

Distr.: General
19 May 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 18 أيار/مايو 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش؛ والسيد تور فنسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، وكذلك البيانات التي أدلى بها سعادة السيد وانغ يي، مستشار الدولة ووزير الخارجية للصين؛ والسيد عثمان الجرندي، وزير الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في تونس؛ والسيدة إينه إريكسن سوريدي، وزيرة خارجية النرويج؛ والسيد سايمون كوفي، وزير الخارجية والدفاع لأيرلندا؛ ومعالي السيدة لندا توماس - غرينفيلد، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية وعضو حكومة الرئيس بايدن؛ والسيد سيرغي فيرشينين، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، وكذلك ممثلو إستونيا، وفييت نام، والمكسيك، وكينيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والهند، والنيجر، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين" التي عقدت يوم الأحد 16 أيار/مايو 2021.

كما أدلى ببيانات كل من سعادة السيد رياض المالكي، وزير الخارجية وشؤون المغتربين لدولة فلسطين ذات مركز المراقب؛ والسيد أيمن الصفدي، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين للأردن؛ والسيد سامح شكري، وزير خارجية مصر، وكذلك ممثلي إسرائيل والجزائر والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

ووفقا للتقاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن هذه الجلسة المعقودة عبر التداول بالفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات خطية، أرفقت نسخ منها أيضا: أستراليا، وإكوادور، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وأيسلندا، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وشيلي، والعراق، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفنلندا، وكندا، وكوستاريكا، والكويت، ولبنان، وليختنشتاين، وماليزيا، ونيوزيلندا، واليابان.



ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جانغ جون

رئيس مجلس الأمن

إحاطة من الأمين العام

أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة.

نجتمع اليوم في خضم أخطر تصعيد في غزة وإسرائيل منذ سنوات. إن الأعمال العدائية الجارية حاليا مروعة حقا. وهذه الجولة الأخيرة من العنف لا تؤدي إلا إلى إدامة دورات الموت والدمار واليأس وتدفع إلى أجل أبعد أي آمال في التعايش والسلام. يجب أن يتوقف القتال. يجب أن يتوقف فوراً. ويجب وقف الصواريخ وقذائف الهاون من جهة والقصف الجوي والمدفعي من الجهة الأخرى. وأناشد جميع الأطراف أن تلي هذا النداء.

وتعمل الأمم المتحدة بنشاط على إشراك جميع الأطراف نحو التوصل لوقف فوري لإطلاق النار. لقد تسببت الأعمال العدائية بالفعل في حالات غير معقولة من الموت والمعاناة الهائلة والأضرار في الهياكل الأساسية الحيوية. وأشعر بالفزع إزاء العدد المتزايد من الخسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال، جراء الضربات الإسرائيلية في غزة. كما أشجب الوفيات الإسرائيلية الناجمة عن الصواريخ التي تطلق من غزة. ويساورني القلق العميق أيضاً إزاء الاشتباكات العنيفة بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث تتعرض بعض الأسر الفلسطينية للتهديد بالطرد.

وفي إسرائيل، أضاف العنف الذي تمارسه جماعات القصاص وجماعات الغوغاء بعداً مروعا آخر إلى أزمة متدهورة بالفعل. وتقع على عاتق القادة من جميع الأطراف مسؤولية كبح الخطاب التحريضي وتهدة التوترات المتصاعدة. إن القتال يهدد بحر الإسرائيليين والفلسطينيين إلى دوامة من العنف، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة على المجتمعات المحلية والمنطقة بأسرها. ومن المحتمل أن يطلق العنان لأزمة أمنية وإنسانية لا يمكن احتواؤها وأن يحفز على التطرف، ليس في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل فحسب، بل وفي المنطقة ككل أيضاً، مما قد يخلق بؤرة جديدة لعدم الاستقرار الخطير.

وقد أجبرت الأعمال العدائية آلاف الفلسطينيين على مغادرة منازلهم في غزة والاحتفاء بالمدارس والمساجد وغيرها من الأماكن التي لا تتوفر فيها سوى فرص محدودة للحصول على المياه أو الغذاء أو لوازم النظافة أو الخدمات الصحية. وتتحمل المستشفيات بالفعل فوق طاقتها بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وفي الوقت نفسه، يعيش المدنيون الإسرائيليون في خوف من إطلاق الصواريخ من غزة. وقد أفزعني الهجوم على مخيم للاجئين في غزة، الذي قتل فيه 10 أفراد من أسرة واحدة. ويجب حماية المنشآت الإنسانية. ويجب السماح للصحفيين بالعمل دون الشعور بالخوف أو التعرض لمضايقات. إن تدمير المكاتب الإعلامية في غزة أمر يبعث على القلق البالغ. ويجب أن تتوقف فوراً هذه الحلقة الحمقاء من إراقة الدماء والإرهاب والدمار. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب التمسك بالوضع الراهن في الأماكن المقدسة واحترامه.

وسيطلعم منسقي اليوم على آخر التطورات في الميدان وما نبذله من جهود بهدف تهدئة الحالة. وأود أن أكرر التأكيد على أن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة التزاماً قوياً بالعمل مع الإسرائيليين والفلسطينيين ومع شركائنا الدوليين والإقليميين، بما في ذلك المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، من

أجل تحقيق السلام الدائم والعدل. ونحن على اتصال مع العديد من المحاورين المعنيين، وأدعو الأطراف مرة أخرى إلى السماح بتكثيف جهود الوساطة ونجاحها.

إن الطريق الوحيد للمضي قدما هو العودة إلى المفاوضات بهدف التوصل إلى حل الدولتين، حيث تعيش الدولتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، وعاصمتها القدس، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة. فكلما دامت حلقة العنف هذه، كلما ازداد التحدي أمام بلوغ ذلك الهدف النهائي. ولن ينهي هذه الدورات المدمرة من العنف نهائيا سوى التوصل لحل سياسي مستدام عن طريق التفاوض، مما يؤدي إلى إيجاد مستقبل سلمي للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

المرفق 2

إحاطة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، تور فنسلاند

لقد شهد الأسبوع الماضي تصعيدا قاتلا بين القوات العسكرية الإسرائيلية والجماعات المسلحة الفلسطينية في غزة، وهو أخطر تصعيد شهدناه منذ سنوات. كما رأينا مشاهد مثيرة للعنف في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

ولا تزال التوترات مستمرة منذ أسابيع. ففي حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، اندلعت احتجاجات واشتباكات ضد التهديد بعمليات طرد الفلسطينيين التي بدأتها منظمات استيطانية. وفي البلدة القديمة، بما في ذلك مدخل الحرم الشريف، وقعت اشتباكات عنيفة بين الفلسطينيين والمدنيين الإسرائيليين والشرطة الإسرائيلية. ونشرت الشرطة حضورا مكثفا في المنطقة في سياق وجود عدد كبير من الزوار لأداء الصلاة في رمضان والاحتجاجات والمظاهرات التي يقوم بها الإسرائيليون المتطرفون، مما أدى إلى وقوع اشتباكات.

ومع مقتل نحو 181 فلسطينيا وتسعة إسرائيليين نتيجة للضربات الجوية الإسرائيلية وصواريخ المقاتلين الفلسطينيين، استنادا إلى الأرقام الأولية، فإن حصيلة هذه المواجهة المميتة مرتفعة جدا بالفعل. وأتقدم بخالص التعازي لأسر جميع من فقدوا أحباءهم جراء العنف.

ووفقا لمصادر رسمية إسرائيلية، أطلقت حركة حماس، وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، ومسلحون آخرون منذ 10 أيار/مايو أكثر من 2 900 صاروخ بشكل عشوائي من قطاع غزة باتجاه إسرائيل. ووفقا لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، قتل تسعة إسرائيليين، من بينهم خمس نساء وطفان، ومواطن هندي واحد، بينما أصيب أكثر من 250 شخصا بجروح، 23 منهم بجروح خطيرة. وقد أرسل المدنيون في جميع أنحاء جنوب البلد ووسطه مرارا وتكرارا إلى الملاجئ. وأسفر إطلاق صاروخ مضاد للدبابات على مركبة بالقرب من السياج الحدودي لغزة عن مقتل جندي إسرائيلي وإصابة اثنين آخرين.

ووصلت الصواريخ إلى ضواحي القدس، وتل أبيب وضواحيها، ومطار بن غوريون. وفي حين اعترضت القبة الحديدية عددا كبيرا من الصواريخ، فقد سقط نحو 450 صاروخا داخل غزة، مما سبب بعض الخسائر في صفوف الفلسطينيين وفقا لما ذكره جيش الدفاع الإسرائيلي. وأبلغ عن وقوع إصابات مباشرة في مواقع متعددة، مما ألحق أضرارا بالملكات السكنية والتجارية، فضلا عن المدارس وخطوط أنابيب النفط الخام.

وفي غزة، تزداد الحالة الإنسانية والأمنية سوءا يوما بعد يوم. وردا على الهجمات الصاروخية التي شنها المقاتلون الفلسطينيون والتي بدأت في 10 أيار/مايو، شن جيش الدفاع الإسرائيلي أكثر من 950 غارة ضد ما قال إنه أهداف للمسلحين، بما في ذلك مصانع ومستودعات للأسلحة، وشبكات الأنفاق، ومرافق تدريب تابعة لحماس، ومقرات ومكاتب الاستخبارات وقوات الأمن، ومنازل كبار نشطاء حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. وقد أسفرت تلك الغارات عن مقتل أكثر من 100 عنصر، بمن فيهم قادة كبار، وفقا لما ذكره جيش الدفاع الإسرائيلي. ومع ذلك، لا يزال عدد القتلى المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في تصاعد مستمر.

وحتى بعد ظهر اليوم بالتوقيت المحلي، أفادت السلطات الصحية في غزة بمقتل 181 فلسطينياً، بينهم 52 طفلاً على الأقل و 31 امرأة وشخصاً من ذوي الإعاقة، وأصيب 1 200 آخرون في هذه الغارات. وتعين على السكان أن يحاولوا مراراً وتكراراً التماس سائر من الغارات في ظل عدم وجود الملاجئ المناسبة، وقد نزح أكثر من 34 000 شخص من ديارهم. وهناك أكثر من 40 مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مفتوحة الآن في غزة كملاجئ، مع إمكانية محدودة للحصول على المياه دون الحصول على الرعاية الصحية أو الغذاء، وتعمل لأغراض الحماية فقط. إن سياق غزة المكتظ والمغلق يجعل البحث عن مأوى أكثر صعوبة. ونتيجة للعمليات العسكرية، لحقت أضرار بشكل كامل أو جزئي بسبعة مصانع و 40 مدرسة وأربعة مستشفيات على الأقل. ودمر ما لا يقل عن 18 مبنى، بما في ذلك أربعة أبراج شاهقة، منها برج يستضيف وسائل إعلام دولية، ولحقت أضرار بأكثر من 350 مبنى. ووفقاً لما ورد عن جيش الدفاع الإسرائيلي، كانت هذه المباني تحتوي على منشآت عسكرية تابعة لحماس.

ولا تزال التقارير تفيد بأن الأسر - النساء والأطفال والرضع - قد تقتل في منازلها جراء الغارات الجوية. وفي وقت مبكر من صباح اليوم، ضربت عدة منازل بينما كان السكان في الداخل، مما أسفر عن مقتل 12 شخصاً وإصابة أكثر من 50 آخرين. كما أشير إلى وفاة تسعة أفراد من أسرة واحدة أمس - امرأتان وسبعة أطفال - في مخيم الشاطئ، من بين آخرين كثيرين. وفي إسرائيل، قتل طفل في الخامسة من عمره بصاروخ في سديروت، وقتلت فتاة تبلغ من العمر 16 عاماً ووالدها في لود. وهذه المآسي غير مقبولة ولا يمكن تبريرها أو استمرارها.

وقد أسفر هذا التصعيد بالفعل عن نتائج مأساوية. وسيكون لزيادة حدة الأعمال العدائية عواقب مدمرة على الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وتعمل الأمم المتحدة بلا كلل مع جميع الأطراف لاستعادة الهدوء. وأكرر الدعوة العاجلة التي وجهها الأمين العام للإسرائيليين ولجماعات المسلحة الفلسطينية من أجل اتخاذ خطوات فورية وحاسمة لتخفيف حدة التوتر والحيولة دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح.

إن الإسرائيليين والفلسطينيين لهم حق مشروع في السلامة والأمن. والعنف الذي نشهده الآن غير مقبول ولا مبرر له. وإن إطلاق حماس وغيرها من المقاتلين للصواريخ وقذائف الهاون بشكل عشوائي من الأحياء المدنية المكتظة بالسكان على المراكز السكانية المدنية في إسرائيل ينتهك القانون الدولي الإنساني ويجب أن يتوقف فوراً. ويجب ألا تستخدم المناطق المدنية أبداً لأغراض عسكرية. ويجب أن تلتزم السلطات الإسرائيلية بمبادئ القانون الدولي الإنساني التي تحكم النزاعات المسلحة، بما في ذلك الاستخدام المتناسب للقوة وممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب استهداف المدنيين والأعيان المدنية عند تنفيذ العمليات العسكرية. وأكرر التأكيد على أن الأطفال لا ينبغي أن يكونوا هدفاً للعنف أو أن يتعرضوا للأذى.

وبالانتقال بإيجاز إلى الديناميات الإقليمية الجارية، فقد أفاد جيش الدفاع الإسرائيلي في 13 أيار/مايو بأن ثلاثة صواريخ أطلقت من لبنان في البحر قبالة سواحل شمال إسرائيل. وأكد الجيش اللبناني عملية الإطلاق وأبلغ عن العثور على مواد بالقرب من مخيم للاجئين الفلسطينيين في الرشيدية. وفي 14 أيار/مايو، تظاهر ما يصل إلى 100 شخص شمال الخط الأزرق، ورفع بعضهم أعلاماً فلسطينية وأعلام حزب الله. وشاهدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عدة متظاهرين يعبرون الخط الأزرق بالقرب من بلدة مطلة. وأطلق أفراد تابعين لجيش الدفاع الإسرائيلي عدة طلقات تحذيرية، مما أسفر عن إصابة اثنين. ووفقاً للسلطات اللبنانية، توفي مواطن لبناني في وقت لاحق. واعتقل الجيش اللبناني عدة متظاهرين عقب الواقعة.

وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت ثلاثة صواريخ من سورية. ولم ترد تقارير عن وقوع أضرار أو إصابات. كما وقعت احتجاجات ضخمة تضامنا مع الفلسطينيين على الحدود الإسرائيلية مع الأردن، حيث سار آلاف الأردنيين نحو الجسر الذي يربط الأردن بالضفة الغربية المحتلة، ولكن قوات الأمن الأردنية أوقعتهم حسبما ورد.

ولا يزال العنف يتزايد في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومنذ 10 أيار/مايو، قتل 19 فلسطينيا، من بينهم طفلان، وأصيب نحو 1 844 فلسطينيا في الضفة الغربية على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، إما في اشتباكات أو حوادث أخرى، 444 منهم بالذخيرة الحية. وقد أصيب ما لا يقل عن ثمانية إسرائيليين في هذه الحوادث، وفقا لمصادر حكومية إسرائيلية.

وفي 10 أيار/مايو، ووسط وجود مكثف لقوات الأمن الإسرائيلية قبل مسيرات يوم القدس المقررة، اشتبك آلاف الفلسطينين مع الشرطة عند مدخل الحرم الشريف وداخل الباحة المقدسة وأجزاء أخرى من البلدة القديمة. وأفادت التقارير بأن قوات الأمن الإسرائيلية أطلقت النار على أكثر من 650 فلسطينيا وأصابتهم بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط وغير ذلك من وسائل مكافحة الشغب. وأصيب 32 فردا من قوات الأمن الإسرائيلية في الاشتباكات. وعلى الرغم من اتخاذ السلطات الإسرائيلية خطوات لإعادة توجيه مسيرات يوم القدس، مما أدى إلى إلغائها، فقد استمرت التوترات، ولا سيما عند مدخل الحرم الشريف. وفي حي الشيخ جراح، فرقت قوات الأمن الإسرائيلية المتظاهرين باستخدام مياه الطربان والرصاص الإسفنجي والقنابل الصوتية. وقتل فلسطيني وأصيب آخر بالرصاص في حادثين منفصلين بعد أن حاولا مهاجمة جنود إسرائيليين.

وفي 14 أيار/مايو، تصاعد العنف مع تنظيم الفلسطينين "يوم غضب" دعما لغزة، مع وقوع اشتباكات بين الفلسطينين وقوات الأمن الإسرائيلية في قلقيلية ورام الله ونابلس وبيت لحم والخليل وعشرات الأماكن الأخرى. وقتل عشرة فلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية، بالإضافة إلى فلسطيني قتل بالقرب من مستوطنة عوفرا في هجوم طعن مزعوم ضد قوات الأمن الإسرائيلية. وهذا هو أكبر عدد من الوفيات الفلسطينية المسجلة في يوم واحد في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل الوفيات في عام 2008.

وبالانتقال مرة أخرى إلى غزة، كانت الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية في قطاع غزة كبيرة، كما أنه ثمة حالة طوارئ إنسانية تتكشف. إن محطة توليد الكهرباء في غزة تعمل بقدرة منخفضة بسبب إغلاق إسرائيل لمعبر كرم أبو سالم. وتشير التقارير الواردة من غزة إلى انقطاع يومي للكهرباء لفترات تتراوح بين 5 و 6 ساعات في بعض المناطق. وستتمكن بالمخزونات الحالية من العمل بقدرة منخفضة لمدة أربعة أيام أخرى فقط. وقد أدى نقص الكهرباء إلى انخفاض المياه النظيفة ومعالجة مياه الصرف الصحي، مما أثر على مئات الآلاف من الناس. ومن المرجح ألا يتمكن النظام الصحي، المتقل بالفعل بحالات نقص الأدوية المزمن وعدم كفاية المعدات وجائحة مرض فيروس كورونا، من تلبية احتياجات المصابين أثناء أعمال العنف، لا سيما وأن المستشفيات تواجه نقصا في المعدات والكهرباء.

ومنذ 10 أيار/مايو، أبقت السلطات الإسرائيلية معابر غزة مغلقة أمام الأشخاص والسلع، بما في ذلك بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني والمساعدات الحيوية، مثل الوقود والإمدادات الطبية. كما لا تزال منطقة الصيد قبالة ساحل غزة مغلقة. وأغلق معبر رفح في 12 أيار/مايو وأعيد فتحه صباح اليوم.

ومن الأهمية بمكان أن تقوم إسرائيل، مع إدراك شواغلها الأمنية، بفتح المعابر أمام تنقل الموظفين الأساسيين من غزة وإليها، ولدخول الوقود إلى محطة توليد الكهرباء في غزة. كما يجب أن تتمكن من استقدام الأساسيات اللازمة لرعاية المصابين بالصدمات وتوفير المأوى على نحو كاف، نظرا لتدفق المشردين داخليا بأعداد هائلة. وسيتطلب ذلك وقف القتال للسماح بحركة محدودة لإعادة تخزين الإمدادات وتقييم الاحتياجات والأضرار، بما في ذلك الهياكل الأساسية للكهرباء.

وأذكر جميع الأطراف بأن الأمم المتحدة وشركاءها قد انتهوا تقريبا من بذل جهد ضخم لإعادة الإعمار بمليارات الدولارات في أعقاب النزاع الذي نشب عام 2014. ونظرا لمجموعة التحديات العالمية الحالية، فإن تدفق الدعم الدولي على نفس النطاق أمر مستبعد جدا. وينبغي لجميع الأطراف أن تضع ذلك في اعتبارها مع استمرار القتال والدمار.

ولا يمكننا أن نسمح بأن تنزلق الحالة إلى مزيد من الفوضى. يجب أن تتوقف الأعمال العدائية. وأكرر النداء الذي وجهه الأمين العام للتو من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية وتحذيره الشديد من أن هذا النزاع سيزيد من التطرف والتشدد في المنطقة بأسرها. وللمجتمع الدولي دور حاسم في هذا الصدد. فيجب أن يتخذ الآن إجراءات لتمكين الطرفين من التراجع عن حافة الهاوية.

وأرحب بالبيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن، وجامعة الدول العربية، وغيرهما، بهدف إيجاد حل دبلوماسي للأزمة الحالية. كما أعرب عن تقديري للجهود التي يبذلها القادة في جميع أنحاء المجتمع الدولي في الأيام الأخيرة لحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس، والتخفيف من حدة التوترات، ومنع وقوع المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين.

إننا نشهد مرة أخرى النتائج المأساوية للفشل في معالجة المسائل الأساسية التي أدت إلى نشوب النزاع على مدى عقود. ولا يزال المدنيون الفلسطينيون والإسرائيليون يتحملون المعاناة التي تصاحب تكرار دورات العنف والنزاع. ولن تتوقف دورات العنف هذه إلا بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع، بما في ذلك معالجة وضع القدس وغيرها من مسائل الوضع النهائي؛ ووضع حد للاحتلال؛ وتحقيق حل الدولتين على أساس خطوط عام 1967 وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات المتبادلة، حيث تكون القدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين.

وأكرر دعوتي أعضاء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والشركاء العرب والدوليين الرئيسيين، والقيادة الإسرائيلية والفلسطينية، إلى تعزيز الجهود الرامية إلى العودة إلى مفاوضات مجدية من أجل التوصل إلى حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين.

بيان مستشار الدولة ووزير خارجية الصين، وانغ يي

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فنسلاند، على إحاطتهما. وقد استمعت باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها وزير الخارجية الفلسطيني، والممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، ووزيرا خارجية مصر والأردن، على التوالي. وأرحب بممثلي الجزائر وجامعة الدول العربية في المناقشة المفتوحة اليوم.

لقد استمر تصاعد النزاع بين إسرائيل وفلسطين في الأيام الأخيرة. فتسبب في خسائر فادحة، بما في ذلك بين النساء والأطفال. إن الحالة خطيرة وعاجلة وتدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء العنف. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات على الفور وأن يبذل قصارى جهده لتجنب المزيد من التدهور في الحالة، ومنع المنطقة من العودة إلى الاضطراب، وحماية الأرواح في المجتمعات المحلية.

إن القضية الفلسطينية لا تزال جوهر مسألة الشرق الأوسط. ولا يمكن أن يتحقق الهدوء في العالم بدون تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. ولن يتحقق السلام الدائم والأمن المشترك في الشرق الأوسط إلا عند إيجاد حل للقضية الفلسطينية بطريقة شاملة وعادلة ودائمة. وفي ضوء التوترات الحالية، تود الصين أن تقترح ما يلي.

أولاً، إن الاتفاق على وقف إطلاق النار ووضع حد للعنف هما أكثر المهام إلحاحاً. ولا يمكن لاستخدام القوة أن يجلب السلام أو الهدوء، ولن يؤدي العنف إلا إلى زرع المزيد من بذور الكراهية. وتدين الصين بشدة العنف ضد المدنيين، ونحث مرة أخرى أطراف النزاع على الوقف الفوري للأعمال العسكرية والأعمال العدائية ووقف أعمال مثل الغارات الجوية والهجمات البرية وإطلاق الصواريخ، مما يزيد من تفاقم الحالة. ومن المهم أن تمارس إسرائيل ضبط النفس؛ وأن تراعي بجدية قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وأن تكف عن هدم المنازل الفلسطينية وطرد الشعب الفلسطيني؛ وأن توقف توسعها الاستيطاني؛ وأن تضع حدا للعنف والتهديدات والاستفزازات المرتكبة ضد المسلمين؛ وأن تحافظ على الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس وتحترمه. وفي الوقت نفسه، يتعين على فلسطين تجنب اتخاذ خطوات قد تزيد من تصعيد الوضع؛ وتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين؛ والعمل مع الأطراف الأخرى من أجل خفض فوري للتصعيد في الوضع.

ثانياً، ثمة حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وقد أدى تزامن جائحة مرض فيروس كورونا مع النزاع والفوضى الحاليين إلى جعل الأزمة الإنسانية أصعب بالنسبة للمنطقة. وتبعث الحالة في قطاع غزة على القلق بوجه خاص. ونحث إسرائيل على الوفاء بجدية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي؛ ورفع الحصار المفروض على غزة وإنهاء محاصرتها على الفور وعلى نحو كامل؛ وكفالة سلامة المدنيين وحقوقهم في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمد المعونة الإنسانية إلى فلسطين عبر قنوات متعددة وأن يواصل دعم عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في محاولة لتحسين الحالة الإنسانية في فلسطين. ويتعين على الأمم المتحدة تنسيق التخطيط للإغاثة الإنسانية الدولية في حالات الطوارئ وبذل أقصى الجهود لمنع وقوع كارثة إنسانية.

ثالثاً، إن الدعم الدولي التزام عاجل. ويجب على مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتخذ إجراءات صارمة بشأن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وأن يؤكد مجدداً دعمه الثابت لحل الدولتين، وأن يتخذ المزيد من الإجراءات لتخفيف حدة الوضع في أقرب وقت ممكن. وما برحت الصين تعمل مع البلدان المعنية على صياغة بيان صحفي لمجلس الأمن. ولكن من المؤسف أن مجلس الأمن لم يتمكن من التكلم بصوت واحد حتى اليوم بسبب عرقلة أحد البلدان. وندعو الولايات المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها، واتخاذ موقف عادل، ودعم مجلس الأمن، إلى جانب غالبية المجتمع الدولي، في تخفيف حدة الوضع، وإعادة بناء الثقة، والنهوض بتسوية سياسية. كما نؤيد قيام الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والبلدان ذات النفوذ الكبير في المنطقة بدور أنشط، وذلك للمساعدة في حشد جهود أكثر اتساعاً وفعالية لتحقيق السلام.

رابعاً، إن حل الدولتين هو السبيل الرئيسي للمضي قدماً. وقد شهدت السنوات الأخيرة خروج عملية السلام في الشرق الأوسط عن مسارها. ولم تنفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة تنفيذاً فعالاً. وقد تعرض حق فلسطين في إقامة دولة مستقلة للتقويض المستمر على وجه الخصوص، كما ازدادت معاناة الشعب الفلسطيني عمقاً، مما أدى إلى الأزمة التي نشهدها اليوم. وكل ما حدث يثبت مرة أخرى أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة إلا على أساس حل الدولتين. إن القضية الفلسطينية الإسرائيلية ظلت على جدول أعمال الأمم المتحدة لأكثر من 70 عاماً. لقد انتظرت أجيال من الفلسطينيين، سنة بعد سنة، استعادة حقهم الوطني المشروع، الذي لا يزال تحقيقه بعيد المنال.

لقد تأخر بالفعل تحقيق العدالة، ولكن يجب ألا تظل غائبة إلى الأبد. وتؤيد الصين استئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل على أساس حل الدولتين في أقرب وقت ممكن. وتؤيد الصين التعجيل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بالسيادة الكاملة على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. هذا هو السبيل الأساسي لتحقيق التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل، والوثام بين الشعبين العربي واليهودي، والسلام الدائم في الشرق الأوسط.

إن الصين صديق مخلص للشعب الفلسطيني. وقد تابعنا بقلق، منذ البداية، عملية السلام في الشرق الأوسط وما فتئت قوة ثابتة من أجل العدالة والإنصاف ومن أجل جميع الجهود التي تقضي إلى خفض التصعيد. وقد سلط الوضع الحالي الضوء أيضاً على أهمية الاقتراح المكون من أربع نقاط بشأن القضية الفلسطينية الذي طرحه رئيس الصين شي جين بينغ في عام 2017. ومنذ تولي الصين الرئاسة الدورية لمجلس الأمن، أولت أهمية خاصة للتوترات الحالية في الشرق الأوسط ويسرت إجراء جولات متعددة من المداولات بشأن القضية الفلسطينية. وستضاعف الصين جهودها لتعزيز محادثات السلام وسنؤدي واجبنا بجدية بصفتنا رئيساً لمجلس الأمن. ونؤكد من جديد دعوتنا الموجهة إلى دعاة السلام الفلسطينيين والإسرائيليين لمواصلة حوارهم في الصين، وندعو ممثلي الجانبين للمجيء إلى الصين لإجراء مفاوضات مباشرة.

إن كل حالة من حالات الاضطراب في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية تدق ناقوس الخطر بالنسبة لسيادة القانون الدولي، وتضع التعاون المتعدد الأطراف موضع الاختبار، وتتقل كاهل الضمير الإنساني. فهل ستتخذ الأمم المتحدة ومجلس الأمن خطوات إلى الأمام ويفعلان ما ينبغي عليهما فعله؟ إن الناس في جميع أنحاء العالم يراقبون، والتاريخ يقيم. ينبغي ويجب علينا أن نتضامن من أجل تحقيق السلام والعدالة، ومن أجل الإنصاف والضمير، وأن نقف على الجانب الصحيح من التاريخ. يجب أن نمارس تعددية الأطراف الحقيقية وأن نسعى إلى التوصل لتسوية مبكرة وشاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

بيان وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، عثمان الجرندي

[الأصل: بالعربية]

أود في البداية أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على مداخلته وجهوده من أجل خدمة السلم والأمن في العالم. كما أتوجه بالشكر لمنسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته وعلى الجهود التي يبذلها من أجل وقف الاعتداءات الحالية الخطيرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

نجتمع اليوم للمرة الثالثة بصفة استعجالية للتداول في التصعيد الخطير الذي تشهده الأرض الفلسطينية المحتلة والذي أصبح يشكل تهديدا جديا للسلم والأمن الدوليين.

مائة وأربعة وسبعون من المدنيين الفلسطينيين العزل، من بينهم 47 طفلا، سقطوا ضحية العدوان السافر للقوة القائمة بالاحتلال، في حلقة جديدة في سلسلة ممارسات الاحتلال للقمع والترويع والعدوان ضد الشعب الفلسطيني الممتدة على مدى أكثر من سبعة عقود، هي تقريبا عمر منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، الجهاز الأول الذي أوكل إليه الميثاق مسؤولية حفظ الأمن والسلم في العالم والذي تعول عليه كافة الشعوب المستضعفة لحمايتها من العدوان.

وإن تونس، التي لن تحيد عن موقفها التاريخي الثابت المساند للقضية الفلسطينية العادلة، تجدد اليوم إدانتها الشديدة لممارسات سلطات الاحتلال التي لا تكتفي بالاستهتار بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات هذا المجلس وسائر أجهزة الأمم المتحدة، بل وتضرب عرض الحائط بكل المواثيق والقيم الإنسانية ولا تحترم حتى المقدسات الدينية.

ولا أدل على ذلك مما قامت به من اعتداءات واستفزازات ضد المصلين داخل المسجد الأقصى وحوله، ومن استباحة لحرمته خلال شهر رمضان المعظم، إلى جانب إصرارها المتواصل على سياساتها التوسعية ومشاريع الاستيطان والضم وهدم البيوت وانتزاع الممتلكات والتجوير القسري للسكان الفلسطينيين واقتلاعهم من أرضهم، علاوة على مساعيها لتغيير الوضع التاريخي والقانوني للقدس وطمس معالمها التاريخية والحضارية والديمغرافية.

إن سقوط 47 طفلا فلسطينيا ضحية الرصاص والقنابل الإسرائيلية وما يعيشه الفلسطينيون عموما ليس جديدا، بل هو تكرار لما يعيشونه على امتداد عقود من الزمن وذهب ضحيته آلاف الأبرياء من أبناء الشعب الفلسطيني، ما جعل المنطقة بأسرها حبيسة التوتر وعدم الاستقرار.

وبالرغم من كل هذه الممارسات القمعية والسياسات العدوانية لسلطات الاحتلال وتاريخها الحافل بتجاهل القرارات الأممية وكل الاعتبارات القانونية والإنسانية، فهي تصر على تصعيد الممارسات القمعية والعمليات العسكرية ضد الشعب الفلسطيني في مختلف المناطق في الأراضي المحتلة، معولة في ذلك على صمت هذا المجلس.

ومن هذا المنطلق، فقد بات من الواجب السياسي والقانوني والأخلاقي تحديد المسؤوليات ومساءلة ومحاسبة من تسبب فيما بلغه الوضع اليوم من تدهور خطير، وما أدى إليه من خسائر في الأرواح ودمار

وتهديد جدي للأمن والاستقرار في المنطقة، في الوقت الذي كان العالم يتطلع فيه إلى إعادة إحياء مسار السلام.

إن التصعيد الحالي جاء غداة القرارات الجائرة لسلطات الاحتلال لإخراج العائلات الفلسطينية من بيوتها في حيي الشيخ جراح وسلوان بالقدس الشرقية، وخططها المستمرة لتهويد المدينة وتفريغها من سكانها الفلسطينيين وانتهاكها لحرمه الحرم القدسي الشريف والاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى وتضييقها على المصلين المسلمين ومنعهم من ممارسة شعائهم وقمعها للفلسطينيين في القدس الشرقية خلال شهر رمضان المبارك، في اعتداء صارخ على كافة المسلمين في شتى أرجاء العالم.

وفي هذا السياق، فإن تونس تدعو المجموعة الدولية ومجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في وقف هذا التصعيد الخطير ومنع تكرار ذلك مستقبلا عبر التصدي للأسباب العميقة والمباشرة المؤدية له وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني للقدس الشريف.

كما تدعو تونس هذا المجلس إلى التدخل الناجع والسريع واتخاذ موقف واضح لا لبس فيه لحمل القوة القائمة بالاحتلال على الوقف الفوري للعُدوان الصارخ على الشعب الفلسطيني ووضع حد للتصعيد ولسقوط المزيد من الضحايا المدنيين.

ولن يتسنى ذلك إلا بالإقرار بحق الفلسطينيين، كسائر الشعوب الأخرى، في تقرير مصيرهم والعيش في حرية وكرامة وبالكف عن المساواة بين الجلاذ والضحية واختلاق الأعذار للمعتدي.

بقدر ما نعرب عن تقديرنا للجهود الدبلوماسية التي يبذلها العديد من الأطراف الدولية والإقليمية من أجل التوصل إلى خفض التصعيد وتحقيق التهدئة، فإننا نؤكد أن ذلك، على أهميته القصوى، ما هو إلا حل مؤقت يعيد الأمور إلى الوضع السابق الذي يتسم باستمرار الاحتلال وتواصل المشاريع الاستيطانية ومخططات ضم الأراضي وهدم البيوت والحصار ومختلف أشكال العقاب الجماعي الأخرى المسطرة على الشعب الفلسطيني.

وعليه، فإن المجموعة الدولية مطالبة اليوم بتحمل مسؤولياتها كاملة في حمل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على إنهاء الاحتلال واحترام القرارات الأممية والشرعية الدولية والانصياع لإرادة السلام التي يجب أن تعلق على إرادة اللاسلم.

وقبل أن أنهى، أود أن أؤكد من جديد على أن تونس، العضو العربي غير الدائم بمجلس الأمن، وبتعليمات من سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد، ستواصل جهودها مع باقي أعضاء المجلس للعمل على الوقف الفوري للعُدوان الصارخ على الشعب الفلسطيني ووضع حد للتصعيد ولسقوط المزيد من الضحايا المدنيين.

كما نؤكد على أن المنطقة لن تستعيد أمنها واستقرارها إلا عبر التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للقضية الفلسطينية العادلة على أساس القرارات الأممية والمرجعيات المتفق عليها دوليا ومبادرة السلام العربية، تسوية تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة التي لا تسقط بالتقادم وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

وأود التأكيد هنا مرة أخرى أن الاحتلال يظل احتلالا ترفضه جميع المواثيق الأممية والقوانين الدولية، ويظل الحق حقا تقره جميع الشرائع والتشريعات الدولية.

وفي الختام، أجدد تأكيد التزام تونس الثابت بمواصلة المساهمة الفاعلة في كل المساعي والمبادرات البناءة الرامية إلى تحقيق هذه التسوية المنشودة في أفضل الأجال الممكنة، تعزيزاً للأمن والسلم في المنطقة والعالم.

المرفق 5

بيان وزيرة خارجية النرويج، إيني إريكسن سورايدى

أشكر الأمين العام غوتيريش والمنسق الخاص وبنسلا ند على إحاطتيهما.

منذ آخر مرة التمت فيها المجلس يوم الأربعاء، 12 أيار/مايو، تدهورت بشدة الحالة على الأرض. كما ذكر الأمين العام، فإن الخسائر في صفوف المدنيين آخذة في الازدياد. وكما وردت إليه الإشارة سابقا في اجتماعين عقدا في وقت سابق من هذا الأسبوع، تشعر النرويج بقلق عميق إزاء الحالة، بما في ذلك مخاطر حدوث مزيد من التصعيد.

ندعو مرة أخرى إلى خفض التصعيد. وما زلنا ندين الهجمات الصاروخية التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات على السكان المدنيين في إسرائيل. وهذه هجمات غير مقبولة على الإطلاق، ونقر بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس. وفي الوقت نفسه، نحث إسرائيل على ضمان التناسب في استجابتها وإظهار أقصى درجات ضبط النفس من أجل حماية المدنيين، بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي.

لقد أدانت النرويج مرارا جميع الهجمات التي تُشن على المدنيين. وقد روعتنا وفاة عدد كبير من الأطفال. فالأطفال ليسوا أبدا هدفا مشروعاً بل تجب حمايتهم من الأذى. وبالإضافة إلى ذلك، توجد ضغوط نفسية واجتماعية هائلة. وتضطر مئات الأسر إلى الفرار من منازلها. وعلاوة على ذلك، تضررت 35 مدرسة في غزة وثلاث مدارس في إسرائيل جراء أعمال العنف. ومن واجب جميع الأطراف توفير الحماية للأطفال.

إن هجوم الأمس الذي أصاب العديد من المباني التي تضم وسائل الإعلام في غزة يبعث على القلق العميق. إذ أن الصحافة الحرة والمستقلة تؤدي دورا هاما في توفير تقارير تستند إلى الوقائع من مناطق النزاع ولها الحق في الحماية. وثمة ضرورة ملحة لوقف الأعمال القتالية. ونرحب بجميع الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها البلدان المجاورة. وندعو إلى تمكين الجهات الفاعلة الإنسانية من الوصول بسرعة وأمان وبدون عوائق إلى مناطق تقديم الغذاء والخدمات الصحية وغيرها من أعمال الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك السلع الأساسية مثل الوقود والغاز.

إن مدينة القدس مكان مقدس لثلاثة أديان وشعبين، وبالتالي تجمع المؤمنين من جميع بقاع العالم. وعلى السلطات الإسرائيلية واجب خاص في حماية حقوق المؤمنين في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية، وضمان احترام الوضع التاريخي الراهن للحرمة القدسية الشريف. ونتوقع التمسك بحقوق جميع سكان القدس وفقا للقانون الدولي.

إن الأحداث التي تتكشف الآن في غزة لا تحدث في فراغ. لذلك، يجب أن نعالج أيضا المسائل الأساسية لهذه الأزمة. وإن خطر الإخلاء القسري في حي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية يؤجج الصراع ويسهم في زيادة تصعيد الوضع المتوتر للغاية. كما أعرب المجلس مرارا وتكرارا، وآخرها جاء في القرار 2334 (2016)، فإن جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بمن فيها القدس الشرقية، كلها تدابير غير قانونية بموجب القانون الإنساني الدولي. ويشمل ذلك عمليات الإخلاء القسري ومصادرة الممتلكات الفلسطينية. وما دام لا يوجد سلام - ولا يوجد حل الدولتين - سيظل المدنيون يعانون. ثمة حاجة ماسة إلى بذل جهود متجددة لاستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل الدولتين.

في الختام، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أهمية عمل المجلس. وهذه الجلسة الثالثة لمجلس الأمن هذا الأسبوع بشأن هذه المسألة، ونحن جميعا على علم تام بالتطورات على أرض الواقع. ومن الحيوي الآن أن يتكلم المجلس بصوت واحد لمعالجة الحالة. والنرويج على استعداد للعمل مع جميع أعضاء المجلس لإيجاد صيغة مناسبة للإعراب عن قلقنا العميق إزاء الحالة، والدعوة إلى وقف فوري للأعمال القتالية، وإعادة تأكيد دعمنا لحل الدولتين.

المرفق 6

بيان وزير الخارجية والدفاع الأيرلندي، سيمون كوفني

أشكركم يا سيادة الرئيس على عقد جلسة اليوم، التي أيدتها أيرلندا بقوة. لقد انتظرنا طويلاً لتُعبر عن آرائنا في جلسة مفتوحة للمجلس؛ والعالم يراقب ويستمتع لما نقوله.

أشكر الأمين العام على حضوره وملاحظاته المهمة، وأشكر أيضاً المنسق الخاص ونيسلاند على إحاطته. وأود أن أشكر وزير الخارجية الفلسطيني والسفير الإسرائيلي على بيانيهما. كذلك أود أن أنوه ببيانات زملائي ممثلي الأردن ومصر.

نجتمع بعد أسبوع من تصاعد العنف المميت الذي فقد فيه الكثير من الفلسطينيين والإسرائيليين الأبرياء أرواحهم في قطاع غزة والضفة الغربية وإسرائيل. قلوبنا مع الضحايا وأسراهم وجميع الذين أزهقت أرواحهم آفة الكراهية والعنف. وكل يوم نخفق فيه من حيث عدم تحمل مسؤولياتنا هنا في المجلس إنما نفوت يوماً في إنقاذ الأرواح البشرية. فلنبعث برسالة واضحة وموحدة من المجلس مفادها أن دوامة العنف وسفك الدماء يجب أن تنتهي الآن.

أكرر نداءات الأمين العام من أجل خفض التصعيد، وأكرر دعوته إلى وضع حد فوري للعنف. هذه هي آخر دورة مأساوية في صراع يجلب لنا جميعاً العار في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وتذكرنا مرة أخرى الأحداث المروعة التي وقعت هذا الأسبوع بعواقب جمودنا الجماعي وفشلنا الدائم في التوصل إلى حل سياسي لهذا الصراع. نحن في أيرلندا نعلم أن أكثر الصراعات استعصاء على الحل تتطلب أكبر استجابة جماعية. ويجب على المجلس أن يمارس مسؤوليته. وينبغي أن يبدأ اليوم بإضافة صوته إلى الدعوات المدوية في جميع أنحاء العالم لإنهاء العنف والمضي قدماً صوب تحقيق سلام عادل ودائم.

يجب على القيادة المسؤولة لدى جميع الأطراف أن تعمل بسرعة من أجل الحد من التوترات ومنع وقوع المزيد من الهجمات. ونحضر اليوم جميع الأطراف على الامتناع عن أعمال العنف والاستفزاز، بما في ذلك إطلاق الصواريخ والأجهزة الحارقة من غزة على إسرائيل، مستهدفة بشكل عشوائي السكان المدنيين والهياكل الأساسية

ويجب على إسرائيل أن تلتزم بأحكام القانون الإنساني الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، بما في ذلك عند ممارسة الحق في الدفاع عن النفس. وتحض أيرلندا إسرائيل على أن تكفل بأن تتصرف قواتها الأمنية باحترام كامل لمبادئ التناسب والتمييز والحيلة في تنفيذ العمليات العسكرية. ويجب ضمان المساءلة عن أفعال قوات الأمن الإسرائيلية.

إن محنة الأطفال في الصراع تستحق الشجب. لقد أزهقت أرواح أكثر من 50 طفلاً لا تتجاوز أعمارهم ستة أشهر، وفقاً لما أكدته اليونيسيف هذا الصباح. وبالإضافة إلى مأساة القتلى والجرحى، لا ينبغي لأي طفل في أي مكان أن يتحمل صدمة الهجوم بالصواريخ والقذائف. ويجب وضع حد لجميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك الاعتداءات على المدارس. ولا يجب بتاتا أن يصبح الأطفال سجناء التاريخ. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، لا سيما من خلال معبري إيريز وكرم أبو سالم. إن إسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، ملزمة بضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق.

يجب السماح للأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني بجلب الوقود الحيوي والمواد الغذائية والإمدادات الطبية، وأيضاً نشر موظفي المساعدة الإنسانية. ونحث جميع الأطراف على ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني، ويجب على جميع الأطراف التقيد بالقانون الإنساني الدولي، واحترام حقوق الإنسان. إن تدمير المنازل وإلحاق الضرر بالهياكل الأساسية الحيوية، مثل الطرق، وشبكات الكهرباء، ومنشآت المياه، أمر غير مقبول.

ويساورني قلق شديد إزاء الأضرار التي لحقت بالمباني التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) خلال العمليات العسكرية في غزة. إذ أن الأونروا تضطلع بدور إنساني حيوي في غزة ويجب توفير الحماية لها. وأشيد اليوم بعمل الموظفين المتقنين في الأونروا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، الذين يقدمون الدعم والخدمات الحيوية حتى في ظروف مروعة للغاية.

كما أؤكد على أهمية حرية الإعلام والدور الأساسي الذي يؤديه الصحفيون والصحافة في تغطية الصراع. إنني أدين بأشد العبارات هجوم الأمم، الذي دمر وسائل إعلامية. يجب حماية حرية التعبير والإعلام وعمل الصحفيين دون استثناء.

وتظل أيرلندا تشعر بقلق بالغ إزاء الاشتباكات والعنف في القدس الشرقية، بما فيها الاشتباكات حول الأماكن المقدسة وفي جميع أنحاء الضفة الغربية. إننا نشعر بانزعاج شديد إزاء ما تردد عن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للذخيرة الحية في سياق الاحتجاجات والاشتباكات. ويجب التمسك بالحقوق في الاحتجاج السلمي.

وقد شهد هذا الأسبوع أيضاً حوادث مأساوية للعنف بين الأعراق والترهيب والحرق وحتى الخسائر في الأرواح في المدن المختلطة في إسرائيل. هذه الاشتباكات لا تخدم مصالح أحد سوى المصممين على الاستبعاد والعنف والانتقام. ويجب أن نعترف بأن التصعيد الحالي لم يحدث في معزل. إن تركيزنا الآن ينصب على خفض التصعيد وتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين، ولكن يجب علينا أيضاً أن ننظر إلى ما هو أبعد من ذلك وأن نسأل أنفسنا: كيف نتجاوز دورات العنف المتكررة؟

لا يمكننا أن نعود ونترك الأمور على حالها. فهذا ببساطة لم يعد خياراً. لا يمكننا العودة إلى الاستخفاف بالقانون الدولي بتوسيع المستوطنات غير القانونية إلى داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا يمكننا العودة إلى عمليات إخلاء الفلسطينيين من ديارهم في القدس الشرقية وأجزاء أخرى من الضفة الغربية. لا يمكننا العودة إلى هدم الممتلكات الفلسطينية، وعنف المستوطنين وترهيبهم. ويجب أن نعترف بأن هذه الأعمال، التي تحدث بمعدل غير مقبول منذ سنوات عديدة، تشكل مصدراً للتظلم المشروع بين الشعب الفلسطيني وتقوض آفاق السلام والمصالحة.

إن سد الفجوة يتطلب أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها وأن تمتثل للقانون الدولي. ويجب احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الأساسية لحرية التعبير وتكوين الجمعيات. وثمة حاجة ماسة إلى بذل جهود جادة ومتواصلة لتنشيط وتجديد المفاوضات ذات المصداقية من أجل إيجاد أفق سياسي حقيقي يؤدي إلى حل الدولتين، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب أن يضطلع المجلس بدوره في ذلك الجهد.

لا يمكن لمليونى شخص يعيشون فى قطاع غزة أن يتحملوا حرباً أخرى. لقد عانوا بالفعل أكثر من اللازم ولفترة طويلة جداً. فلقد أدت سنوات من الحصار غير القانونى إلى مصاعب جسيمة، بما فى ذلك الفقر وانعدام الأمن الغذائى. إن دورات العنف، والآن جائحة مرض فيروس كورونا، قد أفضت إلى زيادة تآكل آليات التكيف، مما أدى إلى أزمة فى الصحة العقلية تؤثر بشكل خاص على النساء والأطفال. لا يوجد مكان أمام المدنيين فى غزة يفرون إليه. إنهم سكان تحت الحصار - ليس الآن فحسب، فى خضم دورة العنف هذه، بل وبشكل مستمر. يجب أن ينتهى ذلك.

من أجلهم ومن أجل جميع الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، نطالب بوضع حد فوري للعنف الذى يفسد مستقبلهم. تقع على عاتقنا هنا اليوم مسؤولية جماعية بأن نقول ذلك بصوت واحد.

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس - غرينفيلد

أشكر الأمين العام غوتيريش على انضمامه إلينا اليوم. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند وفريقه على إحاطة المجلس للمرة الثالثة خلال أسبوع عن الحالة المأساوية في إسرائيل والضفة الغربية وغزة.

لقد كانت الخسائر البشرية في الأسبوع الماضي فادحة. فلقد قُتل وجُرح المئات جراء الصواريخ والغارات الجوية، بمن فيهم الأطفال. ومن المحزن أن هذه الأعداد قد تزداد حتى قبل نهاية جلسة اليوم. إننا نرى الجار ينقلب ضد جاره وتقارير عن عمليات قتل خارج نطاق القضاء. كما شعرنا بالجزع إزاء العنف الذي ي طال الصحفيين والعاملين في المجال الطبي، الذين تُعتبر أدوارهم حاسمة ويجب حمايتهم واحترامهم.

تدعو الولايات المتحدة جميع الأطراف إلى ضمان حماية المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي. ونحث أيضا جميع الأطراف على حماية المرافق الطبية وغيرها من المرافق الإنسانية، فضلا عن الصحفيين والمؤسسات الإعلامية. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء حماية مرافق الأمم المتحدة، التي يبحث المدنيون عن مأوى في قرابة 20 مرفقا منها.

في الساعات التي انقضت منذ آخر اجتماع للمجلس بشأن هذه المسألة، ظلت الولايات المتحدة تعمل بلا كلل من خلال القنوات الدبلوماسية في محاولة لوضع حد لهذا الصراع. لقد تكلم الرئيس بايدن أمس مع رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس. وتكلم الوزير بلينكن مع كبار القادة الإسرائيليين والفلسطينيين والإقليميين. ولا تزال الولايات المتحدة تعمل بشكل مكثف مع المسؤولين الإسرائيليين والمصريين والقطريين، فضلا عن المنسق الخاص وفريقه، وجميعهم يعملون على تحديد وتهيئة الظروف لهدوء مستدام.

في كل هذه الاتصالات مع المسؤولين الإسرائيليين والسلطة الفلسطينية وجميع الشركاء الإقليميين، أوضحت الولايات المتحدة أننا مستعدون لتقديم دعمنا ومساعدتنا الحميدة إذا ما سعى الطرفان للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، لأننا نعتقد أن للإسرائيليين والفلسطينيين الحق في العيش في أمن وأمان على قدم المساواة. لقد حرم العنف الحالي الطائفتين من هذا الحق الأساسي. وقد حان الوقت لإنهاء دورة العنف.

تدعو الولايات المتحدة حماس والجماعات الفلسطينية الأخرى في غزة إلى الوقف الفوري للهجمات الصاروخية وغيرها من الاستفزازات. كما نشعر بقلق عميق إزاء العنف الطائفي المستمر داخل المجتمعات المختلطة في إسرائيل. نحث جميع الأطراف على الامتناع عن الأعمال التي تقوض مستقبل السلام، مثل التحريض والهجمات العنيفة والأعمال الإرهابية، وكذلك عمليات الإخلاء - بما في ذلك في القدس الشرقية - وعمليات الهدم وبناء المستوطنات شرق خطوط عام 1967. والأهم من ذلك أنه يجب على جميع الأطراف أن تتمسك بالوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة وأن تحترمه.

وفي نهاية هذه الجولة الأخيرة من القتال، سنواجه أسئلة مألوفة وصعبة. كيف نعيد بناء مجتمعات مرقها العنف؟ كيف نخفف معاناة المدنيين في غزة ونضمن أن الأطفال الفلسطينيين يمكن أن يكبروا ولديهم أمل وفرصة بدلا من الصدمة؟ كيف يمكننا التركيز على أفضل وجه على شعوب المنطقة وحاجتها إلى العدالة والإنصاف والأمن والفرص؟

هذه كلها تحديات صعبة، ولكن إطالة أمد دورة العنف الحالية لن تؤدي إلا إلى جعل حل تلك التحديات أكثر تعقيدا وصعوبة وإيجاد حل تفاوضي لدولتين أبعد عن متناول أيدينا. ولذا يجب أن تنتهي دورة العنف الحالية. ومن الأهمية بمكان أن تعود جميع الأطراف إلى العمل بحسن نية من أجل رؤية إسرائيل ودولة فلسطينية تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومعتزف بها، يتمتع فيها الإسرائيليون والفلسطينيون على السواء بتدابير متساوية من الحرية والأمن والازدهار والديمقراطية.

لكن في الوقت الحالي الأطفال مرعوبون. وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا للاقترب من يوم يستيقظ فيه الأطفال الإسرائيليون والفلسطينيون كل صباح دون خوف على حياتهم. لأن هذا هو المستقبل الذي نريده جميعا - مستقبل يعيش فيه الفلسطينيون والإسرائيليون بكرامة وفي راء، ويتمتع فيه الجميع بحرية تحقيق أحلامهم. ونحن ملتزمون بالعمل مع الجميع في المنطقة لجعل ذلك المستقبل حقيقة واقعة.

بيان نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرجي فيرشينين

[الأصل: بالروسية]

نشكر الوفد الصيني على عقده جلسة اليوم لمجلس الأمن للنظر في الأزمة الخطيرة في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية. إن الخطر الذي تشكله الأزمة يمتد إلى ما هو أبعد من حدود المنطقة.

ويشكل التدهور السريع للحالة في منطقة النزاع، الذي أسفر عن مواجهة مسلحة والعديد من الخسائر البشرية، مصدر قلق عميق لموسكو. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر القتلى والجرحى. وندين بشدة استخدام القوة وممارسة العنف ضد المدنيين في كل من إسرائيل وفلسطين.

ولا بد من وضع حد على الفور للمواجهة المسلحة التي أدت بالفعل إلى مقتل عشرات الأشخاص أو إصابتهم، بمن فيهم النساء والأطفال. وترمي الجهود التي تبذلها القيادة الروسية ودبلوماسيتها إلى تحقيق ذلك الهدف. وكانت الخطوات العملية لإنهاء النزاع موضوع نقاش محدد الأهداف أجري خلال زيارة الأمين العام غوتيريش لموسكو، وكذلك خلال العديد من الاتصالات الرفيعة المستوى الجارية مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

وقد نتج التصعيد الأخير للحالة عن مجموعة من العوامل، أهمها عدم وجود عملية مفاوضات مباشرة. فمن خلال هذه المفاوضات، يُفترض أن يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى حلول لجميع قضايا الوضع النهائي الأساسية. وفي الوقت نفسه، من الضروري أن نحترم الوضع الراهن للأماكن المقدسة احتراماً تاماً؛ ونكفل حقوق المصلين وحريتهم في ممارسة الشعائر الدينية في القدس الشرقية، مهد الديانات التوحيدية الثلاث؛ ونزاعي الطبيعة البالغة الحساسية للمشكلة. وفي ذلك الصدد، نعتبر أي محاولة لتغيير الطابع الجغرافي أو الديمغرافي أو التاريخي للقدس الشرقية لاغية وباطلة.

وتثبت هذه الجولة الجديدة من الأزمة أن تطبيع علاقات إسرائيل مع الدول العربية، مهما كانت فائدته، لا يمكن أن يؤدي إلى استقرار شامل للحالة في الشرق الأوسط إذا غُضّ البصر عن المسألة الفلسطينية - الإسرائيلية. والأولوية الآن لوقف إطلاق النار ووضع حد لإراقة الدماء. وندعو الطرفين إلى الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني ومنع إلحاق الضرر بالسكان المدنيين والبنية التحتية التي يستخدمها الصحفيون ووسائل الإعلام. ويتحتم إيلاء اهتمام خاص لمسألة حماية العاملين في المجال الطبي.

ونؤكد أنه لا بد من التمسك بالتسوية السياسية للمنازعات القائمة. ويجب على الطرفين أن يدركا مسؤوليتهما عن مصير ملايين الإسرائيليين والفلسطينيين والحفاظ على الوحدة الوطنية المحلية. ويجب تهيئة الظروف المناسبة في أقرب وقت ممكن لاستئناف الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي السلمي على أساس القرارات المعروفة لمجلس الأمن والجمعية العامة ومبدأ دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلم وأمن.

ويتطلب ذلك رفض أي خطوات أحادية الجانب، بما في ذلك النشاط الاستيطاني وتدمير مساكن الفلسطينيين وطرد السكان العرب من ديار أجدادهم فضلاً عن الاستفزازات والتحرير على العنف. ويجب أن تتوقف ممارسة إحداث تطورات لا رجعة فيها في الميدان قد تحكم مسبقاً على الحل النهائي. وتكرر

روسيا بقوة التزامها بالإطار القانوني الدولي المذكور أعلاه، الذي يلبي التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى دولة مستقلة ومصالح إسرائيل المشروعة في ضمان أمنها.

وسعياً لتخفيف التوتر في الأوضاع وإشاعة جو من الثقة، نرى أنه من المهم عقد اجتماع عاجل للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط للوسطاء الدوليين على المستوى الوزاري. ونقترح أيضاً، بغية كفاءة التنسيق بين المجموعة الرباعية والجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية، عقد اجتماع وزاري في شكل موسع بمشاركة الدول الرائدة في المنطقة. ولا يزال مقترحنا بترتيب اجتماعات في موسكو بين رئيسي إسرائيل وفلسطين سارياً.

والعنصر الآخر الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من عملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية هو التغلب على الانقسام في صفوف الفلسطينيين. وسيواصل الاتحاد الروسي، بالتعاون مع القيادة في مصر وغيرها من الجهات المعنية، تقديم المساعدة للقوى السياسية الفلسطينية من أجل استعادة الوحدة الوطنية على أساس منهاج منظمة التحرير الفلسطينية.

وترى موسكو أنه من المهم لمجلس الأمن أن يصيغ استجابة منسقة للأزمة الحادة الحالية. وهناك أساس يُستند إليه في تحقيق ذلك، فجميع أعضاء مجلس الأمن، كما رأينا اليوم، يدعون إلى إنهاء هذه المواجهة العنيفة. ويتفق الأعضاء جميعاً على ضرورة التقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن عدم جواز إلحاق الأذى بالمدنيين. ويؤيد جميع أعضاء مجلس الأمن استئناف العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بما يحقق حل الدولتين. ونرى أيضاً أنه ينبغي إجراء حوار مباشر بين الطرفين بمساعدة نشطة من المجموعة الرباعية الدولية للوسطاء، بوصفها الآلية الوحيدة المعترف بها دولياً لدعم التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية.

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أرحب بالأمين العام أنطونيو غوتيريش وأشكره على إحاطته، كما أشكر المنسق الخاص فنسلاند على إحاطته.

يساور إستونيا قلق عميق إزاء التصعيد المستمر للعنف في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة. وننضم إلى النداء العاجل الذي وجهه الأمين العام إلى الطرفين لوقف القتال فوراً. وندين بشدة إطلاق حماس وغيرها من الجماعات المسلحة لحوالي 3 000 صاروخ من غزة بدون تمييز على السكان المدنيين الإسرائيليين. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لهذا العنف العشوائي. وعليه، يجب أن يتوقف فوراً.

ولإسرائيل حق مشروع في الدفاع عن النفس ضد هذه الهجمات. ومع ذلك، من الضروري كفالة تناسب ما تتخذه من الإجراءات، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. وتبعث زيادة عدد الخسائر في صفوف المدنيين من كلا الجانبين على القلق الشديد. وعلى الطرفين الالتزام بحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال.

وننضم إلى الأمين العام في تذكير الجانبين بأن أي استهداف عشوائي للهياكل المدنية والإعلامية ينتهك القانون الدولي ويجب تجنبه بأي ثمن. وتعرب إستونيا عن دعمها للصحفيين المستقلين ووكالات الأنباء التي تغطي النزاع. فعملهم يكتسي أهمية حيوية، وغالباً ما يؤدي دوراً مهماً في حماية المدنيين.

ومن المهم أيضاً تهدئة الحالة المضطربة وأعمال التحريض حول جبل الهيكل/الحرم القدسي الشريف. ويجب احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة. هذا علاوة على أن استمرار الاشتباكات في أجزاء أخرى من الضفة الغربية المحتلة، فضلاً عن تصاعد العنف الطائفي في عدة مدن إسرائيلية، يشكّلان مصدر قلق بالغ. وندعو الزعماء السياسيين والمجتمعيين والدينيين من الجانبين إلى بذل كل جهد ممكن لتهدئة الحالة، التي يمكن أن تتصاعد وتتحول إلى حرب شاملة. ويتعين على الطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن المزيد من الاستفزاز والتحريض.

لقد طال أمد النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بالفعل، وأود أن أؤكد من جديد أن الحل لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال المفاوضات الهادفة. وستظل إستونيا ملتزمة بدعم جميع الجهود، وخاصة من جانب المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، الرامية لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل تحقيق حل الدولتين، استناداً إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً.

ونكرر دعوتنا للطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب تقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين. ونرحب بجهود الوساطة والدعوات القوية التي وجهتها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية إلى تهدئة الحالة، كما نرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة، وندعو المجلس إلى الاستمرار في الانخراط بنشاط في معالجة هذه الحالة.

المرفق 10

بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دنه كوي

أعرب عن تقديري الكبير للأمين العام أنطونيو غوتيريش لالتزامه القوي بتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وأشكر المنسق الخاص تور فنسلاند على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

وأرحب بحضور ممثلي فلسطين وإسرائيل والأردن ومصر والجزائر والجامعة العربية في جلستنا اليوم.

وهذه هي المرة الثالثة خلال أسبوع التي يجتمع فيها أعضاء مجلس الأمن لمناقشة الأزمة المستمرة. وتشارك في فيت نام الأعضاء الآخرين في الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء تصاعد التوترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وارتفاع عدد الضحايا من كلا الجانبين، والتدمير واسع النطاق للأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. وندين الهجمات العشوائية وغير المتناسبة على المدنيين والأعيان المدنية. إن تلك الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني غير مقبولة.

وفي حين أنه من المهم معالجة الأسباب المباشرة والجذرية للحالة، فإن الأولوية الأولى الآن هي وقف العنف. ونحث جميع الأطراف على الموافقة فورا على وقف إطلاق النار، ووضع حد لجميع أعمال العنف، والامتناع عن أي عمل أو خطاب قد يزيد من تعقيد الحالة. والاستقزاز والتحريض لن يؤدي إلا إلى تأجيج الحالة وإشعال فتيل المزيد من العنف. ومن المصلحة الأمنية لجميع الأطراف التخفيف من حدة التوتر وعدم إصدار إنذارات نهائية أو تهديدات بالحرب. ومرة أخرى، ندعو إسرائيل إلى وقف استخدام القوة المفرطة وجميع الأنشطة الانفرادية. ومن الضروري أيضا التمسك بالوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس الشرقية واحترامه.

أما على الصعيد الإنساني، فقد كان سكان غزة البالغ عددهم مليوني نسمة يعيشون في ظروف صعبة حتى قبل الجولة الأولى من القصف. وآلاف الأشخاص يفرون من منازلهم بحثا عن مأوى في مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وسط ارتفاع حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا. إن نظام الرعاية الصحية في غزة، الذي يعاني منذ فترة طويلة من نقص الإمدادات الطبية والأطباء والكهرباء، يواجه الآن مهمة مستحيلة تتمثل في رعاية الجرحى في الهجمات. ونضوب الوقود الذي تعمل به مولدات الكهرباء في غزة أمر مقلق للغاية من جميع النواحي. إذ تعتمد المستشفيات والحصول على خدمات المياه والصرف الصحي على الكهرباء. كما أن قلوبنا مع عاملي الإغاثة في الميدان الذين يخاطرون بحياتهم لمساعدة المحتاجين. ونشكر الأونروا ومنظمات الإغاثة في غزة على عملهم الشاق في سياق النزاع المميت المستمر. وندعو جميع الأطراف إلى كفالة إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المحتاجين.

ونحث جميع الأطراف، وخاصة إسرائيل، على احترام القانون الدولي الإنساني وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وغزة هي إحدى أكثر الأماكن اكتظاظا بالسكان في العالم. ويجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة أمن المدنيين وسلامتهم ومصالحهم المشروعة، وتجنب مهاجمة الأهداف والأعيان المدنية التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2573 (2021).

والآن وقد أصبحت الحالة على شفا حرب شاملة، ندعو جميع الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية، ولا سيما المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، إلى مضاعفة جهودها من أجل تجنب سيناريو تكرار الحرب الكارثية في عام 2014. وفي هذا الصدد، نرحب بقوة بانخراط الشركاء الدوليين والإقليميين خلال الأيام القليلة الماضية في تعزيز خفض التصعيد. ونؤكد من جديد تأييدنا القوي للمنسق الخاص في الاضطلاع بمهامه الشاقة في هذا الوقت ونشجع جميع الأطراف على دعمه والعمل معه.

وتؤكد الأمانة المستمرة مرة أخرى الحاجة الملحة إلى تسوية عادلة وشاملة ومستدامة لأطول نزاع في تاريخ العالم المعاصر. ونؤكد مرة أخرى على ضرورة حل النزاعات بالوسائل السلمية. ونعيد تأكيد موقفنا بأن السبيل الوحيد القابل للتطبيق من أجل المضي قدما هو حل الدولتين، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية تتعايش بسلام إلى جانب دولة إسرائيل، مع حدود آمنة ومُعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتسوية متفاوض عليها وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأخيرا، نكرر تأكيد موقفنا بأن الوقت قد حان لإنهاء دائرة العنف وأن يكون لمجلس الأمن صوت واحد قوي بشأن هذه المسألة.

المرفق 11

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالفرنسية]

تعرب المكسيك عن قلقها العميق إزاء التدهور السريع للحالة في الشرق الأوسط، وتشكر الرئاسة الصينية على دعوتها لعقد هذه الجلسة الضرورية جدا. إن الزيادة في عدد الضحايا المدنيين في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة، جعلت جلسة اليوم ضرورية للغاية.

ويأسف وفد بلدي لمقتل المدنيين، وكثير منهم من الأطفال، نتيجة للاشتباكات مؤخرا. إننا نرفض أي عمل يعرض أمن السكان المدنيين للخطر، سواء كان فلسطينيا كان أو إسرائيليا. فالهجمات العشوائية والخطابات التحريضية والاستفزازات لا تعمل إلا على تأجيج دوامة العنف. وعلى الرغم من أن الحالة على أرض الواقع تسوء يوما بعد يوم، لم يتمكن المجلس بعد من الإعراب عن رأيه. وقد فعل ذلك الأمين العام، واللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، ومختلف الكيانات الدولية، وعدة دول، وبعضهم كان واضحا جدا وحسن التوقيت في جميع الحالات.

ومن المؤسف أن مجلس الأمن لا يضطلع بدوره بوصفه أحد الضامنين الرئيسيين للسلم والأمن الدوليين. ومن الضروري أن يتكلم المجلس بصوت موحد في محاولة لوضع حد للعنف الذي شهدناه مؤخرا، وأن يدعو إلى توفير حماية عاجلة للسكان المدنيين، واحترام القانون الدولي الإنساني دون عوائق، والحوار بين الأطراف باعتباره الحل الوحيد الممكن. فالجهود الثنائية ومتعددة الأطراف ليست تدابير متعارضة؛ بل تكمل وتعزز بعضها بعضا. ويجب أن يعرب مجلس الأمن عن دعمه القاطع لعمل المنسق الخاص واللجنة الرباعية مع دعم جهود الوساطة الثنائية.

ولا شيء يبرر التعطيل العنيف لأداء الشعائر الدينية. فالهجمات على الكنائس والمعابد اليهودية والمساجد وغيرها من أماكن العبادة أمر مؤسف تحت أي ظرف من الظروف. ويجب أن تكون القدس حيزا للتعايش المتناغم بين الديانات التوحيدية الثلاث. ونحث السلطات الإسرائيلية على حماية واحترام حريات العبادة وتكوين الجمعيات والتنقل، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ونكرر إدانتنا للاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب القوات الإسرائيلية في قطاع غزة ضد الهياكل الأساسية المدنية والإعلامية، وندعو على وجه السرعة إلى احترام القانون الدولي الإنساني. كما ندين بشدة الهجمات بالصواريخ والبالونات الحارقة التي تشنها حماس ومنظمات أخرى من غزة على إسرائيل. إن ازدياد التوتر والعنف الطائفي في مواقع مختلفة في إسرائيل يبعث على القلق الشديد. وتدعو المكسيك الزعماء السياسيين والدينيين والاجتماعيين، الإسرائيليين والفلسطينيين، إلى الامتناع عن تحريض المجتمعات المحلية على العنف. ونحن بحاجة إلى هؤلاء القادة لتحقيق الانفراج.

ويتخذ بلدي موقفا ضد جميع التدابير التي تسعى إلى تغيير طابع القدس الشرقية وتكوينها الديمغرافي. ويجب احترام طابعها الخاص، وفقا لقرارات الأمم المتحدة. وفي حين أن إعلان المحكمة العليا الإسرائيلية تأجيل البت في عمليات الإخلاء في حي الشيخ جراح هو أمر إيجابي، ينبغي أن نتذكر أن الحي إلى جانب سلوان والعيسوية وأحياء أخرى في القدس الشرقية، جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة وتخضع للقانون الدولي.

إن نقل السكان ومصادرة الممتلكات والهدم والإخلاء القسري وأنشطة توسيع المستوطنات انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بما في ذلك القرار 2334 (2016). ولذلك فهي غير مقبولة.

وتدعو المكسيك إلى معالجة الأسباب التاريخية والكامنة للنزاع، وتكرر تأكيد التزامها الثابت بحل شامل ونهائي يقوم على وجود دولتين ويعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل ويسمح بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة سياسيا واقتصاديا. وندعو إلى وجود دولتين تتعايشان في سلام وفي حدود آمنة ومعترف بها دوليا وتحافظان على المركز الخاص للقدس وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا الموضوع.

وعلى الرغم من أن المسؤولية المباشرة عن استئناف عملية السلام تقع على عاتق أطراف النزاع، يجب على المجتمع الدولي تعزيز هذه العملية وتيسيرها. وبالتالي من الملح أن يتصرف مجلس الأمن وأن يتكلم بأسرع ما يمكن بطريقة متوازنة ولا لبس فيها.

المرفق 12

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماي

أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ويدل عقدنا للمناقشة الثالثة بشأن هذه المسألة في غضون أسبوع على أهميتها بالنسبة للمجتمع الدولي.

تشكر كينيا الأمين العام على جهوده الرامية إلى الحث على التهدئة والتركيز على أثر العنف على المدنيين. وأشكر السيد فينسلاند أيضا على إحاطاته وجهوده. وأرحب كذلك بمساهمات ممثلي إسرائيل ودولة فلسطين المراقبة، فضلا عن الأردن ومصر. لقد أيدت كينيا باستمرار المفاوضات الدبلوماسية التي تجري في بيئة يسودها السلام بغية التوصل إلى حل الدولتين الذي تعيش فيه إسرائيل وفلسطين داخل حدود آمنة ومعتترف بها، تمشيا مع حدود حزيران/يونيه 1967.

وبالإضافة إلى ارتفاع الخسائر البشرية، يؤدي تصاعد العنف في القدس وتل أبيب والضفة الغربية وقطاع غزة إلى انتكاس أي تقدم نحو الهدف النهائي: تحقيق السلام الدائم والأمن. وتعرب كينيا عن تعازيها إلى الأسر والمجتمعات المحلية التي فقدت أحبائها. ويساورنا القلق من أن العنف، ولا سيما تأثيره على المواقع الدينية، سيثير التطرف والكراهية وأن يؤدي ذلك إلى مزيد من تآكل الأساس المعتدل الذي يمكن التوصل فيه إلى تسوية ودية مطلوبة للسلام.

تدين كينيا أعمال الشغب العنيفة واستغلال الغضب الشعبي من قبل الجماعات المتطرفة. وندين بشدة إطلاق صواريخ حماس من غزة على أهداف مدنية في إسرائيل. وليس ثمة قضية تبرر الاستهداف المتعمد للمدنيين. وفي الحالات التي تتسم بالانفعال الشديد مثل هذه، ينبغي للشرطة والسلطات العسكرية أن تعمل على التهدئة وحماية الأرواح والامتناع عن تدمير البنية التحتية المدنية.

ولإعطاء فرصة للسلام والحوار تعارض كينيا النشاط الاستيطاني غير المشروع في الأراضي الفلسطينية المحتلة لأن ذلك يتعارض مع الاتفاقات والقرارات المتخذة ويؤجج المشاعر التي تتعارض مع المفاوضات الناجحة من أجل السلام. ومن المهم أيضا احترام الوضع الراهن المتفق عليه في القدس. إن العداء الذي يسفر عن مثل هذا العنف الذي نشهده اليوم لا يؤدي إلا إلى المزيد من العنف ونشأة المزيد من الأجيال التي ولدت في ظل العداء القديم الراسخ إلى حد لا يمكن استئصاله.

إن هذه اللحظة القائمة تستدعي رؤية متجددة للسلام قائمة على فكرة أن المسار الحالي لا يؤدي إلا إلى مزيد من تحطيم الأرواح والأمل. إن شعبي إسرائيل وفلسطين يستحقان العيش في سلام وأمن وكرامة ولديهما الكثير من القواسم المشتركة وسيكونان في ارتباط أزلي مع بعضهما بعضا. ولذلك تدعو كينيا إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف العنف كخطوة أولى صوب دفع جديد نحو السلام.

ونشجع بقوة السلطات الوطنية المعنية على اتخاذ خطوات بناءة للعمل مع المنسق الخاص والمبعوثين الخاصين للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ونشيد أيضا بجميع الجهود الإقليمية والثنائية المبدولة من أجل السلام ونحث جميع الدول المجاورة على الانضمام إلى هذا الهدف. وعليه نعرب عن تقديرنا لمشاركة مصر والأردن في مناقشة اليوم. ونتطلع أيضا إلى مساهمة الجزائر بصفتها رئيسة المجموعة العربية والجامعة العربية في وقت لاحق من صباح اليوم. وندعو إلى الاستماع إلى حديث قادة

المجتمعات المحلية ودوائر الأعمال والمجتمع المدني في إسرائيل وفلسطين تأييدا لوقف إطلاق النار والحوار. فهذه المجموعات هي التي تصر بشدة على التعايش السلمي في كثير من البلدان والأحيان.

وستكون هناك نهاية لدورة العنف هذه، ونأمل أن يكون هذا عاجلا وليس آجلا. وعندما تحين تلك اللحظة ويُستأنف الحوار والمفاوضات نتوقع أن تسترشد بالآليات الدولية المتفق عليها بما في ذلك القرار 2334 (2016). وأكرر دعوة كينيا إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف العنف لصالح سلامة الإسرائيليين والفلسطينيين وأمنهم.

ختاما، تواصل كينيا دعم جهود تونس والصين والنرويج لإصدار بيان واضح متوازن وحسن التوقيت من مجلس الأمن من شأنه أن يساعد على تخفيف حدة العنف ويدعم الجهود الرامية إلى العودة إلى وساطة السلام.

المرفق 13

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودوارد

إن العنف المستمر في جميع أنحاء إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة يبعث على القلق العميق ويجب وقفه. لقد شهد هذا الأسبوع أسوأ أعمال عنف حدثت في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عدة سنوات. وأكرر دعوة رئيس وزراء بلدي لكلا الجانبين إلى ضبط النفس والتراجع عن حافة الهاوية. ويجب إنهاء حلقة العنف هذه. وتقدم المملكة المتحدة تعازينا الحارة لأسر المدنيين الذين قتلوا. فوفاة كل واحد منهم مأساة.

ويساورنا قلق عميق من أن المسار الحالي في غزة لن يؤدي إلا إلى مزيد من العنف والخسائر في صفوف المدنيين. ونتطلع إلى وقف عاجل للأعمال العدائية واستعادة الهدوء. ونقدّر الجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة ومصر وقطر للتوسط لوقف إطلاق النار وتحسين الحالة الإنسانية. ونحث الأطراف على العمل مع الوسطاء ووقف الأعمال العدائية ومنع تفاقم الأثر الإنساني.

وأود أن أعرب عن موقفنا دون لبس: إن المملكة المتحدة تدين إطلاق الصواريخ على السكان المدنيين. فلا مبرر لشن الهجمات على المدنيين. إن عدد القتلى خلال الأسبوع الماضي غير مقبول، كما أن الصور التي شاهدها جميعا مروعة حقاً. وندين بشدة أعمال الإرهاب هذه التي تقوم بها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية التي يجب عليها وقف التحريض وإطلاق النيران الصاروخية على إسرائيل والمدنيين الإسرائيليين بشكل دائم.

إن لجميع البلدان، بما فيها إسرائيل، حقاً مشروعاً في الدفاع عن النفس وحماية مواطنيها من الهجمات. وإذا تفعل ذلك، من الأهمية بمكان أن تبذل إسرائيل قصارى جهدها لتجنب وقوع الخسائر في صفوف المدنيين. ويساورنا قلق عميق إزاء تقارير الأمم المتحدة التي تفيد بتدمير منشآت طبية و 23 مدرسة وأكثر من 500 منزل في غزة أو تسبب أضرار جسيمة بها. ويجب أن تكون الإجراءات الإسرائيليةية متناسبة ومتسقة مع القانون الدولي الإنساني. ويساورنا القلق أيضاً إزاء التقارير التي تفيد بأن حماس تكرر مرة أخرى استخدام البنية التحتية المدنية والسكان المدنيين غطاءً لعملياتها.

إننا نعتد هذه الدورة الاستثنائية للمجلس خلال أيام عيد الفطر المبارك، ونحن نقترّب من عيد الأسابيع أو اليهودي. إن المملكة المتحدة واضحة في رفضها العنف ضد المصلين السلميين. ويجب التمسك بالحق في حرية العبادة.

إن الوضع التاريخي الراهن في القدس يكتسي أهمية في جميع الأوقات، ولكنه يكتسي أهمية خاصة خلال الأعياد الدينية. ولا نزال ندعم الدور الهام الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية بوصفها القيم على الأماكن المقدسة.

وأود كذلك أن أكرر تأكيد أن المملكة المتحدة قد أوضحت في المجلس موقفها من عمليات الإجلاء والهدم ومشروع الاستيطان، وسأوضحه مرة أخرى اليوم. إننا نعارض تلك الأنشطة. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة في طريق السلام. ونحث حكومة إسرائيل على أن توقف فوراً

سياساتها المتعلقة بتوسيع المستوطنات وأن تعمل بدلا من ذلك على إقامة دولة فلسطينية على طول خطوط عام 1967، عاصمتها القدس الشرقية.

إن الحالة في الميدان تدل على الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم نحو السلام. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بحل الدولتين باعتباره أفضل سبيل لإنهاء الاحتلال بشكل دائم وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ونحث جميع الأطراف على أن تبدي أقصى درجات ضبط النفس وأن تمتنع عن اتخاذ إجراءات تعرض المدنيين للخطر وتجعل تحقيق السلام أكثر صعوبة.

إن هذه الساعات والأيام القادمة حاسمة. وستواصل المملكة المتحدة بذل كل ما في وسعها لوضع حد للعنف والعمل من أجل تحقيق مستقبل أكثر سلاما للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

المرفق 14

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتى

أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته.

لقد عقد مجلس الأمن جلسيتين سريتين في وقت سابق من هذا الأسبوع فيما يتعلق بالتطورات بشأن هذه المسألة. وأعربنا في هاتين الجلسيتين عن قلقنا العميق إزاء العنف في القدس، ولا سيما في الحرم الشريف/جبل الهيكل خلال شهر رمضان المبارك، وعن عملية الإجلاء المحتملة في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية، وهي منطقة تشكل جزءا من ترتيب سهلته الأمم المتحدة. كما أعربنا عن تخوفنا من انتشار العنف إلى أجزاء أخرى من الضفة الغربية وغزة.

إن المناقشة المفتوحة اليوم قد اقتضاها استمرار العنف الذي بدأ في القدس الشرقية قبل أسبوع ويهدد الآن بالخروج عن نطاق السيطرة. وقد أسفرت الأحداث التي وقعت في الأيام القليلة الماضية عن تدهور حاد في الحالة الأمنية.

إن إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي من غزة على السكان المدنيين في إسرائيل، وهو ما ندينه، والضربات الانتقامية على غزة تسببا في معاناة هائلة وأسفرا عن وفيات، بما في ذلك وفيات النساء والأطفال. كما فقدت الهند إحدى رعاياها الذين يعيشون في إسرائيل جراء إطلاق الصواريخ - وهي إحدى مقدمي الرعاية في عسقلان. لقد انتابنا حزن عميق لوفاتها و وفاة جميع المدنيين الآخرين الذين فقدوا أرواحهم في خضم دائرة العنف الحالية. ونكرر إدانتنا الشديدة لجميع أعمال العنف والاستفزاز والتحرير والتدمير.

وثمة حاجة إلى خفض التصعيد على الفور بغية وقف مزيد من الانزلاق نحو حافة الهاوية. ونحث كلا الجانبين على إظهار أقصى درجات ضبط النفس، والكف عن الأعمال التي تزيد من حدة التوترات، والامتناع عن محاولات تغيير الوضع الراهن من جانب واحد، بما في ذلك في القدس الشرقية وأحيائها.

إن للقدس مكانة خاصة في قلوب الملايين من الهنود الذين يزورون المدينة كل عام. كما تضم الزاوية الهندية - دار العجزة الهندية، وهو مكان تاريخي مرتبط بقديس صوفي هندي عظيم، بابا فريد، يقع داخل المدينة القديمة. وقد أعادت الهند ترميم هذه الدار الهندية. فيجب احترام الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك الحرم الشريف/جبل الهيكل.

وندعم الجهود الدبلوماسية التي تبذلها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة، لتهدئة الحالة ووضع حد للعنف المستمر والسعي إلى تحقيق سلام دائم.

لقد أكدت تلك الحوادث مرة أخرى الحاجة إلى استئناف الحوار فورا بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية. فغياب المفاوضات المباشرة والمجدية بين الطرفين يزيد من انعدام الثقة بينهما. ولن يؤدي ذلك إلا إلى زيادة احتمال حدوث تصعيد مماثل في المستقبل. ونعتقد أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتهيئة الظروف المواتية لاستئناف المحادثات بين إسرائيل وفلسطين.

وختاماً، أكرر تأكيد دعم الهند القوي للقضية الفلسطينية العادلة والتزامنا الثابت بحل الدولتين.

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند الذي قدم للتو، للمرة الثالثة هذا الأسبوع، إحاطة ثاقبة عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشكره أيضاً على جهوده لوقف العنف الحالي في فلسطين.

والشكر موصول للأمين العام على جهوده الدؤوبة ومشاركته في مناقشة اليوم. وفي الوقت نفسه، أرحب بحضور وزراء وممثلي البلدان المتضررة من الأزمة.

إن الأنبياء التي تصلنا، من *custodian of the holy sites* جلسة إلى أخرى، من الأراضي الفلسطينية المحتلة تبعدنا قليلاً عن آفاق تحقيق السلام القائم على توافق آراء المجتمع الدولي بشأن إقامة دولة فلسطينية تعيش إلى جانب إسرائيل في سلام وأمن.

ولا تزال النيجر تشعر بقلق عميق إزاء التطورات الأخيرة، مع تصاعد العنف بين إسرائيل والفلسطينيين، فضلاً عن اندلاع أعمال شغب بين الطوائف داخل إسرائيل نفسها.

ومن المؤسف أن نلاحظ أنه منذ أول جلسة لنا هذا الأسبوع، تتدهور الحالة بمعدل يومي، مما أدى إلى أن أصابها ما أصابها من الخراب والموت والدمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة نتيجة للقصف الإسرائيلي وإطلاق صواريخ انتقامية من جانب المقاتلين الفلسطينيين. ومن المرجح أن تؤدي الحوادث التي نجمت عن مشروع إجلاء الأسر الفلسطينية من حيي الشيخ جراح وسلوان، فضلاً عن مدهمة الشرطة الإسرائيلية للحرم الشريف في 7 أيار/مايو، خلال شهر رمضان المبارك، إلى إغراق المنطقة في نزاع أكبر.

ويزداد قلقنا في ضوء الخطر المتزايد لتدويل الأزمة، حيث تشير المعلومات إلى التهديد الوشيك بهجوم بري على غزة من جانب القوات الإسرائيلية ونيران الصواريخ من لبنان باتجاه إسرائيل.

لقد قتل حتى الآن ما يقرب من عشرة إسرائيليين وما يقرب من 140 فلسطينياً، من بينهم 39 طفلاً و 22 امرأة، فضلاً عن وقوع أضرار مادية هائلة وتشريد أكثر من 10 000 شخص، إما بسبب تدمير منازلهم أو لمجرد التماس ملجأ في المدارس ومخيمات اللاجئين وغيرها من المباني التابعة للأمم المتحدة، التي، كما رأينا، لم تنج. يجب حماية المدنيين من الجانبين بغض النظر عن الأصل أو العرق أو الدين، وفقاً للقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن حمايتهم في أوقات النزاع. وإن قصف مخيم الشاطئ للاجئين، الذي أدى إلى مقتل ثمانية أطفال فلسطينيين، أمر مروع وغير مقبول.

ويدعو وفد بلدي إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية. ونشجب العنف وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ندعو إلى وقفها فوراً. ومن المهم في هذا النزاع، كما هو الحال في أي نزاع آخر، أن يحاسب جميع من تثبت إدانتهم بارتكاب انتهاكات خطيرة على أفعالهم.

ومع أن دولة إسرائيل لها الحق في حماية كيائها والدفاع عن نفسها، يجب أيضاً الاعتراف بأن الفلسطينيين يتمتعون بنفس الحق، بعد أن عانوا من الاحتلال وآثار الاستعمار المستحل لأكثر من 54 عاماً. ولا يمكننا المطالبة باستمرار باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في كل مكان آخر

والامتناع عن ذلك عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. ومن المنطقي أن يستسلم السكان العزل الذين يعيشون تحت نير احتلال شرس لتجاهلهم الأبدى في ظل حالة الجمود التي تنتاب المجتمع الدولي.

وليكن هذا واضحاً: مثلما لا يمكن علاج المرض بتخفيف أعراضه، لا يمكن حل الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية ببساطة من خلال وضع حد للعنف الحالي. فقد قمنا بذلك عدة مرات من قبل. إن الحل الحقيقي يكمن في دفع إسرائيل إلى إنهاء سياستها الاستعمارية للأراضي الفلسطينية بأساليبها المتمثلة في نزع الملكية والإخلاء والتدمير والتمتر والإذلال بكل أنواعه. وأعتقد أن الحل الحقيقي يكمن في التحلي بالشجاعة لتهيئة الظروف الملائمة لقيام دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء داخل حدود عام 1967، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود الدبلوماسية المكثفة التي تبذلها الأمم المتحدة بقيادة المنسق الخاص تور فينسلاند، والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والجهات الفاعلة المعنية الأخرى من أجل وضع حد للأعمال العدائية وإراقة الدماء، وتوفير الرعاية للسكان المدنيين المحاصرين جراء اندلاع أعمال العنف الأخيرة، واستئناف عملية السلام.

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني في الأراضي المحتلة، يُخشى أن تؤثر أعمال العنف الأخيرة وتدمير المباني التي تضم خدمات عامة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، على توفير الخدمات الأساسية للسكان، وأن تؤدي إلى تعقيد أو تأخير مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا وحملة التطعيم الجارية في تلك المناطق. وهناك أيضاً مخاوف من زيادة حالات الإصابة بالفيروس بسبب انشغال السكان بالسعي إلى الحماية المادية من عمليات القصف أكثر من اهتمامهم بمراعاة تدابير الوقاية لوقف تفشي المرض.

كما يدعو وفد بلدي إلى مزيد من الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتمكينها من تلبية احتياجات المتضررين من القتال ومواصلة تقديم مساعدتها المعتادة لمن هم في أمس الحاجة إليها في الأراضي المحتلة. وندعو إسرائيل ومصر إلى فتح المعابر الحدودية في غزة للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية الطارئة إلى الفئات السكانية المعرضة للخطر بشكل خاص.

وفي الختام، يجب على مجلس الأمن أن يفي بمسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة بكفالة تنفيذ حل الدولتين، وفقاً لقراره 2334 (2016). فقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات، لأننا إذا سمحنا بإنشاء جيوب فلسطينية مجزأة، أو بـ "البانتوستانات"، بدلاً من قيام دولة فلسطينية قابلة للبقاء ومستقلة، فسنكون قد زرعنا بذور إدامة الكراهية والعنف والمعاونة الإنسانية في هذه المنطقة الرائعة - مهد الديانات التوحيدية الثلاث.

ونحن هذه المرة أمام اختبار حقيقي لمصداقية المجلس وسلطته. ويجب علينا جميعاً على نحو موحد أن نكثف جهودنا ونشجذ تصوراتنا لسبل دعم وتشجيع الأطراف على السير بحزم على طريق السلام. لذلك يجب أن نواصل دعمنا الثابت للمنسق الخاص وجميع الجهات الفاعلة الأخرى التي تعمل بلا كلل لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المهمة اليوم.

وأشكر أيضا الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والمنسق الخاص تور فينسلاند، والمتكلمين من البلدان المتضررة، بمن فيهم الأمين العام لجامعة الدول العربية، على مساهماتهم في مناقشة اليوم.

إن السعي المضني إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط معرض لخطر شديد بسبب الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد دولة فلسطين. وفي هذه المرحلة الحرجة، يجب أن نبدي تصميمًا مشتركًا على تخفيف حدة التوتر ومساعدة إسرائيل ودولة فلسطين على السواء على الطريق صوب تحقيق حل الدولتين على أساس مبادئ القانون الدولي والمعايير المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وفي الأيام الأخيرة، شهدنا أشد اندلاع للعنف في غزة منذ حرب عام 2014. ونظرا لمسؤوليتنا عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب ألا يلتزم مجلس الأمن الصمت بشأن هذه المسألة، من حيث المبدأ والأخلاق والقانون الدولي. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا، وفقا لولايتنا بموجب الميثاق، لإيجاد حل لهذه المسألة على أمل أن تتمكن الأجيال المقبلة من الفلسطينيين والإسرائيليين من التخلص من هذه الحلقة المؤلمة من الاحتلال والعنف. ونرحب بجهود فرادى الدول، ولا سيما أعضاء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، لتخفيف حدة التوترات، ونحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على ألا يدخروا جهدا في تيسير الحوار السلمي بين الطرفين.

ونضم صوتنا إلى دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار. إن الغارات الجوية الأخيرة التي استهدفت السكان المدنيين في قطاع غزة، والتي أودت بحياة أكثر من 180 فلسطينيًا، من بينهم أطفال، وأسفرت عن إصابة حوالي 200 آخرين، غير مقبولة. وتدين سانت فنسنت وجزر غرينادين تلك الأعمال إدانة قاطعة، ونكرر دعوتنا السلطة القائمة بالاحتلال إلى وقف عدوانها العسكري على الفلسطينيين. كما نتعاطف مع أسر الذين لقوا حتفهم في إسرائيل.

ونؤمن أيضا بضرورة احترام القانون الدولي الذي يحظر استهداف المدنيين، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون المذكور على جرائمهم. فلا يمكن للحق في الدفاع عن النفس أن يغطي أخطاء الطرف الذي بادر بإطلاق النيران ويستخدم قدرات عسكرية تفوق بكثير قدرات الطرف الأضعف. فلنتذكر أن الفلسطينيين ليس لديهم ملاجئ أو أماكن تحميهم من وابل الغارات الجوية. ومجلس الأمن هو الجهاز الوحيد الذي يمكن أن يوفر لهم الحماية. والقانون الدولي هو السبيل الوحيد لحمايتهم، ونحن نخذلهم.

ويساورنا بالغ القلق إزاء تصاعد الهجمات والاستفزازات والتحريض من جانب القوات الإسرائيلية على انتهاك مختلف الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك المسجد الأقصى في الحرم الشريف، حيث أصيب مئات المصلين الفلسطينيين. وندعو جميع الأطراف إلى الكف عن العنف والتحريض والخطاب التحريضي والتصرف بطريقة مسؤولة. كما نؤكد من جديد أن القدس لا تزال المدينة المقدسة للديانات التوحيدية الثلاث، التي تقدرها البشرية جمعاء، ونرفض أي محاولات أحادية الجانب لتغيير وضعها التاريخي.

ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين يساورها قلق عميق إزاء احتمال إخلاء الفلسطينيين وطردهم من ديارهم في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك الأسر في حي الشيخ جراح وحي سلوان في المدينة. إن

استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ولا يزال يشكل تهديدا كبيرا للسلام الدائم والشامل. وتدعو سانت فنسنت وجزر غرينادين إسرائيل مجددا إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية والتقييد بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة.

وعلاوة على ذلك، وكما يُعزّز ذلك القرار 2334 (2016)، نحن ندين جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون صريحا وصادقا فيما يتعلق بتلك الأعمال غير القانونية. أليست مهمة أيضا حياة الفلسطينيين وكرامتهم؟

في الختام، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد أن الحل المتفق عليه دوليا والقائم على أساس حدود ما قبل عام 1967، لا يزال الطريق الأكثر مصداقية والمفضي إلى حل هذه المسألة. ولا يمكن ضمان الأمن لإسرائيل ودولة فلسطين إلا من خلال الحوار والمفاوضات بحسن نية، واحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وبهذه الطريقة فقط يمكن احترام المطالب الفلسطينية بالكرامة والمساواة وحقوق الإنسان. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمق التزامه باتخاذ الخطوات السياسية والدبلوماسية والقانونية اللازمة للتخفيف من حدة التوترات. والحثية هنا واضحة، أي يجب أن نقف معا، بقوة وحزم، وأن نطالب بإحلال السلام وإحقاق العدالة للجميع. لقد حان الوقت للقيام بذلك.

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: الفرنسية]

أرحب بحضور الأمين العام وعدد من الوزراء بين ظهرانينا، وأشكر المنسق الخاص تور وينسلاند على إحاطته.

إن فرنسا قلقة للغاية إزاء خطورة الحالة في الشرق الأوسط. وكما نعلم جميعاً، فإن هذه الحالة نتيجة عدم وجود منظور سياسي في سيناريو استمر لفترة طويلة جداً. وسوف تستمر المعاناة والعنف إن لم تتوفر قوة الإرادة للتحرك بحزم نحو إقامة دولتين تعيشان في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومُعترف بها، وفقاً لخطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، والقدس عاصمة للدولتين كلتيهما، في إطار القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

أعربت فرنسا عن قلقها في مرحلة مبكرة جداً، في نيسان/أبريل، إزاء التوترات التي نشأت في البلدة القديمة في القدس وفي حي الشيخ جراح والمخاطر المرتبطة بتسريع الأنشطة الاستعمارية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. واليوم، يشكل التصعيد المستمر للعنف في الشرق الأوسط خطر نشوب صراع كبير، تترتب عليه عواقب وخيمة في الأراضي الفلسطينية وفي إسرائيل، وتداعيات إقليمية كثيرة. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لإنهاء دوامة العنف هذه. لذلك، فإن وقف الأعمال القتالية يشكل أولوية ملحة.

يساورنا قلق خاص إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين في كلا الجانبين، ولا سيما الأطفال. وقلوبنا اليوم مع أسرهم وأحبائهم. وندين بشدة إطلاق الصواريخ على إسرائيل التي أعلنت حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية مسؤوليتها عن إطلاقها. وهي أعمال غير مقبولة ويجب أن تتوقف فوراً. ومن الجدير بالذكر أن الهجمات الصاروخية ليست أكثر تواتراً فحسب، بل إنها أيضاً أكثر تطوراً وأطول مدى. وهذه الهجمات العشوائية، التي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي، تعرض السكان الإسرائيليين لخطر جسيم. وأكرر مرة أخرى أن فرنسا لن تساوم أبداً على أمن إسرائيل.

تعتز فرنسا بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، ولكنها تدعو السلطات الإسرائيلية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والتصرف على نحو متناسب، واتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة، بامتنال صارم للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق بالغ إزاء مصير السكان المدنيين في غزة الذين تضرروا بشدة بالفعل من الحصار الذي استمر لفترة طويلة جداً. ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى ضمان الوصول السريع وغير المعرقل إلى المعونة وحماية العاملين في المجال الإنساني والطبي، فضلاً عن حماية مركبات الإسعاف. ونزدد دعوة اليونسيف إلى العمل على حماية الأطفال.

إن استمرار الاشتباكات في القدس الشرقية والضفة الغربية، وأيضاً الاشتباكات في إسرائيل، تثير قلقاً بالغاً لدينا. وجميع التصريحات الاستفزازية، والدعوات إلى العنف والكراهية غير مقبولة، ويجب أن تتوقف تماماً، وندعو جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس. ويجب أن تستمر تدابير التهدئة في القدس. ويتطلب ذلك الاحترام الكامل للوضع الراهن في الأماكن المقدسة لعام 1967، وإنهاء جميع الأنشطة

الاستيطانية، بما في ذلك طرد الأسر الفلسطينية من القدس الشرقية، وفي حي الشيخ جراح، الأمر الذي يتعارض مع القانون الإنساني الدولي. ندين الاستعمار بجميع أشكاله.

إن إطلاق الصواريخ من جنوب لبنان وسوريا يبعث على القلق الشديد. ونحذر من العواقب الإقليمية للتصعيد في شمال إسرائيل. لقد عززنا جهودنا مع أصحاب المصلحة المعنيين خلال الأيام القليلة الماضية.

ستواصل فرنسا السعي بهمة من أجل إحلال السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجرى رئيس فرنسا محادثات مع رئيس وزراء إسرائيل ورئيس دولة فلسطين لتيسير العودة إلى وقف إطلاق النار في غزة، وعودة الهدوء في إسرائيل والأراضي الفلسطينية. كذلك سيجتمع الرئيس الفرنسي مع الرئيس المصري السيسي خلال الأيام المقبلة. يقوم أيضاً وزير أوروبا والشؤون الخارجية لدينا بتعزيز الاتصال مع نظرائه بشأن هذا الموضوع. وقد تحدث إلى نظرائه الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين والمصريين خلال الأيام القليلة الماضية. وتعتزم فرنسا مواصلة تلك التفاعلات في الأيام المقبلة.

وفي التصدي لخطر نشوب أزمة أمنية وإنسانية كبرى، نقدم دعماً كاملاً للمنسق الخاص ولجميع جهود الوساطة الجارية، ولا سيما جهود مصر.

إن الأولوية تتمثل في العودة إلى وقف إطلاق النار. وفي نهاية المطاف، فإن التصعيد الذي نشهده يؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة إلى إعادة إطلاق عملية السلام من عقالها بتشجيع استئناف المفاوضات بين الطرفين. إذ أن حل الدولتين هو وحده الكفيل بتلبية تطلعات الطرفين، وضمان السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. لقد حان الوقت للعمل على تنفيذ ذلك الحل، وإعادة بناء الثقة بين الطرفين. تلك كانت الغاية من جهود فرنسا مع شركائها الألمان والمصريين والأردنيين، وكان ذلك هو الهدف من الاجتماع الذي عقده وزير أوروبا والشؤون الخارجية مع نظرائه من تلك البلدان في باريس في 11 آذار/مارس.

في ضوء خطورة الحالة وإلحاحيتها، يجب أن يتكلم المجلس بصوت واحد بإصدار دعوة بالإجماع إلى وقف الأعمال القتالية في وقت مبكر. وهذه هي الأولوية الوحيدة اليوم. وهي مسؤوليتنا الجماعية.

بيان وزير الخارجية والمغتربين، في دولة فلسطين ذات مركز المراقب

أود أن أشكر الصين على عقدها هذه الجلسة المهمة وعلى تمثيلها على المستوى الوزاري، كذلك أشكر تونس على جهودها الدؤوبة في المجلس. أشكر أيضا إخواني العرب الذين قرروا المشاركة في هذه الجلسة بوصفها جزءا لا يتجزأ من جهودهم لإنهاء العدوان على شعبنا وأماكننا المقدسة. أشكر أيضا الأمين العام على مشاركته وجهوده المتواصلة، إلى جانب المنسق الخاص تور وينسلاند، لإنهاء هذا العدوان الأخير على شعبنا.

ما من كلمات يمكن أن تصف الأحوال التي يعاني منها شعبنا. لقد ولد الطفل عمر الحديدي قبل 5 أشهر فقط، وسيتعين عليه الآن أن يعيش حياة بدون والدته وإخوته أسامة، 6 سنوات، وعبد الرحمن، 8 سنوات، وصهيب 14 سنة، الذين قتلوا جميعا في غارة جوية إسرائيلية. وأسرته ليست الوحيدة التي تعاني من هذا المصير.

لقد قُتل أفراد من عائلة أبو حطب، بينهم علاء (5 سنوات)، وبلال (10 سنوات)، ويوسف (11 سنة). وفي عائلة الطناني، قُتل راوية، التي كانت حاملا في شهرها الرابع، مع زوجها وابنيها إسماعيل (6 سنوات)، وأمير (5 سنوات)، وأدم (4 سنوات)، ومحمد (3 سنوات). وقيل ساعات قليلة، قُتل 15 فردا من عائلة الكوك، بمن فيهم زيد (8 سنوات)، وأدم (3 سنوات)، وقصي (سنة واحدة)، فضلا عن والديهم. وقد نجا عزيز الذي يبلغ من العمر 10 سنوات.

عندما يحتضن أعضاء المجلس أولادهم وأحفادهم الليلة، أناشدهم أن يفكروا في أطفالنا وكيف يمكنهم تكريم أولئك الذين قُتلوا وإنقاذ أولئك الذين ما زالوا على قيد الحياة. أحثهم على التفكير في شعورهم وهو يرون عالمهم ينهار وهم عاجزون عن حماية أطفالهم. أطلب منهم التفكير في معنى النوم دون معرفة من منهم سيستيقظ. وأود التذكير بأنه في كل مرة تسمع فيها إسرائيل زعيما أجنيا يتحدث عن حق بلد ما في الدفاع عن نفسه فإنها تزداد جرأة للاستمرار في قتل أسر بأكملها أثناء نومها.

إن إسرائيل تقتل الفلسطينيين في غزة، تقتل أسرة مرة بعد مرة. وتحاول إسرائيل اقتلاع الفلسطينيين من القدس، وطردهم الأسر من منازلها ومن أحيائها مرة بعد مرة. إن إسرائيل تضطهد شعبنا، وترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. قد لا يرغب البعض في استخدام هذه الكلمات، لكنهم يعرفون أنها صحيحة. إن إسرائيل لا تعتذر ولا تتوانى عن اتباع سياساتها الاستعمارية.

ولذلك، يبقى لنا سؤالان. الأول هو، ما الذي يحق للشعب الفلسطيني أن يفعله لمقاومة هذه السياسات والدفاع عن نفسه؟ تجدون الإجابة في الأسئلة التالية. هل يُعتبر العنف إرهابا عندما يرتكبه الفلسطينيون ويُعتبر دفاعا عن النفس عندما ترتكبه إسرائيل؟ من الذي سيتم اعتقاله، المستوطنون أم الذين يقاومون وجودهم واعتداءاتهم؟ هل سيتمتع محتجوننا المسلمون بحماية دولية أم سيتركون لمواجهة الرصاص والتشهير الإسرائيليين؟ هل سنتلقى الدعم لتحقيق المحكمة الجنائية الدولية أم أن بعض البلدان ستبحث عن أسباب للاعتراض عليها، وبالتالي لحماية مجرمي الحرب وحرمان الضحايا الفلسطينيين من أي سبيل للعدالة؟ هل سيتم حظر المنتجات من المستوطنات الإسرائيلية أم ستتم مقاضاة أولئك الذين يدعون إلى المقاطعة؟ ما الذي يحق لنا أن نفعله سوى أن نأمل في أن تتحمل إسرائيل المسؤولية يوما ما وتباشر بإنهاء احتلالها والتفاوض على السلام؟

والسؤال الثاني هو، ما هي الأدوات المستخدمة عادةً في الصراعات الأخرى التي يكون المجتمع الدولي مستعداً لتوظيفها من أجل ضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها ووضع حد لاحتلالها؟ هل هو مستعد لاستخدام التدخل العسكري والجزاءات؟ هل هو مستعد لتعليق العلاقات الثنائية وملاحقة مرتكبي الجرائم؟ هل هو مستعد لنشر قوات الحماية وفرض حظر على الأسلحة؟ أم أنه ببساطة سيعتمد على احتمال إقناع السلطة القائمة بالاحتلال بإنهاء احتلالها الاستعماري، في حين أثبت التاريخ أن إسرائيل ليست مستعدة للإنصات؟

إن إسرائيل مستمرة في فعل نفس الأشياء وتتوقع نتائج مختلفة. هل كانت تعتقد أن قواتها التي تقتحم أقدس المواقع، المسجد الأقصى، في أقدس الأشهر، رمضان، وفي أقدس الليالي، ليلة القدر، لن تتحمل أي عواقب؟ وهل كانت تعتقد أن الفلسطينيين سيقبلون العيش في جيوب وانتظار استيلاء المستوطنين الإسرائيليين على المنزل التالي؟ هل كانوا يتوقعون أن يتعايش الفلسطينيون مع الاحتلال، وجدرانه، وحصاره، ومستوطناته، وسجونهم؟ لا يوجد أناس على وجه الأرض يتحملون هذا الواقع.

ولا تزال إسرائيل تدعو الآخرين إلى أن "يلبسوا أحذيتهم"، أي أن يضعوا أنفسهم مكانها. لكن إسرائيل لا ترتدي أحذية؛ إنها ترتدي أحذية عسكرية. إنها قوة احتلال وقوة استعمارية. وأي تقييم للحالة لا يأخذ في الاعتبار تلك الحقيقة الأساسية هو تقييم متحيز وغير سوي وغير عادل. نحن لسنا جارين نعيش جنباً إلى جنب في سلام. إسرائيل هي اللص المسلح الذي دخل دارنا ويرهب عائلتنا. إنه يدمر بيوتنا ويضطهد شعبنا، جيلاً بعد جيل، عقداً بعد عقد، ثم يدعي الحق في الأمن الذي يحرمنا منه.

ربما ينبغي لإسرائيل أن تضع هي نفسها مكاننا. ما الذي كانت ستفعله لو تم احتلالها، واضطهد شعبها، وحوصر وذبح؟ بل والأفضل من ذلك، ما الذي كانت ستفعله لتحقيق استقلالها وإنهاء اضطهاد شعبها؟ لقد اتخذنا خياراً صعباً لاتباع طريق سلمي نحو الحرية، ومن مصلحة الجميع لتلك المسيرة أن نتجح. لكن ذلك لن يحدث دون ضمان أن تتحمل إسرائيل تكلفة الاحتلال بدلاً من جني فوائده.

كم يكفي من القتل المدنيين الفلسطينيين حتى تتم الإدانة؟ نحن نعلم أن إسرائيلياً واحداً يكفي، ولكن كم من الفلسطينيين؟ لقد قُتل 200 فلسطيني، ثلثهم من الأطفال والنساء. ما هي عتبة الغضب؟ ألا يكفي محو عائلة بأكملها من الوجود؟ ألا يكفي قتل عشرات العائلات؟ ألا يكفي تسوية مبان سكنية بالأرض وتشريد عشرات الآلاف من الفلسطينيين للمرة الرابعة أو الخامسة؟ وكل هذا يحدث في خضم جائحة.

إسرائيل ليست دولة احتلال فحسب، بل هي أيضاً دولة نووية. لديها ترسانة عسكرية وقبة حديدية وملاجئ، في حين أن شعبنا في غزة محاصر ومحبوس، ولا مكان يذهب إليه ولا ملاذ آمن. حتى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي توفر المأوى معرضة للاعتداءات الإسرائيلية. إن المدنيين الفلسطينيين يحتاجون إلى الحماية. وهم يستحقون الرحمة والتضامن والعمل.

لقد انتقض الشعب الفلسطيني في كل مكان لأنه ضحية في كل مكان. إنهم ضحايا نزع الملكية والتشريد القسري والتمييز والحرمان من الحقوق، على جانبي الخط الأخضر وفي المنفى. عند الاستماع إلى المسؤولين الإسرائيليين يتكلمون، قد يذهب المرء إلى التساؤل عن مدى فظاعة أن يعيش الإسرائيليون تحت احتلالنا، وفي ظل انتشار قواتهم وإرهاب مستوطنينا لشعبهم والاستيلاء على أراضيهم ومنازلهم، ومع وجود الملايين منهم تحت الحصار. وتماثلاً كان الحال مع العديد من الدول الاستعمارية التي سبقتها، تحمل إسرائيل ضحاياها المسؤولية عن موتهم. إسرائيل هي الضحية التي أُجبرت على قتل

الفلسطينيين لأنهم لا يحسنون التصرف. ويا ليت باستطاعة الفلسطينيين التعايش في سلام مع محتليهم والمنكّلين بهم.

يتساءل البعض لماذا تحظى فلسطين بهذا القدر الكبير من التضامن والدعم من العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، والسبب هو أن تلك الدول مستتيرة بتاريخها ونضالها من أجل الحرية وتعرف القمع عندما تراه. إن البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة ستطّخ ذكرى أولئك الذين ناضلوا من أجل الحرية في بلدانهم إذا ما قبلوا الاستعمار والفصل العنصري في فلسطين.

أين هم الذين أعلنوا أنهم حققوا السلام في الشرق الأوسط من خلال التوسط في اتفاقات بين بلدان لم تكن في الواقع في حالة حرب؟ أين هم الذين أعلنوا أن السلام في الشرق الأوسط يمكن تحقيقه بدون الفلسطينيين وعلى حسابهم؟ أين هؤلاء الوكلاء العقاريون الذين قرروا أن بإمكانهم بيع ما لا يملكونه لمن لا لديه مطلب مشروع؟ قلنا لهم آنذاك ونقول مرة أخرى الآن: القدس ليست للبيع. جذورنا عميقة وتاريخنا طويل وتراثنا محفور في كل حجر وشارع وزقاق في هذه المدينة. من القدس تبدأ الحرب ويبدأ السلام. إذا أردنا إنقاذ السلام، فعلينا أن نبدأ بإنقاذ حي الشيخ جراح. يجب أن نحمي الحرم الشريف من محاولات تقسيمه زمنيا ومكانيا. إسرائيل لا تزال تعلن أن القدس هي عاصمة إسرائيل الموحدة. هل رأى أي أحد هذه المدينة أكثر انقساما؟

إن توافق الآراء الدولي الذي ساعد المجلس على تشكيله والدفاع عنه يتم تحطيمه أمام أعيننا. والبدل الذي اختارته إسرائيل هو الفصل العنصري. نعم، الفصل العنصري. وفي يوم قريب، لن يتمكن حتى مجلس الأمن من إنكار ذلك الواقع. يجب على المجلس أن يعمل الآن على إنهاء العدوان والاعتداء على شعبنا وبيوتنا وأرضنا. يجب أن يتصرف الآن حتى يمكن للحرية أن تتغلب على الفصل العنصري.

وإذ يُحْيِي الشعب الفلسطيني الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة، تنتهج إسرائيل نفس السياسات المتمثلة في نزع الملكية والتشريد القسري والتمييز والحرمان من الحقوق الفلسطينية. وقد تعتقد إسرائيل أنها تنتصر، ولكنها أبعد ما تكون عن هزيمة الشعب الفلسطيني. إن شعبنا لن يستسلم أبداً أو يتخلى عن حقوقه. إن حرية الفلسطينيين هي السبيل الوحيد إلى السلام. وبما أن تحقيق السلام هو مسؤولية تقع على عاتق مجلس الأمن، فإن المساعدة على تحقيق الحرية للفلسطينيين هي واجبه القانوني والأخلاقي.

المرفق 19

بيان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين في الأردن، أيمن الصفدي

[الأصل: بالعربية]

معالي رئيس مجلس الأمن،

معالي الأمين العام،

أصحاب المعالي والسعادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تتحمل إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، مسؤولية الأوضاع الخطيرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة. يجب أن يتوقف التصعيد، بوقف العدوان على غزة، وبوقف جميع الممارسات الإسرائيلية اللاشرعية التي فجرت هذا التصعيد في القدس المحتلة وفي باقي الأراضي الفلسطينية. يجب التحرك فوراً لتحقيق ذلك، ولتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

وما تؤكد الأوضاع الخطيرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية هو استحالة استمرار الوضع الراهن، من تكريس للاحتلال وغياب لأفاق زواله وفقدان للأمل بتحقيق السلام العادل، الذي تقوض الممارسات الإسرائيلية اللاشرعية فرصه. والسلام العادل والدائم خيار استراتيجي وضرورة إقليمية ودولية. لكن السلام لا يتحقق ببناء المستوطنات التي تقوض حل الدولتين وتشكل خرقاً واضحاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. والسلام لا يتحقق بمصادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة. والسلام لا يتحقق بهدم منازل الفلسطينيين وتهجيرهم من بيوتهم.

وبالتأكيد، لا يتحقق السلام بمحاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة. فالقدس ومقدساتها خط أحمر، ويشكل العبث بها لعباً بالنار واستفزازاً لمشاعر نحو مليار مسلم. وبصفتها القوة القائمة بالاحتلال، تتحمل إسرائيل مسؤولية احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس ومقدساتها.

والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم، وحماية الهوية العربية والإسلامية والمسيحية للمقدسات، مهمة أسمى يكرس جلاله الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، الوصي على هذه المقدسات، كل إمكانات الأردن لها، لتبقى القدس مدينة السلام.

ويجب أن يتحمل المجتمع الدولي ومجلس الأمن مسؤولياتهم ويلزموا إسرائيل احترام حقوق أهالي حي الشيخ جراح في بيوتهم. فوفق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، يعامل المقدسيون معاملة السكان المحميين، وتهجير أهالي حي الشيخ جراح من بيوتهم سيمثل جريمة حرب. ووفق القانون الدولي وقرار مجلس الأمن 478 (1980)، لا سلطة للمحاكم الإسرائيلية في القدس المحتلة.

الاحتلال والسلام نقبضان لا يجتمعان. يتحقق السلام بزوال الاحتلال، وباحترام القانون الدولي، وبتطبيق قرارات مجلسكم الكريم، بما فيها القرار 2334 (2016).

لا قفز فوق فلسطين، ولا قفز فوق القضية الفلسطينية؛ فهي أساس الصراع، وحلها على أساس حل الدولتين، الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع

من حزيران للعام 1967، وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل الذي تستحقه المنطقة وشعوبها.

ولتحقيق ذلك، يجب أن يتحرك المجتمع الدولي فوراً. لا بد من إيجاد أفق حقيقي لإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام العادل على أساس حل الدولتين، وفق المرجعيات المعتمدة وعلى قاعدة الأرض مقابل السلام، التي تتسلف إسرائيل بمحاولة إلغائها كل فرص تحقيق السلام.

لا وقت يضاع. يجب للظلم التاريخي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني أن ينتهي، يجب لهذا الاحتلال الإنساني أن يزول، ويجب أن تنعم منطقتنا بما تستحقه من الأمن والاستقرار والسلام.

وستبقى المملكة الأردنية الهاشمية تعمل معكم جميعاً، قوة من أجل السلام العادل والشامل الذي يلبي الحقوق وتقبله الشعوب.

المرفق 20

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

السيد وانغ يي، مستشار الدولة ووزير الخارجية للصين، رئيس مجلس الأمن،

السيد أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة،

السادة وزراء الخارجية،

السادة السفراء .

أود في البداية أن أهنيء دولة الصين الصديقة على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو الجاري، وأثمن جهودها في قيادة أعمال المجلس في ظل التحديات والأزمات العديدة المطروحة على جدول الأعمال. وأثمن كذلك جهود السيد الأمين العام للأمم المتحدة وسعيه الحثيث لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، كما أعرب عن تقديري للإحاطة التي قدمها السيد تور فنسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وأكد على تضامن واتفاق مصر مع بيان المجموعة العربية في هذا الصدد. نجتمع اليوم بعد مضي نحو ما يزيد على اثنين وسبعين عاماً على بدء المأساة الفلسطينية، ونحو اثنين وأربعين عاماً على إطلاق مسار السلام في المنطقة الذي شهد في بداياته آمالاً عظيمة بإمكان تحقيق السلام في المنطقة، غير أن تلك الآمال تبددت شيئاً فشيئاً مع كل محاولة لم يكتب لها النجاح لوضع حد للصراع الذي شهدت فيه القضية الفلسطينية انتكاسات متتالية فاقمت من مناخ الإحباط والاحتقان.

وهو ما أوصلنا إلى ما نحن فيه اليوم، إذ نجتمع في أعقاب شهر رمضان الكريم الذي شهدنا على امتداده انتهاكات واستفزازات لا مثيل لها بالمصلين من أهل القدس في المسجد الأقصى المبارك، بالتوازي مع عملية تهجير، ضمن سياسة ممنهجة، لعدد من السكان العرب بحي الشيخ جراح بالقدس الشرقية، مما أغضب الملايين من العرب والمسلمين الذين ضاقوا على مدى العقود الثلاثة الماضية مما بدا تغييراً وتسويفاً لا نهائياً لوعود وتعهات دولية ذات طابع قانوني بالتفاوض الجاد حول إنشاء دولة فلسطينية على الأراضي التي تم احتلالها عام 1967 والتي تشمل القدس الشرقية. واليوم نجتمع في وقت يُعد فيه التطور الذي يفرض نفسه علينا، هو مشهد العملية العسكرية التي يقع ضحيتها أعداد كبيرة من الفلسطينيين في قطاع غزة على نحو يهدد مستقبل السلام والاستقرار في المنطقة.

وندعو المجلس حثيثاً لأن يلتفت لهذا الوضع المتأزم، وأن يرتقي إلى حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقه لإنهاء جولة الصراع الحالية، أملاً في تهدئة تنتج للجميع النقاط أنفاسهم، والتفكير ملياً في الأسباب التي أوصلتنا إلى النقطة الحالية، واستخلاص العبر والاستنتاجات المنطقية التي لطالما طرحتها مصر، وهي أنه لا سلام في المنطقة بدون إيجاد حل عادل ومستدام للقضية الفلسطينية. ونحن هنا لا نحتاج إلى إعادة اختراع العجلة، فالحل موجود، إذ إن حل الدولتين، رغم كل شيء، لا زال هو الخيار العملي الوحيد الذي ترضيه كافة الأطراف. إن ما يتعرض له الاستقرار الإقليمي اليوم من اهتزاز لم يكن وليد اللحظة،

بل هو نتيجة مباشرة لسيادة مناخ من الاحتقان والإحباط تولد عبر سنوات وسنوات من التراجع المنتظم لكل جهد حقيقي لإحلال السلام في المنطقة.

ولعل في أحداث الأسابيع القليلة الماضية ما يقدم تفسيراً لما وصلنا إليه اليوم، إذ عانت الأراضي الفلسطينية المحتلة، على مدار الشهور الماضية، تدهوراً كبيراً على كافة المستويات، حيث شهدت الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، توسعاً كبيراً في النشاط الاستيطاني، وتزايداً في حالات التهجير القسري للفلسطينيين، واستمراراً لسياسة مصادرة الأراضي وهدم المنشآت والمنازل الفلسطينية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل وصلت الممارسات الإسرائيلية إلى حد انتهاك حرمة الشهر الكريم كما أسلفت، فشاهدنا جميعاً كيف تحولت باحات المسجد الأقصى المبارك إلى ساحة حرب لا تليق بالمقدسات وأماكن العبادة وبالأديان السماوية الثلاثة في كل الأحوال.

من هذا المنطلق، ونظراً لاستشعار مصر لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها تجاه أشقائها العرب، وإيماناً منا بأهمية القيام بدورنا الأصيل في صيانة الأمن والسلم الإقليميين، فقد سعت مصر منذ اللحظة الأولى، وعبر اتصالات مكثفة مع مختلف الأطراف المعنية، للوقف الفوري لإطلاق النار، إنقاذاً لأرواح الأبرياء التي تسقط كل يوم، وتمهيداً لإحياء مفاوضات سلام حقيقية وجادة تستهدف الوصول لحل جذري للقضية الأساس، بدلاً من الإرتكان للوضع الهش الحالي، الذي لن ينتج سوى دائرة مفرغة من العنف المتكرر، يدفع ثمنها الأبرياء.

إن مصر لا ترى سبيلاً لتحقيق الأمن والسلام في منطقتنا، إلا عبر نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة واستقلال دولته على خطوط الرابع من حزيران/يونيه عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. كما تؤكد مصر على الأهمية العاجلة لتفعيل دور الرباعية الدولية، التي لا غنى عنها لإحياء عملية السلام.

كما تسعى مصر بالتعاون مع كل من الأردن وفرنسا وألمانيا في إطار صيغة ميونخ لدعم الجهود الدولية لاستئناف المفاوضات، بجانب تطلعنا للعمل البناء مع الإدارة الأمريكية نحو هذا الهدف.

ويقع على عاتقنا جميعاً أن نكثف جهودنا من أجل الوقف الفوري للأعمال العسكرية الحالية، والحيلولة دون أية استفزازات في القدس مع احترام الوضع القانوني والتاريخي في ظل الرعاية الأردنية الهاشمية للأماكن المقدسة. وأؤكد لكم أن مصر لن تدخر جهداً للتوصل إلى وقف إطلاق النار ودعم جهود السلام حتى ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وتنعم المنطقة بالاستقرار الذي تنتشه شعوبنا جميعاً. وهو ما لن يتحقق سوى بإدراكنا أنه لا مفر من تقديم التنازلات ثمناً للسلام، وحتى نجنب تلك الشعوب الأثمان المرتفعة التي فرضتها الحروب، وليظل الأمل قائماً في غدٍ أفضل للأجيال القادمة من الأبناء والأحفاد.

المرفق 21

بيان الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، جلعاد إردان

هذه صورة لنادين عوض، فتاة تبلغ من العمر 16 عاما، وهي مواطنة عربية من إسرائيل. كانت تدرس البيولوجيا والكيمياء وتحلم بتغيير العالم. وقد قتلت يوم الأربعاء الماضي على يد حركة حماس، الجماعة الإرهابية المتطرفة. فقد قصف صاروخ أطلقته حماس منزلها وسط إسرائيل، متسببا في مقتلها هي ووالدها.

وخلال الأسبوع الماضي، احتشد ملايين الأطفال والنساء والرجال الإسرائيليون في مخابئ واقية من القنابل بينما كانت الآلاف من صواريخ حماس تتهاطل من حولهم. وقد قتلت حماس 10 أشخاص في إسرائيل، يهودا وعربا، وسقطت مئات من صواريخها على شعب غزة نفسه، مسفرة عن مقتل أطفال فلسطينيين وتدمير منازل فلسطينية. وتشنّ حماس هجماتها الإرهابية بينما تتخفّى وراء المنازل والمدارس والمستشفيات الفلسطينية متعمدة استخدام المدنيين دروعاً بشرية.

وقبل وصولي إلى هنا اليوم، اتصلت بالوالديّ المسنين، اللذين يعيشان في مدينة عسقلان الجنوبية وليس أمامهما أكثر من 30 ثانية لبلوغ المخبأ الوافي من القنابل في كل مرة تشن فيها حماس هجوماً.

واسمحوا لي أن أسأل أعضاء مجلس الأمن ما الذي كانوا سيفعلونه لو أطلقت آلاف الصواريخ الإرهابية على بلادهم وشعبهم؟ وعلى آبائهم أو أطفالهم؟ وما سيكون ردّهم لو أقدمت منظمة ذات أيديولوجية جهادية متعصبة مماثلة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على قصف بيجين أو موسكو أو دبلن وتسببت في غلق مطارات باريس أو أوسلو أو لندن؟ وما الذي كانوا سيتوقعونه من مجلس الأمن؟

ليست هذه أول مرة تطلق فيها حماس صواريخ فتاكة بشكل عشوائي على مدنيين إسرائيليين فيما تتخفي وراء مدنيين فلسطينيين. ولكن هذه المرة غير كل مرة. فقد كانت هجمات حماس متعمدة تماما بغية اكتساب سلطة سياسية. وكان كل ذلك جزءا من خطتها الماكرة. وتسعى حماس إلى تدمير دولة إسرائيل، ولكنها تسعى جاهدة أيضا إلى الظفر بالسلطة في الضفة الغربية والحلول محلّ السلطة الفلسطينية.

وقد شعرت بالإحباط الشهر الماضي عندما أجّل الرئيس عباس الانتخابات الفلسطينية، التي لم تجر منذ 15 عاما. فبحثت عن طريقة أخرى للاستيلاء على السلطة. وللأسف، اختارت تصعيد التوترات في القدس كذريعة لإشغال فتيل هذه الحرب. وفجأة، وجّه زعيم حركة حماس محمد ضيف، الذي ظل صامتا لسنوات، تهديدا لإسرائيل متوعداً إياها بدفع ثمن باهظ إذا ما واصلت محكمة إسرائيلية إجراءاتها وقامت بالبت في منازعة قائمة على الممتلكات في القدس.

والآن دعوني أكون واضحا: إسرائيل بلد يسود فيه القانون وله قضاء قوي ومستقل. وعلى غرار سائر البلدان الديمقراطية، فإن الحكومة الإسرائيلية لا تتدخل في إجراءات المحاكم. والكل يعلم ذلك. وتصديق حيلة الدعاية السياسية لحماس التي مفادها أن الهجمات الصاروخية الواسعة النطاق وغير المبررة كانت نتيجة المنازعة القائمة في الشيخ جراح ليس خطأ فحسب، بل إنه أمر خطير. ويبعث برسالة مثيرة للقلق. فما من سبب البتّة يبرر إطلاق الصواريخ عشوائيا على المدنيين. ولا مبرر للإرهاب قط. هل تعتقدون حقا أن المنازعة القائمة على الممتلكات هي ما دفع حماس إلى شن ذلك الهجوم الواسع النطاق على شعب إسرائيل؟

وبعد أن هددت حماس إسرائيل بشأن قضية الشيخ جراح، كانت خطوتها التالية هي التحريض على أعمال العنف في جبل الهيكل، أقدس مكان في العالم بالنسبة لليهود وأحد أقدس الأماكن بالنسبة للمسلمين. وبعد أن حوّل المتطرفون الفلسطينيون المسجد الأقصى إلى مكان لتكديس الأسلحة، شنّوا هجمات عنيفة بالقبائل الحارقة والحجارة ضد المصلين اليهود والشرطة الإسرائيلية. وهذه صورة للحجارة والأسلحة الأخرى التي وضعها المشاغبون الفلسطينيون في المسجد الأقصى، مدّسين بذلك هذا المكان المقدس ومعرّضين سلامة جميع المصلين للخطر.

ولم يكن أمام الشرطة الإسرائيلية خيار سوى التدخل لاستعادة النظام وضمان أن يكون بوسع اليهود والمسلمين على السواء الصلاة في سلام. وقد تمكنت قوات الشرطة لدينا، باستخدام وسائل غير مميتة، من تفريق جموع المشاعبين العنيفين دون وقوع أي حالة وفاة. وأشك في أن يكون بمقدور العديد من قوات الشرطة في أي مكان من العالم أن تحقق مثل هذه النتيجة.

وأود أن أشدد على أن إسرائيل تحترم بشدة حرية الدين. فكل عام خلال شهر رمضان وعلى مدار السنة، يصلي مئات الآلاف من المسلمين بحرية في مكانهم المقدس في سلام. وحتى بعد أعمال الشغب الشديدة العنف هذه، لا تزال إسرائيل ملتزمة بالوضع الراهن وبالحرية الدينية للجميع. وهذه صورة أخرى لصلاة عيد الفطر يوم الخميس الماضي، تُظهر عشرات الآلاف من المسلمين يصلون في المسجد الأقصى. هل تعتقدون حقاً أن هذه الصلوات السلمية هي التي دفعت حماس إلى شن هذا الهجوم الواسع النطاق على شعب إسرائيل؟

وستواصل إسرائيل دعم حقوق جميع المؤمنين في ممارسة دينهم بحرية وأمن في مدينة القدس المقدسة. وخلافاً لحماس، التي بذلت قصارى جهدها للتحريض على العنف، اتخذت إسرائيل جميع الخطوات الممكنة لتخفيف حدة التوترات في القدس. وقد اتخذنا خطوة استثنائية للغاية، إذ تقدمنا بطلب إلى المحكمة العليا لتأجيل جلستها بشأن قضية الشيخ جراح. وغيرنا مسار موكبنا السنوي بمناسبة يوم القدس، بل واتخذنا خطوة غير مسبقة ولا تخطر على بال إذ منعنا اليهود من دخول أقدس أماكنهم، جبل الهيكل، في يوم احتفالنا الوطني.

وحتى اليوم، عشية عيد شافوت اليهودي، عندما نحتفل باستقبال التوراة، مُنع اليهود من دخول الموقع بسبب الإرهاب الفلسطيني. وكيف ردت حماس على كل جهودنا لتخفيف التوتر؟ بإطلاق القذائف والصواريخ على القدس، عاصمتنا. وكانت تلك بداية الأحداث. فقد تم كل شيء بتخطيط مسبق.

وقد ظلت حماس تستخدم منذ سنوات المساعدات الدولية، ليس لمساعدة سكان غزة، ولكن لإساءة معاملتهم. وبنت شبكة واسعة من الأنفاق الإرهابية تحت الأرض، تمتد في خطوط ملتوية تحت الملاعب، وأجنحة الولادة في المستشفيات، والمساجد، بهدف استراتيجي واضح يتمثل في زيادة عدد الضحايا المدنيين الفلسطينيين عندما تضطر إسرائيل إلى الرد.

وليس الفلسطينيون هم فقط الذين تستخدمهم حماس كدروع. وكما كشفنا، تخفي حماس بنيتها التحتية للإرهاب، مثل مراكز الاستخبارات ومقار القيادة، في مباني متعددة الطوابق، بما في ذلك المباني التي تؤوي وسائل الإعلام الدولية، التي يحمل موظفوها جنسيات البلدان الأعضاء في مجلس الأمن. وليس أمام إسرائيل من خيار سوى وقف هجمات حماس هذه، مهما يكن مصدرها، وحماس هي التي ينبغي أن تحاسب على العواقب.

ونشكر رئيس الولايات المتحدة وحكومتها والعديد من البلدان الأخرى التي تدعم حق إسرائيل في الدفاع عن مواطنينا ضد هذا الإرهاب. وفي كل مرة تطلق فيها حماس النار على المدنيين الإسرائيليين وهي مختبئة وراء المدنيين في غزة، فإنها ترتكب جريمة حرب مزدوجة. وهي لا تبالي بمكان سقوط قذائفها، ما دامت تسبب الدمار. ولا تهمها هوية الضحايا، ما دام هناك ضحايا.

وتستجيب إسرائيل بدقة للهجمات العشوائية، من خلال ضربات موجهة ضد الأهداف العسكرية لحماس. ونحن نتخذ خطوات لا مثيل لها لمنع وقوع الخسائر في صفوف المدنيين. ولا نكتفي بالالتزام بالقانون الدولي التزاما صارما فحسب؛ بل نتجاوز ذلك - فنجري مكالمات هاتفية ونرسل رسائل نصية للتأكد من خروج الجميع مسبقا. وبصورة مأساوية، وعلى الرغم من كل جهودنا، فإن استخدام حماس للدروع البشرية يؤدي أحيانا إلى إصابة المدنيين.

وأنا، كإسرائيلي ويهودي وأب لأربعة أطفال، تؤلمني بشدة وفاة كل مدني، سواء كان إسرائيليا أو فلسطينيا. ولكن أي محاولة للمقارنة بين إسرائيل وحماس هي محاولة خاطئة من الناحية الواقعية والقانونية والأخلاقية. فحماس تستهدف المدنيين؛ وإسرائيل تستهدف الإرهابيين. وتبذل إسرائيل قصارى جهدها لتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين؛ أما حماس فتبذل قصارى جهدها لزيادة عدد الضحايا المدنيين. وتعتبر إسرائيل وفاة كل مدني مأساة؛ أما حماس فتعتبر مقتل كل مدني إسرائيلي انتصارا في حملتها الجهادية القائمة على ميثاقها المعادي للسامية، ومقتل كل مدني فلسطيني انتصارا في حملتها لكسب التعاطف الدولي. وتستخدم إسرائيل صواريخها لحماية أطفالها؛ أما حماس فتستخدم الأطفال لحماية صواريخها.

وفي الوقت الذي ندافع فيه عن أنفسنا ضد قذائف حماس، تدعو المنظمة الإرهابية المواطنين العرب في إسرائيل إلى مهاجمة اليهود. وقد شهدنا عددا كبيرا من الهجمات المروعة التي نفذها مواطنون عرب في إسرائيل ضد اليهود، بما في ذلك الحرق البغيض للمعابد اليهودية، وعمليات القتل الغوغائي المتكررة. وكذلك شهدنا بعض الحالات المروعة لعنف اليهود ضد مواطنينا العرب. وكما قال رئيس الوزراء نتنياهو الليلة الماضية، فإن العنف غير مقبول على الإطلاق. نحن بلد يسوده القانون، والشرطة الإسرائيلية تعمل الآن بنشاط لوقف العنف واعتقال الجناة، سواء كانوا من العرب أو اليهود.

هذا هو المشهد الآن: هجوم واسع النطاق غير مبرر من جانب حماس، لم يبدأ نتيجة لأي حوادث تورطت فيها إسرائيل، بل بسبب المناورات السياسية الفلسطينية الداخلية. وقد أجبر ذلك الهجوم إسرائيل على الدفاع عن مواطنيها وحمايتهم، وضرب آلة حماس الإرهابية من أجل وقف عدوانها نهائيا.

الآن اسمحوا لي أن أتكلم عن المستقبل. لقد سعت إسرائيل دائما إلى السلام. وخلال هذا العام فقط، وقعنا اتفاقات سلام مع أربعة بلدان إسلامية. وفي عام 2005، انسحبت إسرائيل من قطاع غزة واقتلعت جميع المجتمعات المحلية اليهودية هناك، على أمل أن يحقق ذلك الأمن. ولكن عوضا عن ذلك، جلب الانسحاب هجمات إرهابية لا تنتهي من قبل حماس.

واليوم يقف أعضاء مجلس الأمن، المسؤولون عن صون السلام والأمن الدوليين، عند منعطف حاسم. فهناك خياران: فرض تكافؤ أخلاقي زائف - معادلة غير أخلاقية - بين أعمال بلد ديمقراطي يقدس الحياة، وأعمال منظمة إرهابية تمجد الموت، وذلك بدعوة جميع الأطراف إلى ضبط النفس، وعدم إدانة حماس بشكل قاطع.

وإذا ما اتخذ هذا الخيار، فإنه سيؤدي إلى نجاح استراتيجية حماس الخبيثة المتمثلة في إطلاق النار على المدنيين الإسرائيليين وهي متخفية وراء المدنيين الفلسطينيين. وسيؤدي ذلك إلى مقتل المزيد من الإسرائيليين والفلسطينيين الأبرياء. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز حماس، وإضعاف السلطة الفلسطينية، وتقويض فرص الحوار. إن خيار تجنب إدانة حماس من شأنه أن يعزز تلك الجماعة الإرهابية المتطرفة التي تسعى إلى الإطاحة بالسلطة الفلسطينية، والتي يدعو ميثاقها صراحة إلى محو إسرائيل من الخريطة. وسيؤدي إلى إدانة دورة العنف وتقويض فرص السلام.

ولكن اليوم، بوسع المجلس أن يختار طريقا مختلفا: بأن يدين هجمات حماس العشوائية وغير المبررة إدانة قاطعة، وهي هجمات تهدد الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ويمكنه أن يختار دعم جهود إسرائيل البطولية للدفاع عن نفسها وتفكيك البنية التحتية الإرهابية لحماس، مع بذل وسعها للتقليل من عدد الضحايا من كلا الجانبين.

وبوسع المجلس أن يبعث برسالة واضحة إلى حماس مفادها أن المجتمع الدولي لن يقبل بعد الآن استراتيجيتها المتمثلة في تحويل الأطفال الفلسطينيين إلى دروع بشرية واستخدام المدارس والمستشفيات والمباني العالية لإخفاء آلتها الإرهابية. ويمكنه أيضا أن يختار المساعدة على تحقيق مستقبل يسوده المزيد من السلام، وذلك بالمطالبة بنزع السلاح من قطاع غزة والإصرار على وجود سلطة في غزة تستثمر في رفاه شعب غزة عوضا عن الاستثمار في تدمير دولة إسرائيل.

لقد حددت إسرائيل خيارها بالفعل. وسنتخذ جميع الخطوات اللازمة للدفاع عن شعبنا. والآن جاء دور المجلس للاختيار. والعالم شاهد.

المرفق 22

بيان وزير خارجية الجزائر صبري بوقادوم

[الأصل: بالعربية]

السيد رئيس مجلس الأمن،

السيدات والسادة الأعضاء،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيد المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط،

اسمحوا لي في البداية، باسم المجموعة العربية، أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكم على عقدكم هذه الجلسة الهامة، وأن أهنئكم على ترأس مجلس الأمن لهذا الشهر.

كما أشكر السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على مداخلته، والشكر موصول للسيد تور فنسلاند المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الوافية.

ينعقد اجتماعنا اليوم في وقت تتواصل فيه الجرائم والاعتداءات الإسرائيلية على حياة ومقدسات وممتلكات الشعب الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة، بما فيها ما يجري حالياً من عدوان إسرائيلي غاشم يستهدف تهجير أبناء الشعب الفلسطيني من بيوتهم وممتلكاتهم في حي الشيخ جراح وباقي أحياء المدينة، والاعتداءات الوحشية على المصلين في المسجد الأقصى المبارك، بالإضافة إلى القصف المتواصل على قطاع غزة، الذي أوقع مئات الضحايا، عدد كبير منهم أطفال ونساء، بالإضافة إلى خسائر فادحة البنية التحتية.

تؤكد المجموعة العربية، مرة أخرى، على أن القضية الفلسطينية كانت ولا تزال قضيتنا المركزية وعلى أن مدينة القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، وجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، تماماً كما يؤكد القرار رقم 8660 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة يوم 11 أيار/مايو بشأن العدوان الإسرائيلي على مدينة القدس المحتلة وأهلها، بما في ذلك المسجد الأقصى المبارك وحي الشيخ جراح.

لقد تعرض الفلسطينيون عموماً والمقدسيون خصوصاً إلى حملات عنف على مدار شهر رمضان الفضيل وسط صمت دولي رهيب، مما دفع بالسلطة القائمة بالاحتلال إلى التمادي في مشروعها الاستيطاني، غير آبهة بالأعراف ولا بالقوانين الدولية، وأخذت الأمور منحى خطيراً يوشك أن يرمي بمنطقة الشرق الأوسط في أزمة جديدة هي في غنى عنها. وهنا، أود أن أوضح الإدانة الشديدة للمجموعة العربية لكافة الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين والتي مست أماكنهم المقدسة، مسيحية وإسلامية، وحققهم في حرية العبادة الذي تكفله جميع المواثيق والشرائع. كما تدين المجموعة الاستخدام المفرط للقوة الذي يستهدف قطاع غزة المحاصر.

وعليه، لا بد من الإشارة إلى أنَّ أيَّ محاولة لتغيير الحقائق وقلبها، من خلال إبراز الجاني في صورة الضحية، باطلة ومرفوضة تماماً. فالتصعيد الأخير ما هو إلا نتيجة مباشرة للاستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى إعاقة سبيل السلام وتقويض فرص قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة، تماماً كما حدث في قرار

منع تنظيم الانتخابات العامة بالقدس والاعتداءات التي يتعرض لها الفلسطينيون بشكل يومي، الأمر الذي أثار على كافة مناحي الحياة وزاد من حالة الاحتقان لدى الشعب الفلسطيني المحاصر والمظلوم، لا سيما الشباب منهم، نظرا لظروفهم المعيشية المزرية ولانعدام أي أفق لحل قضيتهم التي لا تزال تراوح مكانها وتعرف حالة من الجمود غير المبرر منذ سنوات.

إنّ المجموعة العربية إذ تدين الجرائم والإجراءات التعسفية الإسرائيلية والتي تشكل انتهاكا فادحا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، فإنها تطالب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة، بما في ذلك مجلس الأمن، بتحمل المسؤوليات القانونية والأخلاقية والإنسانية من أجل الوقف الفوري لهذا العدوان الإسرائيلي وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والحفاظ على حقه في حرية العبادة وحفظ الأمن والسلم في المنطقة والعالم.

كما نؤكد على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، بما فيها المسجد الأقصى المبارك، وعلى أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، والتأكيد على أن إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة الوحيدة المخولة إدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف وأن أي محاولة للمساس بهذا الوضع القائم لن تزيد الأمور إلا تعقيدا.

وتود المجموعة العربية التتويه بأهمية الدور الذي تضطلع به لجنة القدس، برئاسة المملكة المغربية، في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود الشعب الفلسطيني، وكذا أهمية الجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس.

كما ترى المجموعة العربية، بداية، وكإجراءات أولية من قبل مجلس الأمن، ضرورة اتخاذ خطوات عملية للوصول إلى وقف شامل لإطلاق النار بما في ذلك تعليق جميع العمليات العسكرية، في القريب العاجل. وفي هذا المقام، نشمّن جهود اللجنة الوزارية المشكلة من قبل مجلس الجامعة العربية والمسااعي الحثيثة لكل من مصر والأردن في هذا الخصوص، ونهيب بالجميع أن يستعملوا كافة الوسائل الدبلوماسية المتاحة من أجل العمل على وقف السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية من أجل ضمان ألا تتدهور الأمور مستقبلا.

وإذ تؤمن المجموعة العربية بأن وقف إطلاق النار خطوة أولى يجب أن يتبناها انخراط جاد من قبل الجميع، لا سيما المجموعة الرباعية، فإنها تناشد أعضاءها التحرك لأجل لعب الدور المنوط بهم واستعجال جميع الأطراف، لا سيما الأمين العام للأمم المتحدة، في ضرورة الاستجابة لمطلب الرئيس محمود عباس بعقد مؤتمر دولي لإعادة إحياء مسار السلام.

ختاما، لقد أكدت الأحداث الجارية، مرة أخرى، على ضرورة التحرك الدولي الجاد والسريع نحو استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال توسيع وإعادة تنشيط المجموعة الرباعية الدولية، وبما يمنح أفقا سياسياً حقيقياً بغية إنهاء الصراع عبر الحل العادل والدائم الذي يفرض إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة وعاصمتها القدس الشرقية، كما يحقق استقرار الأوضاع في ربوع المنطقة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما تلك الصادرة عن مجلسكم الموقر هذا، ووفقا لمبادرة السلام العربية في هذا الخصوص.

المرفق 23

بيان المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، ماجد عبد الفتاح

[الأصل: بالعربية]

اسمحوا لي أن أستهل بياني بالإعراب عن التقدير العميق لجامعة الدول العربية للجهود المضنية التي تقوم بها بعثة جمهورية الصين الشعبية أثناء رئاستها الحالية لمجلس الأمن، سعياً نحو قيام مجلس الأمن بدوره المنشود في حفظ السلم والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأوسط، بعد الاعتداءات الإسرائيلية السافرة علي شعبنا الفلسطيني في القدس الشريف وقطاع غزة، والذي أدى لاشتعال الموقف في مواجهة خطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تحمل في طياتها إلا الدمار وعدم الاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط بكاملها.

وأود أن أستهل بياني، نيابةً عن معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط، بأن أؤكد علي دعم الجامعة العربية الكامل لكل ما ورد في البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، رئيس المجموعة العربية لشهر أيار/مايو، وأن أشيد بالتنسيق الكامل بين المجموعة العربية والغالبية العظمى من أعضاء المجلس، في سعينا المشترك للسيطرة على الموقف ومنع انزلاقه إلى مرحلة الصراع العسكري طويل الأمد الذي قد لا تحمد عقباه.

يتطلب التعامل مع الوضع المتدهور يومياً على الأرض تقييماً واقعياً لمجريات الأمور ورؤية واقعية لمدى قدرة النظام الدولي متعدد الأطراف على التعامل مع هذا الموقف، خاصة وقد فشل مجلس الأمن في مجرد اعتماد بيان صحفي في الأيام الماضية يؤكد فيه على مبادئ الشرعية الدولية، ويسعى من خلاله لتحقيق التوازن المفقود بين قوة احتلال غاشمة، تستغل كل ما أوتيت من قوة عسكرية وحماية دولية مطلقة وشعب فلسطيني محتل، يطالب بحقوقه غير القابلة للتصرف، وأهمها حقه في إقامة دولته الحرة المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، ويسعى للحفاظ على حقوقه في أرضه إلى أن يتم تحقيق ذلك من خلال التفاوض المباشر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وللوصول لهذا التقييم، يتعين على مجلس الأمن الإجابة بصراحة وبوضوح على عدد من الأسئلة المحورية التي ستساعد المجلس، وتساعدنا في جامعة الدول العربية، على التعامل بشكل أفضل مع الموقف. وأهم هذه الأسئلة هي:

أولاً، ألا تنطبق القواعد المطبقة في الأمم المتحدة لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة علي الشعب المدني الفلسطيني الذي تم الاعتداء عليه ومنعه من الوصول إلى مقدساته الإسلامية لممارسة شعائره الدينية في الحرم الشريف في شهر رمضان المبارك؟ أم أن هذه القواعد تنطبق فقط على حماية المستوطنين الإسرائيليين بمعرفة القوات الإسرائيلية لدى استيلائهم على الأراضي الفلسطينية والاعتداء على المدنيين الفلسطينيين الغزل في الشيخ جراح وسلوان وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة في منطقة القدس وما عداها، في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن 2334 (2016)؟

ثانياً، ألا تستوجب الحالة الراهنة تفعيل مجلس الأمن والأمين العام والأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة لمبادئ المسؤولية عن الحماية والأمن البشري التي توافقنا عليها جميعاً في قمة عام 2005 وإنفاذها بكل قوة من أجل حماية الشعب الفلسطيني من بطش قوة الاحتلال الإسرائيلي الغاشمة؟ أم أن هذه المبادئ

تتطبق فحسب على الشعوب العربية وأقرانها من الدول الأفريقية واللاتينية الشقيقة، وعلى نحو يقود لوضعها وقياداتها تحت أنظمة الجزاءات وتشكيل التحالفات لقصفها عسكرياً؟

وهل ستنقى إسرائيل إلى الأبد خارج نطاق المساءلة الدولية عن كل ما ارتكبته من جرائم في حق الشعب الفلسطيني الذي تقوم باستفزازة والهجوم عليه وتدمير بنيته التحتية، خدمة لأهداف انتخابية إسرائيلية داخلية وتحقيقاً لطموحات شخصية لقيادات إسرائيلية بعينها؟ وكل ذلك في الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل لاستفزاز حركات المقاومة الفلسطينية للرد عليها عسكرياً واستخدام تلك الدائرة المغلقة من العنف والعنف المضاد حجة لاستمرار العدوان وتوسيع نطاقه ومبرراً للاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية تنفيذاً لمخططاتها الاستعمارية أو لمبادرات مرفوضة عربياً ودولياً، قُدمت في سنوات مضت، لمناقضتها للشرعية الدولية والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ثالثاً، ألا يسهم مجلس الأمن، بتقاعدته عن تفعيل المجموعة الرباعية والارتقاء بمستواها إلى المستوى الوزاري، في إعاقة تحقيق السلام المنشود في الشرق الأوسط برعاية دولية من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في المؤتمر الدولي الذي طالب الرئيس أبو مازن بعقده تحت مظلة الأمم المتحدة؟ وألا يسهم المجلس، بتجاهله للصلف الإسرائيلي برفض إدلاء سكان القدس بأصواتهم في الانتخابات الفلسطينية الرئاسية والتشريعية، وما ترتب عليه من تأجيل لهذه الانتخابات، في إعاقة التوصل للإطار الديمقراطي الصحيح الذي تسعى فلسطين لترسيخه أساساً لمرحلة جديدة من العمل الوطني والمفاوضات الجادة؟

رابعاً، أين يقف المجلس من حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تتعرض لحملة شرسة من الحكومة الإسرائيلية تستفز مشاعر المسلمين والمسيحيين في أرجاء العالم قاطبة، رغم الجهود المضنية التي تبذلها الأردن والسعودية والمغرب وغيرها من الدول الراعية سعياً لحماية هذه المقدسات؟ وأين يقف المجلس من حماية الإعلام الحر الذي يسعى لنقل ما يحدث من مجازر ترتكبها القوات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية، في الوقت الذي تطالب فيه الأمم المتحدة بحرية الوصول إلى المعلومات في كافة أرجاء العالم، تلك الحرية الإعلامية التي تتعرض للعدوان والقصف والتدمير الإسرائيلي في باب العامود ومبنى الجلاء وغيرهما من الأماكن؟

وقد أثبتت التجارب السابقة أن إسرائيل لن تتمكن من تحقيق الأمن مهما امتدت عملياتها العسكرية زمنياً أو جغرافياً، وإنما ستنتمكن من تحقيق ذلك فحسب إذا ما توصلت للسلام من خلال المفاوضات مع دولة فلسطين. والتاريخ حافل بالتجارب الحية لذلك. فلن ينسى أحد العدوان الإسرائيلي على لبنان لمدة شهر عام 2006، والعدوان الإسرائيلي على غزة لمدة شهر عام 2008، وغيرهما من الهجمات الإسرائيلية التي لم ولن تجلب الأمن لدولة إسرائيل أو دولة فلسطين على حد سواء. فالأمن لن يتحقق إلا بالسلام القائم على الشرعية والالتزام بالمحددات الدولية التي أقرت في قرارات هذا المجلس، واتفاق مدريد واتفاقات أوسلو منذ ثلاثين عاماً ومبادرة السلام العربية منذ عشرين عاماً، التي تظل أحد الأسس الراسخة للتوصل للسلام العادل والشامل تنفيذاً لحل الدولتين، الذي كان وسيبقى الهدف النهائي لكافة الجهود الدولية الشرعية نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي هذا الإطار، فإن جامعة الدول العربية تطلق في هذا البيان عدة نداءات عاجلة وتأمل في الاستجابة لها إنفاذاً للحالة. أما النداء الأول فالى الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة لإدارة الرئيس جو

بايدن، بأن تتخبط بشكل أكبر وأعمق وأكثر تأثيراً في عملية السلام في الشرق الأوسط، وعلى نحو يقضي على الأوهام التي خلقتها الإدارة الأمريكية السابقة بأن إسرائيل ستحصل على كل شيء ولن يحصل الفلسطينيون على أي شيء. وهنا، لا نزال نتذكر بكل التقدير المبادرة الرائدة التي تقدم بها الرئيس كلينتون عام 2000، وورقة العمل التي طرحها شخصياً في مؤتمر "صناع السلام" في شرم الشيخ حول قضايا الوضع النهائي الخمس، ودعوته الشجاعة للقيادات الفلسطينية والإسرائيلية فقط إلى "كامب ديفيد 2" للانخراط في مفاوضات حقيقية وجادة أسفرت عن التوصل لاتفاق حول أربع من هذه القضايا. إلا أن قضية القدس كانت القشة التي قصمت ظهر البعير وحالت دون التوصل لاتفاق مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، رحمه الله. ونحن في جامعة الدول العربية نرى أن الوقت قد حان لكي تستكمل الولايات المتحدة هذه المسيرة الشجاعة وتثبت الإدارة الديمقراطية مرة أخرى قدرتها على التوصل لاختراق رئيسي جديد يعادل ذلك الذي توصل إليه الرئيس كارتر عام 1979 بين مصر وإسرائيل، وذلك التي اقترب الرئيس كلينتون من تحقيقه عام 2000. وتقف جامعة الدول العربية على أهبة الاستعداد لدعم كل جهد مثمر في هذا الصدد بكل قوة مع الأمم المتحدة والقوى الأخرى المحبة للسلام.

أما النداء الثاني فنوجهه إلى المجتمع الدولي، ممثلاً في هذا المجلس والجمعية العامة للأمم المتحدة وشركائنا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز ولجنة فلسطين ولجنة الممارسات وشركائنا من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في هذا المجلس. ويتمثل في أن نستمر جميعاً في ممارسة الضغط لتنفيذ رؤية حل الدولتين من خلال المفاوضات، وألا نسمح لأي قوى خارجية أو إقليمية أو دولية باستغلال هذه الحالة المتأزمة لتحقيق مكاسب في مفاوضات أو حالات أخرى تخصها وحدها أو تهدد وحدة الصف الدولي تجاه تحقيق هدف إقامة الدولة الفلسطينية الذي طال انتظاره. وإلى أن يتحقق ذلك، يجب على الفور بذل كافة الجهود سعياً لوقف إطلاق النار من الجانبين. ونثق أن الاستجابة للوساطة المصرية ستكون كفيلة بتحقيق ذلك، وكذلك وقف كافة الانتهاكات لحقوق الشعب الفلسطيني والرجوع عن كافة الأعمال والسياسات الاستيطانية الشرسة وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الأعزل من خلال آليات مبتكرة من جانب مراقبي الأمم المتحدة، فضلاً عن السماح لسكان القدس الشريف بالتصويت في الانتخابات الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكثف الأمين العام جهوده بالتنسيق مع هذا المجلس لعقد المجموعة الرباعية الدولية على المستوى الرفيع المنشود، تمهيداً لعقد المؤتمر الدولي بشأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس حدود 4 حزيران/يونيه 1967، تكون عاصمتها القدس الشريف، في أقرب فرصة.

بيان الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة، ميتشل فيفيلد

يساور أستراليا قلق عميق إزاء تصاعد العنف في إسرائيل وغزة والضفة الغربية. وندعو جميع القادة بشكل لا لبس فيه إلى اتخاذ خطوات فورية لوقف العنف وممارسة ضبط النفس والتحرك دون تأخير نحو تحقيق سلام مستدام. فالهجمات العشوائية التي تتجاهل الخسائر التي تقع في صفوف المدنيين تديم دائرة العنف وسفك الدماء. ويجب أن تظل حماية المدنيين تحظى بالأولوية القصوى.

وتدين أستراليا إطلاق حماس العشوائي للصواريخ بلا هوادة على إسرائيل. ولا شك أن لدولة إسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وشعبها وفقاً للقانون الدولي. وبالمثل، يجب أن يكون الشعب الفلسطيني قادراً على العيش بسلام.

ويجب أن ينصب تركيز الطرفين على العودة إلى مفاوضات السلام المباشرة والصادقة في أقرب وقت ممكن، بغية التوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم ومرن. ولدعم هذا الهدف، نحث جميع الأطراف على الامتناع عن الأعمال العنيفة أو الاستفزازية أو الأفعال التي تزيد من حدة التوترات.

وتؤيد أستراليا بقوة حل الدولتين للنزاع القائم بين إسرائيل والفلسطينيين، بحيث تعيش إسرائيل ودولة فلسطين في المستقبل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دولياً.

المرفق 25

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن الرعاة على عقدهم جلسة اليوم المفتوحة، كما أشكر الأمين العام والمنسق الخاص على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

إن الاندلاع الأخير، الذي لا يزال مستمرا، لأعمال العنف والحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خطيران ومقلقان للغاية. ونشجب أعمال العدوان والعنف البغيضة واللاإنسانية هذه ضد الأبرياء في خضم الجائحة وأثناء شهر رمضان المبارك. إن تصاعد الهجمات وأعمال العنف المروعة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية على المتعبدين الأبرياء والمدنيين في المسجد الأقصى خلال هذا الشهر الكريم، وكذلك عمليات إخلاء الفلسطينيين في حي الشيخ جراح، انتهاكات صارخة للمعايير الإنسانية الدولية وقوانين حقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقات الدولية. ويجب أن نتوقف هذه الفظائع وإراقة الدماء فورا.

وتدين بنغلاديش الأعمال الشائنة التي تضطلع بها القوات الإسرائيلية وتدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وحماية السكان الفلسطينيين الأبرياء. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات الآن لوضع حد للانتهاكات الصارخة والمتكررة التي ترتكبها القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. فلتشهد جلسة اليوم إذن اتخاذ إجراءات حقيقية وقرارات حاسمة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أقترح ما يلي.

أولا، يجب على مجلس الأمن أن يتحرك الآن لفرض وقف فوري وكامل للهجمات الوحشية ضد الفلسطينيين ومنازلهم وأراضيهم والأماكن المقدسة. ويجب على إسرائيل أن تنهي احتلالها غير القانوني للأرض الفلسطينية، كما يجب على مجلس الأمن أن يكفل تحقيق ذلك. وعلى المجلس أن يكفل احترام إسرائيل لحزمة الأماكن المقدسة والوضع التاريخي والقانوني الراهن في المسجد الأقصى/الحرم الشريف، كما يجب أن يضمن أن توقف إسرائيل فورا جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية ومصادرة الممتلكات الخاصة في الأرض المحتلة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعكس اتجاه ثقافة التقاعس، ويتحمل المجلس مسؤولية خاصة عن ضمان تحقيق ذلك من خلال الوفاء بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وإنفاذ جميع القرارات ذات الصلة في ذلك الصدد، بما في ذلك القرار 2334 (2016).

ثانيا، يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، بما فيها منظمة التعاون الإسلامي، لدعم القضية العادلة لفلسطين وضمان إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، فضلا عن تحقيق سلام عادل وشامل يقوم على حل الدولتين، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. والتنفيذ المبكر لخريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، والجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها المجموعة الرباعية، كلها لبنات بالغة الأهمية في ذلك الصدد.

ثالثا، من شأن ضمان تحقيق المساواة والعدالة فيما يتعلق بالفظائع التي ترتكبها إسرائيل وانتهاكاتها لحقوق الإنسان أن ينهي ثقافة الإفلات من العقاب المترسخة. وتتواصل الانتهاكات المستمرة لجميع القوانين الدولية ومعاونة المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية ومستوطناتها غير الشرعيين، في تجاهل صارخ للقوانين والمبادئ الدولية، مما يخلق شعورا دائما بالظلم. وهذا مظهر صارخ من

مظاهر فشلنا الجماعي في العمل لنصرة المظلومين وتحقيق العدالة. وينبغي ألا ندع أنفسنا نتأثر ونندفع بأكاذيب النظام الإسرائيلي السافرة ودعايته الرخيصة. ومن شأن محاسبة مرتكبي الانتهاكات أن تشكل خطوة هامة في تحقيق العدالة والسلام الدائم. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتطورات الحاصلة في المحكمة الجنائية الدولية.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد دعم بنغلاديش الثابت والقاطع لإقامة دولة فلسطين على أساس حل الدولتين استناداً إلى حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ونحن ملتزمون بشدة بدعم الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين في إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والتي تتوافر لها مقومات البقاء، على النحو المنصوص عليه في مختلف قرارات الأمم المتحدة. ونؤكد مجدداً دعمنا الثابت لإيجاد حل دائم للقضية الفلسطينية بالوسائل السلمية والحوار.

وفي هذه السنة الخامسة والسبعين من عمر الأمم المتحدة، يتقل فشلنا الجماعي في ضمان تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة كاهل ضميرنا الجماعي. وبينما يجتمع المجلس اليوم، لا نود لهذه الجلسة أن تكون واحدة من تلك الجلسات الرنانة العديدة، بل واحدة من جلسات العمل. وإذا أراد المجلس أن يحافظ على أهميته ومصداقيته، فعليه أن يفي بمسؤوليته بموجب الميثاق وأن يكفل السلام والعدالة للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية. ويجب أن نستخدم الآن صلاحياتنا ونكون إلى جانب الحق.

المرفق 26

بيان الممثل الدائم لبوليفيا لدى الأمم المتحدة، ديفغو باري رودريغيز

[الأصل: بالإسبانية]

تعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن قلقها البالغ إزاء الأحداث الأخيرة والتدهور الخطير للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتدين بوليفيا بأشد العبارات الأعمال العدوانية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الأيام الأخيرة وتعتبرها حالة خطيرة من حالات العدوان العسكري من جانب السلطة القائمة بالاحتلال على قطاع غزة، التي أسفرت عن مقتل فلسطينيين، بمن فيهم أطفال، وسقوط عشرات الجرحى من المدنيين.

ويتعين على المجلس، بوصفه جهازا موكلا إليه مهمة صون السلم والأمن الدوليين، أن يتصرف فورا عند إنفاذ قراراته والوفاء بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك لا يمكن أن يظل بلا حراك عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية، وهي حالة تشكل حاليا تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وفي ذلك الصدد، تدعو بوليفيا مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته والعمل على وجه السرعة للحد من هذه الحالة المتفجرة، والمطالبة بوقف العنف وجميع الأعمال غير القانونية والاستنزافات، وضمان احترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016) وجميع القرارات المتعلقة بالقدس.

تواصل إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، توطيد سياساتها المتعلقة بالضم، وزيادة ممارساتها وتدابيرها الاستعمارية غير القانونية، بما في ذلك بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة وتوسيعها، ومواصلة عمليات الهدم العقابية، والاستيلاء على موارد المؤسسات الفلسطينية، وفرض حصارها على قطاع غزة، مما يتسبب في تشريد مئات المدنيين قسرا. وفي حين أن الحالة حرجية منذ سنوات، فإن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي ارتكبت في الأيام الأخيرة على درجة من الشدة بحيث يجب ألا تمر بدون عقاب.

ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لحل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتؤكد بوليفيا أن الأساس لحل عادل للقضية الفلسطينية هو القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، التي تشكل حجر الزاوية للسلم والأمن الإقليميين والعالميين، فضلا عن احترام الميثاق.

ومن واجب جميع الدول أن تدافع عن تعددية الأطراف ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام المساواة في السيادة بين الدول واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. ولكن من واجب مجلس الأمن أيضا أن ينفذ قراراته من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم إلى عقد هذه المناقشة الأكثر إلحاحاً.

وقد شهدنا هذا الأسبوع تصعيداً خطيراً بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك الاشتباكات في القدس الشرقية، فضلاً عن إطلاق الصواريخ من غزة. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، لا يزال العنف مستمراً، وقد أودى بالفعل بحياة عشرات المدنيين وجرح مئات آخرين، بمن فيهم للأسف العديد من الأطفال. إن الخسائر في الأرواح والدمار مروعان، وندعو إلى خفض فوري للتصعيد من جميع الأطراف. لقد تم التسبب بالكثير من الألم بالفعل.

ويجدر التأكيد على أنه ما من مبرر لأي هجمات ضد المدنيين. وندين إطلاق حماس وغيرها من الجماعات المسلحة الصواريخ بشكل عشوائي على المراكز السكانية الإسرائيلية، وهو أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف فوراً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير عن وقوع إصابات في صفوف الأبرياء وإلحاق الإضرار بالهياكل الأساسية المدنية جراء الغارات الجوية الإسرائيلية على غزة تثير قلقاً بالغاً، وندعو قوات الأمن الإسرائيلية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات، مع ممارسة حقها غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وعامل الوقت هام للغاية ويجب على جميع الأطراف أن تسعى جاهدة لتجنب التصعيد قبل فوات الأوان.

ووطأة التصعيد أشد مأساوية في ضوء الاشتباكات حول أماكن العبادة في القدس، بما في ذلك جبل الهيكل/الحرم الشريف، الذي ينبغي أن يكون رمزا للهوية متعددة الأديان للمدينة. وفي هذه المرحلة الدقيقة، لا مكان لأعمال الاستفزاز والتحريض والخطاب التحريضي. وندعو إلى التمسك بالوضع التاريخي والقانوني الراهن في الأماكن المقدسة في القدس واحترامه، وكذلك كفالة الحق في العبادة والتجمع بسلام.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الحكم المحتمل بطرد الأسر الفلسطينية من منازلها في القدس الشرقية، بما في ذلك حي الشيخ جراح، يمكن أن يزيد من تفاقم الحالة. ونرحب بتعليق المحكمة العليا الإسرائيلية للحكم.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل صامتا في وجه هذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين. ونأمل أن يتمكن أعضاؤه من إيجاد أرضية مشتركة لبعث رسالة موحدة تحث على خفض التصعيد فوراً، وحماية أرواح المدنيين واحترام قرارات المجلس وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وتكمن في صميم التصعيد الحالي للعنف مسائل لم تحل أدت إلى هذه الحالة: المطالبة الإسرائيلية المشروعة بالأمن والتطلع الفلسطيني المشروع إلى العدالة. ونؤيد بقوة الحوار السياسي بوصفه وسيلة لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحث الأطراف على المشاركة في جهود الوساطة واستئناف المفاوضات، فضلاً عن الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية. وفي هذا الصدد، تقف البرازيل على أهبة الاستعداد للمساهمة في الأعمال التي قد تساعد على تحقيق السلام والأمن، ونشجع جميع الدول ذات النوايا الحسنة، ولا سيما تلك التي لها أكبر قدر من التأثير على الحالة، على السعي إلى تهدئة الحالة ومنع التصعيد واستعادة الظروف لإجراء حوار مثمر.

المرفق 28

بيان البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

تشعر كندا تشعر بالفزع إزاء العنف المستمر، والتوترات المتصاعدة، والخسائر الهائلة في الأرواح. وكانت الخسائر، ولا سيما في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، كبيرة جدا بالفعل. ولا تزال كندا تعرب عن قلقها البالغ إزاء تصاعد العنف في إسرائيل والضفة الغربية وغزة. وتشترك كندا حلفاءها وأصدقاءها في حث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات لإنهاء جميع أعمال العنف فوراً، ومنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح، وحماية جميع المدنيين، وتهئية التوترات. ويجب على جميع الأطراف التمسك بالقانون الدولي.

وتكرر كندا التأكيد على الأهمية البالغة لحماية الصحفيين وحرية الصحافة. فالصحفيون والإعلاميون هم حجر الزاوية في أي مجتمع عادل وقوي ونابض بالحياة ويجب أن يكونوا أحراراً في القيام بعملهم دون خوف. وأي عنف ضد الصحفيين غير مقبول على الإطلاق، لا سيما في السياقات المتقلبة التي يخاطرون فيها بحياتهم للقيام بعملهم. كما أنه من غير المقبول إطلاق النار على العاملين في المجال الإنساني والمرافق الإنسانية. ويجب كفالة سلامتهم وأمنهم دائماً.

إن استمرار وابل الهجمات الصاروخية العشوائية التي تشنها حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين على إسرائيل ضد المدنيين أمر غير مقبول على الإطلاق ويجب أن يتوقف فوراً. ويجب على الكيانات الأجنبية التي تدعم حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين أن تنهي دعمها المادي والمالي لهاتين الجماعتين. وتؤيد كندا حق إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة وتؤيد تماماً حق إسرائيل في كفالة أمنها. وهذا الحق يأتي أيضاً مع مسؤولية والتزام هائلين بالعمل وفقاً للقانون الدولي. وقد أدى استخدام القوة إلى خسائر كبيرة في أرواح المدنيين، ونحث على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس.

وتظل كندا تشعر بقلق بالغ إزاء التوسع المستمر في المستوطنات وعمليات الهدم والإخلاء، بما في ذلك الحالات الجارية في حي الشيخ جراح وسلوان. وتضرر هذه الأعمال بالأسر وسبل كسب الرزق، ولا تخدم السلام، وهي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. ويجب تنادي الأعمال الانفرادية التي تحكم مسبقاً على نتائج المفاوضات المباشرة وتعرض احتمالات حل الدولتين للخطر.

وتشعر كندا بالجزع إزاء الاشتباكات والعنف بين العرب واليهود في أجزاء من إسرائيل. ونناشد جميع السلطات والمواطنين المساعدة في الحفاظ على الهدوء والحد من التوترات والمساعدة في الحفاظ على السلام مع احترام حقوق الإنسان. ونقف بحزم مع الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في حقهما في العيش في سلام وأمن، بكرامة ودون خوف واحترام حقوق الإنسان الخاصة بهم.

وقد لاحظت كندا تزايد الكراهية، بما في ذلك معاداة السامية وكراهية الإسلام، في الداخل وفي جميع أنحاء العالم. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نكافح الكراهية وندينها بأشد العبارات الممكنة. وكندا ملتزمة بالوقوف ضد الكراهية والتمييز بجميع أشكالهما، وهي ملتزمة بالعمل مع شركائنا المحليين والدوليين لتعزيز تعددية الأطراف والإدماج وحقوق الإنسان والدفاع عنها في الداخل والخارج.

وكندا ملتزمة بهدف تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. وسنقف دائما على أهبة الاستعداد لدعم الجهود الرامية إلى حل الدولتين.

إن الخسائر في الأرواح في هذا النزاع مفعجة. فعلى مدى عقود، تسبب في الكثير من الألم للأسر الفلسطينية والإسرائيلية وأضر بالنسيج الاجتماعي للمنطقة. وهذا سبب إضافي يدعو الأطراف لإيجاد حل مستدام للنزاع على وجه السرعة. ويجب أن تتوقف دوامة العنف والكراهية فورا. والاعتراف المتبادل والاحترام هما الأساس الحاسم لسلام دائم.

وفي خضم جائحة فيروس كورونا، وكون الشباب الإسرائيلي والفلسطيني والأجيال المقبلة هم أولى أولوياتنا، نحث جميع الأطراف على تجديد التزامها بالسلام والأمن، ونشجع مجلس الأمن على البقاء منخرطا في الجهود الرامية إلى وضع حد للعنف.

المرفق 29

بيان البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنجليزية والإسبانية]

يشكر وفد بلدي الرئاسة الصينية لمجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو على عقد هذه الجلسة وإتاحة الفرصة له للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بتقديم بيان مكتوب يشرح موقف حكومة شيلي إزاء حالة العنف الراهنة في الشرق الأوسط.

ونؤمن بالحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات وحشد جهود المجتمع الدولي للتصدي للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويشدد على ضرورة أن يظل الحل العادل والدائم لقضية فلسطين من جميع جوانبها أولوية في جدول أعمال مجلس الأمن.

لقد أصدرت حكومة شيلي بياناً في 11 أيار/مايو أعربت فيه عن قلقها العميق إزاء تصاعد العنف في القدس، الذي امتد فيما بعد إلى مدن أخرى، مما أدى إلى تدمير حياة الضحايا الأبرياء. ولا يمكن تبرير أي أعمال تستهدف السكان المدنيين دون تمييز وتقوض القانون الدولي الإنساني بشكل خطير، وينبغي نبذها تماماً من قبل المجتمع الدولي.

وكما أشرنا مراراً في المحافل المتعددة الأطراف، يكرر بلدنا إدانته لتصعيد العنف الذي يلحق الضرر بمنطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك استخدام إسرائيل غير المتناسب للقوة في المناطق المكتظة بالسكان واستخدام حماس العشوائي للصواريخ. وندعو الأطراف مرة أخرى إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحماية المدنيين. إن الهجمات على المدنيين تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

وتشدد شيلي على إدانتها للعنف ضد المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، من جانب جميع أطراف النزاع. وفي هذا الصدد، نعتقد أن اتخاذ تدابير لحماية أكثر الفئات ضعفاً له يكتسي أهمية قصوى. وبالتالي فإن من الأولويات العاجلة أن تسمح أطراف النزاع بإبصال المساعدة الإنسانية اللازمة دون عوائق للتخفيف من آثار النزاع.

يتمثل موقف شيلي الثابت في أنه يجب السعي إلى حل تفاوضي للنزاع وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، استناداً إلى وجود دولتين مستقلتين تعترفان بحق كل منهما في العيش في وئام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

بيان الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، رودريغو كارازو

[الأصل: بالإسبانية]

تكرر كوستاريكا الإعراب عن قلقها العميق إزاء زيادة التوترات في القدس وغزة - وهي الأسوأ منذ عام 2014 ومنذ بداية شهر رمضان المبارك. نحن ندين العنف ضد المدنيين بأشد العبارات خاصة ضد النساء والأطفال، الذي لا يزال يتسبب في العديد من الوفيات ومئات الإصابات. ونأسف كوستاريكا للخسائر في الأرواح البشرية وتعرب عن تعازيها لأسر الضحايا.

وأود في هذا الصدد أن أعيد التأكيد على ثلاث نقاط.

أولاً، تدين كوستاريكا الغارات الجوية التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة ونشرها القوات والدبابات. وتدين أيضاً إطلاق حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين الصواريخ والأجهزة الحارقة من قطاع غزة على إسرائيل. وتحث كوستاريكا جميع الأطراف على التوقف عن استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المكتظة بالسكان، ونحث المجتمع الدولي على الوقف الفوري لنقل الأسلحة وذخائرها إلى الطرفين، لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة تأجيج النزاع. وتحث كوستاريكا بشدة كلا الطرفين إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار سعياً إلى إيجاد حل للنزاع.

ثانياً، تكرر كوستاريكا معارضتها الشديدة لسياسة إسرائيل الاستيطانية، وتدين عمليات الإخلاء المحتملة للأسر الفلسطينية في حيي الشيخ جراح وسلوان. لقد مولت الحكومة الإسرائيلية تلك المستوطنات وشيدتها، بالإضافة إلى تقديم الحوافز والإسكان المدعوم للمستوطنين في انتهاك واضح للقرار 2334 (2016). ونكرر تأكيد موقفنا الثابت، وهو عدم مشروعية جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، بموجب القانون الدولي وأنها تشكل عقبة أمام السلم والأمن الدوليين. ونحث إسرائيل على وقف عمليات الهدم والإخلاء وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثالثاً، نشجب حرمان الفلسطينيين من الضمانات الأساسية المحددة لحقوقهم المدنية، علاوة على عدم توفر الوسائل القانونية اللازمة لمطالبتهم بالأراضي التي كانوا يملكونها في القدس الغربية وأماكن أخرى في إسرائيل قبل عام 1948. ونحث إسرائيل على منح الفلسطينيين حقوقهم المدنية وغيرها من الحقوق كاملة، بحيث تكون مساوية على الأقل للحقوق الممنوحة للمواطنين الإسرائيليين.

وتدعو كوستاريكا الأطراف إلى إنهاء النزاع مع التسليم اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن حل الدولتين الذي يلبي التطلعات المشروعة للشعب الإسرائيلي في الأمن وتطلعات الفلسطينيين إلى السيادة وحده الذي سيحقق السلام الدائم في المنطقة. ويجب أن يستند ذلك الحل إلى المعايير المتفق عليها والتي رسختها قرارات مجلس الأمن. ومن الضروري إنشاء دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً على أساس خطوط ما قبل عام 1967 وأن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

المرفق 31

بيان البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تعرب إكوادور عن امتنانها للصين وأعضاء مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة في لحظة حاسمة. ونود أن نؤكد مجددا صحة البيان الذي أدلينا به في 22 نيسان/أبريل خلال المناقشة الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (انظر S/2021/404).

فلن يتحقق السلام الدائم إلا من خلال حل سياسي نهائي وعادل لكلا الطرفين، على أساس وجود دولتين. ونأسف لتدهور الحالة منذ المناقشة السابقة ونعرب عن شعورنا بالقلق من تصاعد العنف، وتدعو الطرفين إلى تجنب تأجيج النزاع الدائر. ومن الضروري وضع حد لأي أذى بالسكان المدنيين وضمان احترام حياة الناس وسلامتهم وفقا للالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني.

ونرفض العداء بين الطرفين الذي أدى إلى التدمير والموت لا سيما وأن الدولتين ملزمتان بالامتنثال لقواعد القانون الدولي. وتدعو إكوادور إلى وضع حد لتصاعد العنف، وتكرر إيمانها الراسخ بأن لكلا الطرفين الحق في العيش في سلام وكرامة.

وإذ نكرر تأكيد صحة جميع قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى بذل جهد جماعي لبدء مفاوضات ذات مصداقية فضلا عن تكثيف الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير.

وأخيرا، يجب على مجلس الأمن أن يكفل التنفيذ الفعال للقرار 2532 (2020) ووقف إطلاق النار ووقف العنف على الصعيد العالمي.

بيان أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، بصفته مراقبا

يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء استمرار تصاعد العنف في غزة ويدعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة إطلاق حماس والجماعات المسلحة في غزة للصواريخ على إسرائيل بشكل عشوائي، مما يلحق أضرارا مباشرة بالمدنيين.

وفي حين يعترف الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها ضد أي هجمات، إلا أنه يؤكد أن العملية العسكرية الإسرائيلية يجب أن تكون متناسبة وتتماشى مع القانون الدولي الإنساني. ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة حماية المدنيين في جميع الأوقات.

إن هذا التصعيد المأساوي للأعمال العدائية يؤكد مرة أخرى أن الوضع الراهن في قطاع غزة لا يمكن أن يستمر. وفي حين يعترف الاتحاد الأوروبي اعترافا كاملا بالاحتياجات الأمنية المشروعة لإسرائيل، إلا أنه يؤكد على ضرورة معالجة الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في غزة. ونكرر دعوتنا إلى فتح المعابر فورا وبشكل مستدام وغير مشروط أمام تدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص إلى قطاع غزة ومنه، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي القادة السياسيين إلى العمل معا من خلال إجراءات واضحة للمساهمة في تهدئة الحالة ومعالجة الأسباب الكامنة وراء التوترات. ويذكر الاتحاد الأوروبي بالأهمية الخاصة للأماكن المقدسة ويدعو إلى احترام الوضع الراهن القائم منذ عام 1967 فيما يتعلق بجبل الهيكل/الحرم الشريف، تمشيا مع التفاهات السابقة وفيما يتعلق بالدور الخاص للأردن.

وإذ يشير الاتحاد الأوروبي إلى أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام السلام، وتهدد بجعل حل الدولتين مستحيلا، فإنه يكرر الإعراب عن معارضته الشديدة لسياسة إسرائيل الاستيطانية والإجراءات التي اتخذتها في هذا السياق، مثل بناء الجدار الفاصل خارج خطوط عام 1967، وعمليات الهدم والمصادرة، بما في ذلك للمشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي، وعمليات الإخلاء، وعمليات النقل القسري، بما في ذلك نقل البدو، وإنشاء البؤر الاستيطانية غير القانونية، والقيود المفروضة على التنقل وإمكانية الدخول. ونحث إسرائيل على إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية وتقنيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس 2001، تمشيا مع الالتزامات السابقة. فالنشاط الاستيطاني في القدس الشرقية يشكل تهديدا خطيرا لإمكانية جعل القدس عاصمة مستقبلية لكلتا الدولتين.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن إعادة إرساء أفق سياسي واستئناف الحوار هو وحده الذي يمكن أن يوقف العنف. فلا يمكن للتدابير الأمنية وحدها أن توقف دائرة العنف. وينبغي معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع.

والاتحاد الأوروبي متحد في التزامه بتحقيق حل الدولتين - استنادا إلى المعايير المحددة في استنتاجات المجلس الأوروبي في تموز/يوليه 2014 - الذي يلي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية إلى إقامة دولة وإلى السيادة، وينتهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 ويحل جميع قضايا الوضع الدائم من أجل إنهاء النزاع. ونعارض بشدة جميع الإجراءات التي تقوض إمكانية تطبيق حل الدولتين، ونحث كلا الجانبين على أن يظهر، من خلال السياسات والإجراءات، التزاما حقيقيا بحل الدولتين من أجل إعادة بناء الثقة وإيجاد طريق للعودة إلى مفاوضات مجدية.

المرفق 33

بيان الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة، جوكا سالوفارا

تؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (المرفق 32).

يجب وقف التصعيد الخطير في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تأجيج العنف في غزة وحولها. وينبغي تنفيذ وقف إطلاق النار دون تأخير لتجنب وقوع المزيد من الخسائر فضلا عن تجنب زيادة تعقيد حل هذا النزاع.

ونحن بحاجة الآن إلى اتخاذ إجراءات حازمة من جانب القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وبدلاً من استخدام القوة، نتطلع إلى عقد مفاوضات بين أطراف النزاع. وفي هذه الحالة، من المهم أيضاً أن يتصرف مجلس الأمن وفقاً لولايته وأن يدعم الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأوسط. لقد حدث التصعيد الأخير للعنف بعد أيام من التوتر والاشتباكات في القدس، بما فيها الأماكن المقدسة، علاوة على زيادة العنف في المدن الإسرائيلية والضفة الغربية.

تدين فنلندا بشدة جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك إطلاق حماس وغيرها من الجماعات المسلحة الصواريخ العشوائية على إسرائيل مما يسبب الأذى المباشر للمدنيين. وفي حين تعترف فنلندا بحق إسرائيل المشروع في حماية مواطنيها ضد أي هجمات، تؤكد فنلندا أنه يجب أن تكون العملية العسكرية الإسرائيلية متناسبة ومتوافقة مع القانون الدولي الإنساني. ويجب حماية المدنيين في جميع الأوقات فالأمن حق للجميع.

ويجب أن تتمثل الأولوية خلال النزاع الحالي في حماية جميع المدنيين ولا سيما الأطفال. وينبغي توجيه جميع الجهود إلى تجنب وقوع الخسائر في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية المدنية ودعم التهدئة وتنفيذ وقف فوري لإطلاق النار، فضلاً عن ضمان وصول المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة ودون عوائق. وسوف نكون بحاجة بعد تنفيذ وقف إطلاق النار إلى إجراءات على مستوى القادة الدينيين والسياسيين، بمن فيهم زعماء المجتمعات المحلية في كلا الجانبين. ويتعين وقف التحريض على الكراهية والعنف فوراً. ويجب على الجميع احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الدينية لجميع الأفراد في المنطقة. ويبين آخر تصعيد للعنف بوضوح مرة أخرى أنه ينبغي أن تعود إسرائيل وفلسطين إلى طاولة المفاوضات على قدم المساواة لإيجاد حل دائم لنزاعهما.

تتشاطر فنلندا الرأي القائل بأن الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين - استناداً إلى المعايير المحددة في استنتاجات المجلس الأوروبي المؤرخة تموز/يوليه 2014 - هو السبيل الوحيد المستدام لإنهاء النزاع على نحو يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية، ويلبي كذلك التطلعات الفلسطينية إلى إقامة دولتهم وصون سيادتهم ويضع حداً للاحتلال الذي بدأ في عام 1967 فضلاً عن حل جميع قضايا الوضع الدائم.

بيان الممثل الدائم لآيسلندا لدى الأمم المتحدة، يوراندور فالتيسون

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن بشأن تطور الحالة في إسرائيل وفلسطين.

تشعر آيسلندا بقلق عميق إزاء التصعيد العسكري المستمر الذي يحدث في غزة وحولها، والعنف المتصاعد في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

وتدين آيسلندا بشدة جميع الهجمات على السكان المدنيين، التي تسببت في معاناة وخسائر فادحة، بما في ذلك بين الأطفال. ولا يمكن أبدا تبرير الهجمات الصاروخية من غزة على السكان المدنيين في إسرائيل، وبينما نعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، يجب أن نطالب بأقصى قدر من ضبط النفس والتناسب في استخدام القوة من أجل حماية المدنيين، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. ويكتسي تخفيف حدة الوضع الراهن المتقلب أهمية قصوى. ونحث جميع الجهات الفاعلة على التراجع قبل أن تفقد المزيد من أرواح المدنيين أو أن يتعرضوا للأذى.

لقد تسببت الاشتباكات الجارية حول الأماكن المقدسة في القدس الشرقية في وقوع إصابات خطيرة وأججت التوترات. ويتعين على جميع القادة الدينيين والسياسيين أن يبذلوا قصارى جهدهم لوقف الاستفزازات وتهدة الحالة. وتثير الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك القدس الشرقية، قلقا بالغا وينبغي وقفها، تمشيا مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتحث آيسلندا جميع الأطراف على الخروج من دوامة العنف هذه والعمل على إيجاد حل سياسي مستدام يستند إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها. ونحث الطرفين أيضا على إظهار التزامهما بحل الدولتين والامتناع عن اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب يمكن أن تقوضه.

وأخيرا، ندعو مجلس الأمن إلى أن يبقي هذه المسألة قيد نظره بشكل حازم.

المرفق 35

بيان القائم بأعمال إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد كوبا

في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا الحدث. وأشكر الأمين العام والمنسق الخاص على إحاطتيهما. وأود أن أؤكد مجددا دعم إندونيسيا للقضية الفلسطينية.

إننا نتابع عن كثب التطورات في الميدان ونعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يولي اهتماما كاملا لهذه المسألة. إن استمرار العنف والفظائع التي ترتكبها إسرائيل ضد دولة فلسطين تتطلب إدانتنا. كما تتطلب اتخاذ إجراءات فعلية.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، يتعين على مجلس الأمن التحرك على وجه السرعة لتخفيف حدة الحالة، وفرض وقف للأعمال العدائية والأعمال غير القانونية، وكفالة امتثال إسرائيل للقانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة. ويكتسي الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار أهمية قصوى للتمكين من إيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، فضلا عن إتاحة المجال لاستئناف عملية السلام.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يلتزم الصمت عندما يواجه هذا التهديد الصارخ للسلام والأمن الدوليين. ولا يمكن أن يظل صامتا إزاء استمرار العنف وانتهاكات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. فتقاعس مجلس الأمن سيعرض مصداقيته وشرعيته للخطر. وأود أن أكرر ما جاء في البيان الذي أدلت به منظمة التعاون الإسلامي، والذي أعربت فيه عن عزمها على السعي لتنفيذ إجراءات الجمعية العامة وقراراتها، إذا لم يرق مجلس الأمن إلى مستوى المسؤولية المنوطة به.

ثانيا، في حين قضينا الكثير من الوقت في المداولات، فإن الناس في الميدان قد عانوا بالفعل من عواقب مدمرة. وحتى الآن، قتل أو جرح مئات الأشخاص وفر الآلاف من ديارهم في غزة. ومن المحتمل أن تتدهور الحالة في الأيام المقبلة، ويحدث ذلك في ظل ظروف مزرية بالفعل بسبب النزاع الدائر وجائحة مرض فيروس كورونا. ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز المساعدة الإنسانية لشعب فلسطين. ونحث إسرائيل على السماح دون عائق بوصول المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة ومدينة القدس الشريف.

ثالثا، لا بد من منع وقوع فضائع مماثلة في المستقبل. وقد دعا رئيسنا، إلى جانب رئيس وزراء ماليزيا وسلطان بروني دار السلام، الطرفين إلى قبول حضور دولي مؤقت في مدينة القدس من أجل رصد وقف الأعمال العدائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما يجب فوراً وقف عمليات توسيع المستوطنات غير القانونية وعمليات الإخلاء القسري وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين، التي لا تزال تسبب ضرراً هائلاً للسكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبما أنها تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتشكل عقبة رئيسية أمام التوصل إلى حل السلمي للصراع، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى المطالبة بالمساءلة وضمان أن يكون لأي انتهاكات من جانب السلطة القائمة بالاحتلال عواقب من أجل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال وإنقاذ آفاق التوصل إلى حل عادل وسلمي.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا على أهمية ضمان التوصل إلى حل سلمي ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. لقد حان الوقت لكي يبدي المجتمع الدولي التزامه بالنهوض بالسلام العادل والشامل القائم على حل الدولتين، تمشيا مع المعايير المتفق عليها دوليا. وآمل حقا أن يفي المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بمسؤوليته وأن يوقف العدوان على الشعب الفلسطيني. لقد عانوا لفترة طويلة جدا. والآن حان وقت العمل.

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

في تزامن مع هذا الاجتماع، ترتكب القوات الوحشية للنظام الإسرائيلي مذبحه فعلية في فلسطين، ولا سيما في قطاع غزة - أكبر سجن مفتوح في العالم، حيث استشهد حتى الآن 192 فلسطينياً، من بينهم 58 طفلاً و 34 امرأة. فالقوات الإسرائيلية تقتل النساء العزل بـخسّة، وتذبح الأطفال والرضع الأبرياء بدم بارد، وتقتل أفراد الأسرة جميعاً بوحشية، وتدنس الأماكن المقدسة بوقاحة، وتقصّف المناطق السكنية والمدارس والمرافق الصحية قصفاً لا إنسانياً، وتهدم المنازل بلا معنى. وباختصار، فإنهم يرتكبون جميع الجرائم الدولية الرئيسية الأربع في وقت واحد.

والسؤال هو، لماذا ترتكب القوات الإسرائيلية مثل هذه القسوة الجماعية؟ الجواب هو، لأن الفلسطينيين رفعوا أصواتهم ضد القوات الإسرائيلية التي تصدر أراضي أجدادهم في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية - في الشيخ جراح وسلوان والطور - وغيرها من المناطق. واحتجوا على هدم منازلهم، حيث عاشوا جيلاً بعد جيل. وقاوموا الإخلاء القسري من منازلهم. واحتجوا على الهجوم الذي شنته قوات الأمن الإسرائيلية على المصلين المسلمين في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك.

ولا يخطئ أحد - هذه هي أعظم الخطايا إذا كنت فلسطينياً وتعيش في فلسطين، حيث نظام عنصري ونظام فصل عنصري، يقوم على العدوان والاحتلال والقمع، يرتكب جرائم شنيعة ضدهم.

ولكن لماذا يستطيع النظام الإسرائيلي ارتكاب كل تلك الجرائم دون عقاب تام؟ لأن مجلس الأمن ظل صامتاً طوال أكثر من سبعة عقود ضد جميع الأعمال غير القانونية التي يرتكبها ذلك النظام. كما أن تقاعس المجلس المطلق الذي دام عقوداً والذي لا يمكن تبريره، بالإضافة إلى ما نجم عنه من انعدام الثقة، فضلاً عن أزمة مصداقيته وشرعيته، قد شجع ذلك النظام بشدة على ارتكاب المزيد من الجرائم بمزيد من الوحشية.

ولهذا السبب ارتكب النظام الإسرائيلي أخطر الجرائم الدولية، وهي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان. ولهذا السبب، شنت إسرائيل أكثر من 15 حرباً، واحتلت أراضي بلدان أخرى، وغزت جميع جيرانها دون استثناء، وهاجمت بلداناً في المنطقة وخارجها، من الشرق الأوسط إلى أفريقيا، وامتلكت جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. والقائمة تطول وتطول.

فلماذا ظل مجلس الأمن صامتاً وخاملاً إلى هذا الحد لفترة طويلة ضد "التهديدات الخطيرة والواضحة للسلام أو الإخلال بالسلم أو أعمال العدوان"، في حين كان ينبغي له، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، أن يقرر ما هي التدابير التي ستتخذ "لصون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما"؟ وبكل بساطة، لأن الولايات المتحدة، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، وسواء في ظل الديمقراطيين أو الجمهوريين، تحمي النظام الإسرائيلي بشكل منهجي من أي إجراء يتخذه المجلس. وحتى الآن استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد 44 مشروع قرار لمجلس الأمن ضد إسرائيل. وهذا أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ المجلس.

وفي ظل الإدارة الحالية للولايات المتحدة، تتخذ الآن قرارات لزيادة حماية النظام الإسرائيلي، وزيادة تقديم "دعم ثابت للأمن إسرائيل" دون خجل، ومواصلة تبرير جرائم إسرائيل بما يسمى "حق إسرائيل المشروع

في الدفاع عن نفسها"، ومواصلة إنكار الحقوق المتأصلة للفلسطينيين المضطهدين، بما في ذلك حقهم في الحياة والكرامة والتحرر والدفاع عن النفس وتقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة.

وفي الأيام القليلة الماضية، منعت الولايات المتحدة مجلس الأمن من إصدار حتى بيان صحفي بسيط يدعو إلى إنهاء القصف الإسرائيلي لغزة. نعم، "عادت أمريكا" - مرة أخرى لدعم نظام احتلال قمعي دون تحفظ، بغض النظر عن وحشية جرائمه.

وكالعادة، تعالى صوت ممثل النظام الإسرائيلي اليوم باستغاثة كاذبة، ولعب دور الضحية، وحاول يائسا صرف الانتباه عن جرائم إسرائيل، ودافع بوقاحة عن قتل النساء والأطفال الفلسطينيين.

وقبل أن أختتم بياني، لا بد لي من التأكيد على أن الفلسطينيين يخضعون لاحتلال وحصار غير قانونيين من جانب النظام الإسرائيلي، وبالتالي فإن لهم حقاً أصيلاً في الدفاع عن النفس. وإذ تدين بأشد العبارات الممكنة جميع جرائم النظام الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، تكرر جمهورية إيران الإسلامية تأكيد دعمها للقضية العادلة للشعب الفلسطيني والإعمال الكامل لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف، ولا سيما حقه الأصل في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في جميع أنحاء فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

ونهيّب مرة أخرى بمجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته بجدية وأن يجبر النظام الإسرائيلي على وضع حد فوري لمغامرته العسكرية في المنطقة، ولا سيما إراقة الدماء المستمرة والجرائم ضد الفلسطينيين؛ ووقف التطهير العرقي المتعمد والممنهج والواسع النطاق، بما في ذلك تغيير التركيبة السكانية لفلسطين وطابعها الديمغرافي، ولا سيما التركيبة الديمغرافية والهوية الإسلامية والعربية للقدس الشريف؛ ورفع الحصار غير القانوني وغير الإنساني المفروض على قطاع غزة؛ وإنهاء احتلال جميع الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل وأجزاء من لبنان؛ ومحاسبة ذلك النظام على ارتكاب أخطر الجرائم الدولية على مدى عدة عقود.

إن قضية فلسطين لن تحل ولا يمكن حلها ما لم تطبق مبادئ العدالة والقانون الدولي تطبيقاً صارماً. وهذا أمر طال انتظاره كثيراً. وفي حين يكافح الفلسطينيون من أجل إعمال حقوقهم الأصلية، فإن على المجتمع الدولي التزاماً قانونياً وسياسياً وأخلاقياً بدعم قضيتهم المشروعة دعماً كاملاً. وفي هذا السياق، يتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة. وإذا استمر منع المجلس من أداء دوره، ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ التدابير اللازمة ضد المعتدين الإسرائيليين.

المرفق 37

بيان البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

سيدي الرئيس، بداية يؤيد وفد بلادي الموقف العربي الموحد إزاء القضية الفلسطينية، كما جاء في بيان المجموعة العربية في نيويورك الذي ألقاه بالنيابة عن المجموعة معالي صبري بوقدوم، وزير الشؤون الخارجية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة. يتقدم وفد بلادي بالتهنئة إلى وفد جمهورية الصين الشعبية لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويشيد بالحكمة والإصرار المعهودين من قبلكم في إتاحة الفرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتعبير عن آرائها في هذه الجلسة المفتوحة بشأن موضوع يمس الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع. نجتمع اليوم لمناقشة ما يتعرض له شعب دولة فلسطين وأراضيها المحتلة من أعمال عدوان واضطهاد وقمع منافية تماما لحقوق الإنسان والقانون الدولي، آخرها قيام جنود الكيان الإسرائيلي بتدنيس الحرم القدسي الشريف، وتلا ذلك القصف الإسرائيلي بالصواريخ ضد أهلنا المدنيين في فلسطين، بما يؤكد مرة أخرى الطبيعة الوحشية لهذا الكيان الغاصب. ويضع مجلسكم الموقر أمام تحد حقيقي وحاسم في نصرة المظلومين من أبنائنا من الشعب الفلسطيني.

إن حالة التضامن العالمي مع ما يتعرض له الفلسطينيون اليوم تعكس حقيقة واحدة مفادها حتمية إعادة الحق إلى أصحابه وإنهاء الاحتلال العسكري والاستيطاني الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين، بما يضمن حفظ السلم والأمن في هذه المنطقة الحيوية المهمة للاستقرار والسلام العالمي أجمع.

نؤكد موقف العراق الداعم وغير المحدود للقضية الفلسطينية العادلة ولصمود الشعب الفلسطيني، وإدانة اقتحام قوات الكيان الإسرائيلي للمسجد الأقصى وممارستها لأعمال الترويع وبث الذعر بين صفوف المصلين المسلمين العزل، وما تبعها من اعتداءات وحشية بحق أهلنا في حي الشيخ جراح والأحياء المجاورة له في مدينة القدس المحتلة وقطاع غزة، وإدانة ما صدر من قرارات غير قانونية وغير شرعية من الاحتلال الإسرائيلي الغاصب بشأن القدس الشريف، ورفض المساس بالحق التاريخي في أرض فلسطين الذي بذلت دونه أجيال من المناضلين والشهداء والمقاومين.

وهنا، يدعو وفد بلادي المجتمع الدولي إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات كافة لإنهاء الأوضاع الظالمة والمؤلمة التي يرزح تحتها شعبنا الفلسطيني، والخروج بموقف ينسجم وحجم التضامن مع قضيتنا الأساسية، القضية الفلسطينية، قضية العالم بأجمعه، وتأثيراتها الكبيرة على استقرار المنطقة بأكملها، وعلى الأمن والسلم الدوليين. وبهذا الصدد، يرى العراق في تطبيق القرارات الأممية والمبادرة العربية ذوات الصلة الطريق الأمثل للحل النهائي لهذا الصراع وإحقاق الحق الفلسطيني.

ختاماً، يحيي شعب العراق الوقفة المشرفة التي يقفها شعب فلسطين اليوم وصموده واقتداره على سبيل تحقيق دولته على أرضه وعاصمتها القدس الشريف. وأنهى كلمتي بأبيات لشاعر العراق والعرب محمد مهدي الجواهري في قصيدته بعنوان (فلسطين الدامية) بالقول:

ثار الشبابُ ومن مثلُ الشباب إذا ...

ريح الحمى وشواظ الغيرة احتدما

يأبى دمَّ عربيٍّ في عروقهم ... أن يُصبحَ العربيُّ الحرَّ مهتضمًا

في كل ضاحيةٍ منهم مظاهرةٌ ... موحدين بها الأعلام والكلماء

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيمييرو

في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، على إحاطته.

وتعرب اليابان عن قلقها العميق إزاء تدهور الحالة التي تكتنف إسرائيل وفلسطين. وعلى وجه الخصوص، شهدنا إطلاق المقاتلين الفلسطينيين الصواريخ بشكل عشوائي يوميا، والعمليات العسكرية التي تلت ذلك من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي، والتي تسببت في وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين من كلا الجانبين. وتدين اليابان بشدة أعمال العنف هذه، وتقدم تعازيها إلى الضحايا وأسرهم. وللقضاء على حلقة العنف المفرغة في أقرب وقت ممكن ومنع وقوع إصابات مروعة بين المدنيين الأبرياء، تحت اليابان بقوة جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

واليابان مقتنعة بأنه لا يمكن حل المسائل المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط مطلقا عن طريق العنف، ولكن فقط عن طريق المفاوضات، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا، وكذلك من خلال الجهود الرامية إلى بناء الثقة المتبادلة بين أطراف النزاع. وتدعو اليابان جميع الأطراف المعنية إلى بذل أقصى الجهود لتحقيق هذه الغاية. وتؤيد اليابان جهود الوساطة الجارية الرامية إلى إنهاء المزيد من التصعيد، وهي مصممة على مواصلة جهودها الدبلوماسية مع المجتمع الدولي.

المرفق 39

بيان وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي أحمد ناصر المحمد الصباح

[الأصل: بالعربية]

السيد الرئيس، أود في مستهل كلمتي أن أقدم إليكم بالشكر والتقدير على عقدكم هذه الجلسة الهامة، وأن أهنئكم على نجاح إدارتكم لأعمال مجلس لشهر أيار/مايو، متمنين لكم كل التوفيق فيما تبقى من جلسات لهذا الشهر. كما أقدم بالشكر الجزيل لمعالي الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على كلمته، والشكر موصول للسيد تور وينيسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، على إحاطته القيمة للمجلس. كما تؤيد بلادي كلمة معالي صبري بوقدوم، وزير الشؤون الخارجية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نيابة عن المجموعة العربية. يعقد مجلس الأمن جلسته اليوم في إطار بند الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية، والمجتمع الدولي يتابع بقلق شديد التصعيد الخطير الذي تشهده الأرض الفلسطينية بما في ذلك القدس الشرقية عبر الجرائم والاعتداءات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال على الشعب الفلسطيني.

إن دولة الكويت تجدد إدانتها الشديدة لتلك الجرائم والاعتداءات التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس. كما تدين وتستنكر كافة المخططات الإسرائيلية الاستيطانية غير القانونية ومحاولاتها للاستيلاء على منازل وممتلكات الفلسطينيين، وعلى وجه الخصوص ممتلكات المواطنين المقدسين في حي الشيخ جراح في محاولة لتفريغ المدينة المقدسة من سكانها وتهجير أهلها بغية تهويدها وتغيير الحقائق على الأرض المحتلة، باعتبارها انتهاكات غير قانونية وغير شرعية وتمثل انتهاكا صارخا للقرارات والمرجعيات الدولية ذات الصلة التي تؤكد على أن جميع الإجراءات والقرارات الأحادية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في الأرض المحتلة تعتبر لاغية وباطلة، ولن توجد حقا ولن تنشأ التزاما.

شاهدنا جميعا بكل أسف اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي قبل أيام باحة المسجد الأقصى واستهدافها للمصلين. كما تواصل تلك القوات المحتلة إلى جانب المستوطنين غير الشرعيين استهدافهم للأطفال والنساء دون رحمة للاستيلاء على ممتلكاتهم. إن تلك السياسات والممارسات الإسرائيلية تؤكد مرة أخرى بأن ما تسعى إليه إسرائيل هو تكريس الاحتلال وعدم رغبتها بالتوصل إلى اتفاق سلام شامل وعادل.

إن الاعتداءات والجرائم المرتكبة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي هي من ضمن سلسلة الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال لقرارات مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) و 476 (1980) و 478 (1980) و 2334 (2016). تلك القرارات الدولية التي تؤكد على عدم المساس بالمكانة الخاصة للقدس وإبطال أي إجراء تجاهها يهدف إلى التغيير من طبيعتها. فتجبر السكان من حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية هي جريمة وانتهاك صريح للقانون الدولي، ولا سيما أن القدس الشرقية جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة وتطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال احترام التزاماتها وصونها للممتلكات الخاصة في الأرض المحتلة، ولا يمكنها مصادرتها.

إننا نقف عند مفترق طرق خطير، يهدد بنسف أي حل عادل وشامل للقضية المركزية للأمتين العربية والإسلامية، نحن أمام مخططات متسارعة لا تقتصر على التوسع في المستوطنات غير القانونية أو الاستيلاء على الأراضي والممتلكات الفلسطينية، بل إلى تهويد القدس الشرقية، وعلى وجه التحديد البلدة القديمة، وتفريغها من السكان الفلسطينيين. إن دولة الكويت تؤكد من جديد رفضها التام لكافة تلك المخططات الاستيطانية غير القانونية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأن تلك المستوطنات لاغية وباطلة بحسب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لم تدخر دولة الكويت جهداً تجاه التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق منذ بداية الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة، حيث باشرنا اتصالاتنا مع أصدقائنا وحلفائنا بالإضافة إلى مشاركتنا إلى جانب أشقائنا في اجتماعات جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، تلك الاجتماعات التي دعت في بياناتها وقراراتها، من بين جملة أمور، الأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن إلى تحمل المسؤوليات القانونية والأخلاقية والإنسانية من أجل الوقف الفوري لهذه الاعتداءات الإسرائيلية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والحفاظ على حقه في حرية العبادة وحفظ الأمن والسلم في المنطقة وضمان عدم تنفيذ سلطات الاحتلال الإسرائيلية لتلك المخططات البغيضة وفرض سياسة الأمر الواقع التي تتناقض وقرارات الشرعية الدولية وتنتهك القانون الدولي.

وختاماً، تجدد دولة الكويت تمسكها بالموقف العربي الذي يؤكد على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي وأن الحل الدائم والشامل والعادل يقوم على حل الدولتين وفقاً للمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدلي

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة المفتوحة الهامة للغاية بشأن الحالة في فلسطين، في ظل الرئاسة الصينية لمجلس الأمن لهذا الشهر. من الضروري أن يتكلم المجلس عما يحدث للفلسطينيين اليوم.

إن يوم أمس، 15 أيار/مايو، هو تاريخ يشير إليه الفلسطينيون والعرب بأنه يوم النكبة - الكارثة. لقد مرت عقود من النكبة بالنسبة للفلسطينيين، وما يحدث الآن ونحن نجتمع في المجلس هو استمرار لنكبتهم. إن ما يحدث اليوم لم يحدث من فراغ؛ إنه مجرد نتيجة لعقود من الاحتلال والإذلال والتجريد من الملكية والسجن والاستعمار وتصفية حقوق الفلسطينيين وأراضيهم والعقاب الجماعي والعيش في خوف.

وقد ذكرنا باستمرار بالتزام المجلس بالتصرف بحزم من أجل وضع حد للمعاملة اللاإنسانية وغير الأخلاقية وغير القانونية للفلسطينيين، والخنق المتواصل للسكان المدنيين من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، والأهم من ذلك، ثقافة الإفلات من العقاب التي تتمتع بها السلطات الإسرائيلية. إن سنوات من الإفلات من العقاب على السياسات الإسرائيلية المتعاقبة قد أوصلت الفلسطينيين إلى هذا الوضع المتفجر، إلى حالة من الشقاء والقنوط، ولم تترك لهم أي ملاذ سوى الدفاع عن أنفسهم.

وشملت الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على حقوق الفلسطينيين مهاجمة أقدس أماكنهم، بما في ذلك المسجد الأقصى، ثالث أقدس مكان في الإسلام. وشمل ذلك عدم احترام عقيدتهم خلال شهر رمضان المبارك، ومنعهم من ممارسة واجباتهم الدينية في سلام، وتدنيس الأقصى من خلال هجوم إسرائيلي باستخدام الذخائر الحية في مكان مقدس، خلف العديد من الضحايا. واعتبر الفلسطينيون ذلك نقطة تحول، كما قال مفتي القدس.

وشملت الإجراءات الإسرائيلية أيضا طرد الفلسطينيين من منازل أجدادهم، وآخرها في حي الشيخ جراح، وهدم المنازل، الذي رأى الفلسطينيون عن حق أنه اقتلاع لهم من القدس. وقد دعا ذلك إلى أقوى رد فعل منذ سنوات على المعاملة الإسرائيلية غير العادلة للفلسطينيين في المدينة المقدسة.

دعونا لا ننسى قرار السلطات الإسرائيلية بمنع الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس من التصويت في الانتخابات الفلسطينية المقبلة. وقد أدى حرمانهم من هذا الحق إلى قيام السلطة الفلسطينية بإلغاء الانتخابات. هذه مجرد أمثلة قليلة على واقع شعب يعيش تحت الاحتلال.

ومع استمرار ارتفاع عدد القتلى في غزة، قتل ما لا يقل عن 40 طفلا في غارات جوية إسرائيلية على غزة منذ بداية الأسبوع. ولخص طفل يبلغ من العمر 10 سنوات في حي فقد ثمانية أطفال في هجوم واحد الأمر بقوله: "أنا مجرد طفل! هذا ليس عدلا! لماذا نستحق هذا؟ هذا ليس عدلا!"

نعم، إن ما يحدث للأطفال الفلسطينيين ليس عدلا. كما أن سنوات من الإفلات من العقاب والاحتلال أوجدت أرضا خصبة للتطرف الإسرائيلي، مما شجع الجماعات اليمينية المتطرفة في إسرائيل. وهم يشنون الآن حربا ضد الفلسطينيين في هجمات خرقاء ينبغي أن تدق ناقوس الخطر بشأن ما سيحدث إذا لم يتم فعل أي شيء لتغيير الحالة على الأرض بطريقة جذرية. إن هتافات "الموت للعرب" من هؤلاء المتطرفين خطيرة جدا وأدت إلى الإعدام الغوغائي لفلسطيني قبل بضعة أيام. ينبغي الضغط على إسرائيل

للسيطرة عليهم وحماية الفلسطينيين الذين يتعرضون لتلك الهجمات. وإذا لم يتم احتواء هؤلاء المتطرفين، فإن ذلك سيضع الفلسطينيين الذين يعيشون مع الإسرائيليين في خطر وجودي.

إن الأعمال الإسرائيلية الوحشية لا ترتكب ضد الفلسطينيين فحسب. لقد أطلق الرصاص أمس على متظاهرين لبنانيين عزل على الحدود كانوا يعبرون عن تضامنهم مع الفلسطينيين، وقتل شاب لبناني يبلغ من العمر 21 عاماً. ويدين لبنان إطلاق النار على المتظاهرين، مثلما يدين تدمير إسرائيل للمبنى الذي كان يضم مكاتب الصحافة الدولية في مدينة غزة. إن إسكات وسائل الإعلام لن يجعل العالم غافلاً عن أفعال إسرائيل وجرائمها ضد الفلسطينيين.

وفي أعقاب اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل من قبل إدارة الولايات المتحدة السابقة، في انتهاك للشرعية الدولية، فسر الكثيرون رد الفعل الضعيف للفلسطينيين والعرب على أنه قبول، وأدى إلى مزيد من الأعمال الإسرائيلية في المدينة، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة - ومن دون عقاب. إن أحداث الأسبوع الماضي تثبت أن لا أحد على الأرض يقبل حقائق إسرائيل كما يقوض صيغة السلام المطلوبة.

لقد حان الوقت للعودة إلى الأساس الحقيقي للسلام في المنطقة، أي تسوية شاملة وعادلة تستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة - وخاصة القرارين 242 (1967) و 338 (1973) و 2334 (2016) - ومبادرة السلام العربية لعام 2002 ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وينبغي أن يتحول حل الدولتين من كونه وعداً أجوف إلى استخدامه لتنفيذ خطوات حقيقية على الأرض للتأكد من حماية واحترام أساس قيام دولة فلسطينية. وينبغي ألا تكون الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية شعاراً بعد الآن. وينبغي حماية السكان الفلسطينيين، وينبغي أن تحترم السلطة القائمة بالاحتلال حقوقهم بموجب القانون الدولي.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن التقيد بالمبادئ التي بنيت عليها المنظمة، وفي مقدمتها ضمان السلم والأمن الدوليين، بتنفيذ قراراته. إن تجاهل إسرائيل المستمر والصارخ للقانون الدولي هو تجاهل لأمننا المتحدة وأجهزتها، بما فيها مجلس الأمن. إن الحالة في الأراضي الفلسطينية وغزة تحتاج إلى إجراءات حاسمة وسريعة من جانب مجلس الأمن لوقف الهجمات الإسرائيلية على الفلسطينيين ووضع الطرفين على طريق السلام - ليس مجرد هدوء في العدوان، بل جهد حقيقي لتحقيق السلام هذه المرة، لأن الحالة خطيرة وما نراه على أرض الواقع مرعب.

لقد حان الوقت للانتقال من مجرد كلمات الإدانة إلى العمل. يتوقع من هذا الجهاز أن يتخذ إجراءات. إن تسوية عادلة وسلمية هي وحدها التي يمكن أن تجلب السلام إلى هذه المنطقة بعد عقود من إراقة الدماء والنزاع.

تذكر الفلسطينيون نكبتهم بمزيد من الخسائر في الأرواح والألم هذا الأسبوع. ألم يأن الوقت لكي يستمتعوا بالراحة ويتحرروا؟ قد حان الوقت لكي يتخذ المجلس إجراءات تحررهم بشكل نهائي.

المرفق 41

بيان الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، كريستيان فينافيزر

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للمساهمة في جلسة اليوم المفتوحة عن طريق التداول بالفيديو. تشارك ليختنشتاين في جلسة اليوم ببالغ القلق البالغ إزاء التصعيد في غزة وحولها والعنف في باقي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك في إسرائيل. وتدعو ليختنشتاين جميع الأطراف الفاعلة بشكل عاجل إلى إنهاء العنف وإظهار أقصى درجات ضبط النفس والعمل على خفض التصعيد ووقف إطلاق النار.

وتشدد ليختنشتاين على ضرورة أن تبدي جميع الجهات الفاعلة احترامها للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبدأ الضرورة العسكرية والتناسب. ويجب وضع حد لإطلاق الصواريخ بشكل عشوائي من غزة؛ ويشكل الاستهداف المتعمد للمدنيين انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني. إن الأعداد الكبيرة من الضحايا المدنيين، وكثير منهم من الأطفال، الناجمة عن الغارات الجوية الإسرائيلية على غزة غير مقبولة. ويجب الحفاظ على المبادئ الأساسية لحماية المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات، ويجب أن تكون هناك مساءلة عن انتهاكها.

وتؤكد ليختنشتاين اعتقادها بأن الحل القائم على وجود دولتين، استنادا إلى القانون الدولي المنطبق، ولا سيما القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يظل السبيل الوحيد القابل للتطبيق نحو منطقة شرق أوسط تنعم بالاستقرار والسلام والأمان. وتشعر ليختنشتاين بقلق بالغ إزاء الأنشطة الاستيطانية، ولا سيما التهديد بطرد الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية، وتدعو إسرائيل إلى وقف تلك الأنشطة، لأنها ملزمة بالقيام بذلك بموجب القانون الدولي.

ويجب أن تكون الزيادة في العنف والموت والدمار التي شهدناها في الأيام الأخيرة بمثابة جرس إنذار لجميع من يتمتعون بنفوذ، ولا سيما مجلس الأمن، للمساعدة في وقف العنف ومعالجة أسباب الصراع التي طال أمدها والمعروفة، تمشيا مع الالتزام التاريخي الواضح للأمم المتحدة وكذلك لولاية مجلس الأمن. ولا يمكن التوصل إلى حل مستدام إلا إذا كانت الأطراف مستعدة للشروع في مفاوضات بناءة وذات مصداقية بحسن نية، وتتلقى المساعدة في جهودها للقيام بذلك.

لقد آن الأوان منذ زمن طويل لكي تبدي تلك الأطراف التزامها بالسلام من خلال إجراءات ملموسة وأن تمتنع عن اتخاذ خطوات أحادية لتقويضه، ولا سيما من خلال أعمال تنتهك بوضوح قرارات المجلس وتشكل جرائم بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي ذلك الصدد، ندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ خطوات لضمان تنفيذ قراراته، وننوه بالبيان الذي أصدرته المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في 3 آذار/مارس.

بيان الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، سيد محمد هاسرين عبيد

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة التي طال أمدها في هذا الوقت الحرج.

إن استمرار الاستخدام المفرط للقوة في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وفي غزة وحولها، هو غير إنساني وغير مبرر وغير مقبول. ويجب على إسرائيل أن توقف فوراً اعتداءاتها على الفلسطينيين. وتدين ماليزيا بأشد العبارات استهداف السلطة القائمة بالاحتلال بشكل عشوائي للمدنيين وقتلهم، بمن فيهم الأطفال.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يقف مكتوف الأيدي ويسمح لإسرائيل بمواصلة هجومها اللاإنساني على الفلسطينيين، وهو ما ينتهك بوضوح العديد من قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويجب بذل كل جهد ممكن لتخفيف حدة هذا الوضع الخطير بهدف وقف العنف وتجنب المزيد من الخسائر في الأرواح. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف فوراً وأن يفي بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتحت ماليزيا مجلس الأمن على أن يتحد وأن يتصرف بسرعة وحزم للرد على سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية.

كما تكرر ماليزيا دعوتها إلى مجلس الأمن لإعادة النظر في التوصية الواردة في تقرير الأمين العام لعام 2018، A/ES-10/794، بشأن نشر قوات مسلحة أو مراقبين غير مسلحين بتقويض من الأمم المتحدة من أجل تحسين حماية الفلسطينيين. ويجب ألا ندخر جهداً لضمان سلامة وحماية ورفاه السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظروف معيشية مروعة في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

كما تدين ماليزيا بشدة التوغل والهجمات المتصاعدة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين والمصلين الفلسطينيين في المسجد الأقصى. إن الاعتداءات الموجهة ضد المصلين أثناء الصلاة، ولا سيما في الأيام الأخيرة من شهر رمضان المبارك، تشكل إهانة لجميع المسلمين والبشرية. وتلك أعمال شنيعة، ويجب محاسبة ومساءلة الحكومة الإسرائيلية، ومن ارتكبوا تلك الأعمال.

كما ندين جميع عمليات الإخلاء القسري للفلسطينيين من منازلهم، بما في ذلك تلك التي وقعت في حي الشيخ جراح وحي سلوان في القدس الشرقية. هذه الأعمال غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني ولا تؤدي إلا إلى تأجيج التوترات في الميدان. ولن تعترف ماليزيا بأي استيلاء سافر على الأراضي الفلسطينية من جانب إسرائيل لإقامة مستوطناتها غير القانونية. كما نرفض أي إجراء أحادي الجانب يتعلق بالوضع النهائي للقدس.

وفي هذا الصدد، يجب حمل إسرائيل على أن تمتثل امتثالاً كاملاً لجميع التزاماتها على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، والقانون الدولي، فضلاً عن ميثاق الأمم المتحدة. وندعو مجلس الأمن إلى المطالبة بالمساءلة ووضع حد لهذا الظلم.

وتظل ماليزيا ثابتة في دعم القضية الفلسطينية، بما في ذلك إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. كما ندعو المجموعة الرباعية

المعنية بالشرق الأوسط إلى إيجاد طريق مقبول للطرفين لإعادة الانخراط بغية التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض.

إن دعم ماليزيا الثابت للشعب الفلسطيني وتضامنها الكامل معه في أعمال حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال لم يكن أبداً أكبر من الآن ولن يتغير أبداً. وسنواصل تقديم المساعدة الثنائية إلى فلسطين ودعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تضطلع بدور حيوي في تخفيف الظروف المزرية التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

ويمكن أن يمتد العنف المستمر بسهولة إلى اضطرابات في أماكن أخرى، مما يهدد استقرار المنطقة وخارجها. وفي هذا الصدد، تحث ماليزيا مجلس الأمن على ممارسة مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وعلى الاستفادة الكاملة من الأدوات المتاحة له لتفادي المزيد من التصعيد ومنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح.

بيان البعثة الدائمة لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة

وترحب أوتياروا نيوزيلندا بفرصة تركيز مجلس الأمن على هذه المسألة الهامة. ونحث المجلس على إيجاد سبيل للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار، وحماية من يتعرضون للخطر، ومنح الأمل لمن فقدوه في الوقت الراهن.

لدينا قلق بالغ إزاء تصاعد العنف في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها غزة، ويزداد تزايد عدد القتلى المدنيين والعدد الكبير من الضحايا، بمن فيهم الأطفال، نتيجة للغارات الجوية الإسرائيلية والهجمات الصاروخية التي تشنها حماس. إن عدد القتلى المدنيين المبلغ عنه في غزة يبعث على بالغ الأسى.

إننا كدولة نكرر التأكيد على ضرورة ضمان حماية المدنيين، بمن فيهم الصحفيون واللاجئون، وننضم إلى الآخرين في إدانة تدمير المنازل وإلحاق الضرر بالهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك شبكات الكهرباء ومرافق المياه، وخاصة في غزة. يجب أن يحترم الجانبان القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

إن تصاعد العنف والاستفزازات في الأيام الأخيرة قد أثبت بوضوح أنه بدون الدعم والالتزام المتضافين من جانب المجتمع الدولي ستستمر الأعمال العدائية وتشتد. ومن دواعي القلق أن العروض المبلغ عنها لوقف إطلاق النار ربما قوبلت بالرفض لصالح استمرار العنف والعداء.

إن أعمال العنف التي وقعت لا يمكن تبريرها. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. تقع على عاتق جميع الأطراف مسؤولية تخفيف حدة العنف ووقفه ومنع المزيد من المعاناة والخسائر في الأرواح. إننا ندعو المجلس إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للمساعدة في إنهاء العنف والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، ونحن على استعداد للمساعدة بأي طريقة بناءة ممكنة لدعم تلك الجهود.

تدور هذه الحلقة الأخيرة من العنف وسط تآكل مطرد في جدوى حل الدولتين. ومن واجب المجلس أن يعمل على الحفاظ على حل الدولتين ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدماً. ولهذا السبب قدمنا القرار 2334 (2016) خلال فترة ولايتنا في المجلس في عام 2016، والذي أدان المستوطنات الإسرائيلية باعتبارها انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعزز التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وتظل أوتياروا نيوزيلندا ثابتة في اعتقادها بأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يبدو مستعصيا يمكن حله وأن حل الدولتين هو الأساس الوحيد لتحقيق سلام مستدام.

ينظر المجلس اليوم في حالة تترنح على شفا حرب شاملة. إن ما يتخذه المجلس الآن وفي الأيام المقبلة من إجراءات ستصنع ببساطة شديدة الفرق بين الحياة والموت بالنسبة للعديد من الإسرائيليين والفلسطينيين.

المرفق 44

بيان الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، منير أكرم

ترحب باكستان بهذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن لمناقشة الحالة البالغة الخطورة في الأرض الفلسطينية المحتلة والقدس المحتل. من المؤسف أن المجلس ولفترة طويلة لم يتمكن حتى من عقد هذه الجلسة واتخاذ إجراءات لوقف العدوان الإسرائيلي.

تدين باكستان استخدام إسرائيل للقوة العشوائية والمفرطة، بما في ذلك القصف الجوي، مما أسفر عن مقتل قرابة 200 فلسطيني، من بينهم عشرات النساء والأطفال، فضلا عن تدمير البنية التحتية المدنية. كما أننا ندين بشدة الهجوم الإسرائيلي المتعمد والمنهجي على المصلين الفلسطينيين في الحرم الشريف، بما في ذلك في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك؛ وانتهاكها لقدسية تلك الأماكن المقدسة؛ واستمرار سياستها في توسيع مستوطناتها غير القانونية؛ وعملياتها للإخلاء القسري للفلسطينيين وهدم منازلهم؛ واستهدافها للصحفيين ووسائل الإعلام الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن الأعمال التي ترتكبها إسرائيل غير مقبولة وتتعارض مع قواعد القانون الدولي. فهي تنتهك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ولها آثار خطيرة على صون السلم والأمن في المنطقة وخارجها.

لقد أعلن القرار 242 (1967) "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب" وطالب إسرائيل بسحب قواتها المسلحة من الأراضي التي احتلتها في حرب عام 1967. وقد أعاد مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) التأكيد على أن "إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل".

وبالمثل، فإن قرارات مجلس الأمن 252 (1968) و 267 (1969) و 271 (1969) قد انتقدت إسرائيل بأشد العبارات بسبب التدابير غير القانونية والأحادية الجانب التي اتخذتها لتغيير وضع مدينة القدس. ودعا المجلس إسرائيل إلى إلغاء هذه التدابير والامتناع عن القيام بمثل هذه الأعمال في المستقبل. وأقر المجلس بأن "أي عمل من أعمال التدمير أو التدنيس للأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في القدس أو أي تشجيع أو تواطؤ في أي عمل من هذا القبيل قد يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر بشكل جسيم". كما أعلن قرار الجمعية العامة رقم 2253 (د إ ط - 5) أن التدابير الإسرائيلية لتغيير وضع القدس باطلة. وفي وقت لاحق، أكد هذا الموقف من جديد قرار مجلس الأمن 478 (1980) وغيره بشأن وضع القدس.

كما أن الهجمات الإسرائيلية المستمرة ضد الفلسطينيين تنتهك قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 259 (1968)، المتعلقة بحماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن المؤسف أنه على الرغم من الخسائر اليومية في الأرواح نتيجة للأعمال العدوانية الإسرائيلية لم يطالب مجلس الأمن إسرائيل بوقف استخدامها العشوائي والمفرط للقوة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل والمحاصر في القدس والضفة الغربية المحتلة وغزة المحاصرة. ومن المؤسف أن تلك الإجراءات من جانب المجلس قد منع اتخاذها أولئك الذين يعلنون التزامهم القوي بمبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي.

في الهجوم الإسرائيلي المستمر على الفلسطينيين لا يمكن أن تكون هناك انتهاكات لحقوق الإنسان والشرعية الدولية أكثر سفوراً وفضاحةً، ومع ذلك لا تزال إسرائيل تتمتع بالحصانة من الجزاءات التي كثيراً ما تُستخدم ضد الآخرين. إنها تتمتع بالحصانة من أي مساءلة عن عدوانها، والذي اعتبره الكثيرون بمثابة جرائم حرب، والإفلات من العقاب على الاستهتار بما يسمى النظام العالمي القائم على القواعد.

لا يوجد تكافؤ أخلاقي أو عسكري بين إسرائيل والفلسطينيين. إن القضية الفلسطينية هي كفاح مشروع ضد سلطة احتلال من قبل شعب محتل. إنه كفاح عادل من أجل تقرير المصير وضد احتلال أجنبي. إن انعدام التكافؤ في القوة بين شعب محتل ومحاصر وأحد أقوى جيوش المنطقة صارخ وواضح بوحشية.

وفي ظل الخلفية القاتمة للحالة المتدهورة في المنطقة، نحث مجلس الأمن على الوفاء بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والدعوة إلى الوقف الفوري لاستخدام إسرائيل للقوة المفرطة والتعسفية، وتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين الذين يتحملون وطأة الهجمات الإسرائيلية، وضمان امتثال إسرائيل الكامل للقوانين الإنسانية الدولية وقوانين حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك الحق في الحياة، وحرية العبادة، والحركة والتجمع السلمي. ويجب مطالبة إسرائيل بوقف جميع الخطوات الأحادية وغير القانونية، بما في ذلك توسيع المستوطنات ومحاولات تغيير وضع القدس.

وينبغي للمجلس أن يشرع في اتخاذ خطوات لمحاسبة إسرائيل على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وقبل كل شيء، يجب على مجلس الأمن أن يشجع التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة، وخاصة من أجل تحقيق حل الدولتين من خلال إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة ومتجاورة داخل حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

المرفق 45

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نرحب بمبادرة الرئاسة الصينية بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وتأسف بيرو بشدة لتصاعد العنف في إسرائيل وغزة والأرض الفلسطينية المحتلة وما ترتب عن ذلك من خسائر في الأرواح بين السكان المدنيين، وكثير منهم من القُصّر. ولا يمكن أن يستمر هذا السيناريو الذي يتسبب في زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. ونشجب استمرار بيئة العداء وأعمال العنف العشوائية التي ترتكبها حماس والرد الإسرائيلي غير المتناسب والخطاب الصدامي من كلا الجانبين. فالقانون الدولي وحقوق الإنسان ينتهكان علنا في وسط مناخ من الإفلات من العقاب يؤدي إلى تفاقم النزاع.

وفي هذه الظروف الخطيرة، تدعو بيرو قادة الطرفين إلى إظهار علامات ملموسة على ضبط النفس والالتزام بالسلام. ومن الملح أن يمتثل فوراً لوقف إطلاق النار العالمي الذي دعا إليه الأمين العام أنطونيو غوتيريش بصفته تدبيراً أساسياً لحماية السكان المدنيين وتعزيز العمل الدبلوماسي. ونؤكد التزامنا بالحل الوحيد الذي نراه قابلاً للتطبيق ومتسقاً مع القانون الدولي: الحل القائم على وجود دولتين داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، تتفاوض إسرائيل وفلسطين مباشرة بشأنه على أساس حدود ما قبل عام 1967، مع وجوب أن يؤدي أيضاً إلى تحديد الوضع النهائي للقدس.

ونؤكد بيرو أن تحقيق حل الدولتين يفترض مسبقاً امتثال إسرائيل للالتزامات لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، نرى أنه من الملح أن تضع السلطات الإسرائيلية حداً للسياسة غير القانونية المتمثلة في بناء المستوطنات وهدم المباني وعمليات الطرد في الأرض الفلسطينية المحتلة، لأنها تقوض حل الدولتين وتتعارض مع الأحكام التي نص عليها المجلس في قراره 2334 (2016).

وفي ذلك الصدد، نؤكد على الدور المحوري الموكّل إلى المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في إطار الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام، إلى جانب مختلف البلدان التي أعربت عن استعدادها لبذل مساعيها الحميدة. ويجب أن يكون مجلس الأمن، تمشياً مع المسؤوليات السامية الموكلة إليه، قادراً أيضاً على التوصل إلى الحد الأدنى من توافق الآراء والتصرف بحزم عندما تقتضي الحالة ذلك.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن دعمنا للأمين العام والسيد تور فنسلاند، وأشجعهما على المثابرة في جهودهما الرامية لعكس مسار دورة التدمير، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء هذا النزاع الدموي الطويل الأمد، وتمكين استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأؤكد من جديد دعم حكومتي القوي لمجلس الأمن والأمن العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وجهودهم لإنهاء الأعمال العدائية وتهدة التوترات.

وتعرب جمهورية كوريا عن قلقها العميق إزاء تفاقم حالة العنف في إسرائيل وفلسطين. وتعرب بصفة خاصة عن قلقنا البالغ إزاء العدد الكبير من الضحايا المدنيين، بمن فيهم الأطفال، الناجم عن إطلاق الصواريخ من غزة بشكل عشوائي والرد عليها. فلا يمكن تبرير العنف تحت أي ظرف من الظروف. ويدعو وفد بلدي الطرفين إلى الامتناع عن مواصلة التصعيد ووقف استخدام القوة فوراً. وندعو إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ويعرب وفد بلدي كذلك عن قلقه إزاء التوترات وأعمال العنف في القدس الشرقية. ونحث على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة.

وتكرر جمهورية كوريا تأييدها للتوصل إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين، متشبا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة فضلاً عن القانون الدولي والاتفاقات الثنائية، وتدعو الطرفين المعنيين إلى التعاون مع جهود المجتمع الدولي لتحقيق ذلك الهدف.

وتعيد جمهورية كوريا، وهي من أشد المؤيدين للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ومجلس الأمن من أجل إحلال السلام الدائم في المنطقة، تأكيد التزامها بمواصلة دورها البناء في تحقيق تلك الغاية.

المرفق 47

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، ماثو جويني

نشكر جمهورية الصين الشعبية على عقدها هذا الاجتماع الطارئ بشأن تصاعد أعمال العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتدين جنوب أفريقيا بشدة التصعيد المستمر للهجمات التي تشنها إسرائيل ضد الفلسطينيين في غزة والقدس الشرقية. وتلك الأعمال ظالمة ومخزية للغاية، ولا سيما استهداف أضعف قطاعات المجتمع الفلسطيني: المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن. وتتحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وحدها المسؤولية عما ينجم عن ذلك من خسائر في الأرواح وفقدان سبل العيش وما يترتب عن ذلك من أعمال عدائية وتصاعد في العنف الطائفي الذي يجتاح الأرض الفلسطينية المحتلة.

ونعرب عن تعازينا لأسر كل من أصيبوا أو فقدوا أرواحهم.

وتستدعي الهجمات الإسرائيلية المستمرة ضد الفلسطينيين، بما في ذلك الهجمات على البنى التحتية المدنية، التي تنتهك قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، توجيه نداء عاجل إلى المجتمع الدولي ليتدخل. وينبغي أن تتصدى المحكمة الجنائية الدولية - وهي محكمة أنشأها المجتمع الدولي للتصدي للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية - لهذه الأعمال. ولم يتردد المجلس في الماضي في إحالة جرائم من هذا النوع إلى المحكمة الجنائية الدولية، وينبغي له ألا يتردد في تكرار ذلك في هذه القضية. فعدم القيام بذلك سيغذي تصور الكيل بمكيالين.

ويجب أن يدين المجلس استمرار النشاط الاستيطاني غير القانوني لإسرائيل، بما في ذلك عمليات الإخلاء المزمعة للأسر الفلسطينية في حيي الشيخ جراح وسلوان.

وتشعر جنوب أفريقيا بالفزع إزاء العنف الذي تمارسه جماعات القصاص الأهلية والغوغاء ضد الفلسطينيين، فضلا عن انتهاك حرمة المواقع الدينية. وكما ذكر الأمين العام غوتيريش، تقع على عاتق القادة مسؤولية كبح جماح الخطاب التحريضي وتهدة التوترات المتصاعدة.

وتظل جنوب أفريقيا ملتزمة التزاما قاطعا بالعمل بغية التوصل إلى وضع فيه تعزيز لحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها لجميع الناس على جانبي الخط الأخضر، ويعيش الجميع في ظل من دون عنف واحتلال وقمع على أساس العرق أو الدين أو أي سبب آخر. ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة أيضا بإحياء عملية سياسية من شأنها أن تؤدي إلى أعمال تلك الحقوق والقيم.

وينبغي لأي خطة سلام أن ترفض محاولات حصر الفلسطينيين في أراضي بلقانية خالية من السيادة والوحدة الإقليمية والجدوى الاقتصادية، على غرار البانتوستانات في ظل نظام الفصل العنصري. ويجب أن يقوم الحل الدائم على تسوية عادلة بقوانين عادلة تقوم على الحقوق وتيسر تحقيق المساواة والإنصاف لكل من له الحق في العيش في أراضي إسرائيل وفلسطين. ويشمل ذلك المساواة في السيادة بين الدولتين.

وتتطلب التطورات الأخيرة اهتماما عاجلا واستجابة ملائمة من مجلس الأمن. ويجب على مجلس الأمن أن يدعو إلى الوقف الفوري لجميع الهجمات التي تشنها السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، على

المدنيين، بمن فيهم الأطفال، كما ينبغي لإسرائيل ألا تفرض أي شروط للمفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

وفي الختام، ترى جنوب أفريقيا أنه إذا كان مجلس الأمن غير قادر على التصرف أو غير راغب في ذلك، فيجب إحالة هذه المسألة إلى الجمعية العامة للنظر فيها. وسيكفل ذلك عدم تتصل الأمم المتحدة من مسؤوليتها عن صون السلم والأمن الدوليين.

المرفق 48

بيان البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تتوجه سويسرا بالشكر للرئاسة الصينية على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة وعلى إتاحة الفرصة للمشاركة فيها.

يساور سويسرا بالغ القلق إزاء التصعيد الحالي للعنف في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. يجب أن تتوقف هذه الدائرة الجديدة من العنف فوراً. ويجب اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب وقوع المزيد من الضحايا المدنيين من الإسرائيليين والفلسطينيين. وتذكر سويسرا جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

إن إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي من قطاع غزة على الأراضي الإسرائيلية يتعارض مع القانون الدولي الإنساني ويجب أن يتوقف. وينطبق الشيء نفسه على انتهاكات جميع الأطراف لمبادئ التمييز والتناسب والحيطه لدى القيام بأعمال قتالية. وفي سياق الحالة الإنسانية المأساوية بالفعل في غزة، لن تسهم العملية العسكرية الإسرائيلية الجارية إلا في زيادة عدم الاستقرار والتطرف العنيف. وينبغي ألا يدفع المدنيون، بمن فيهم الأطفال، الثمن. من الضروري وضع حد فوري للعنف، وحماية السكان، فضلاً عن البنية التحتية المدنية، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية الضرورية.

كما يساور سويسرا القلق إزاء تصاعد العنف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل. وتدعو جميع القادة إلى وقف التحريض على العنف والانخراط بنشاط في خفض التوتر للتصعيد. لا يمكن أن تنتهي هذه الدورات من العنف إلا بإيجاد حل للأسباب الجذرية للنزاع، على نحو ما تنص عليه قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرار 2334 (2016). ومن الضروري أيضاً العمل من أجل تحقيق التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أساس احترام مبدأ المساواة. وسويسرا مقتنعة بأن الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين وفقاً للقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، هو وحده الذي يمكن أن يقضي إلى إرساء سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وتدعو سويسرا جميع الأطراف الفاعلة المعنية إلى وضع حد عاجل لهذه الدائرة من العنف، وبذل كل ما في وسعها لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن، مع الشروع في عملية تتيح إيجاد حل للأسباب الجذرية للنزاع. ولا تزال سويسرا في خدمة الأطراف من أجل تيسير استئناف حوار ذي مصداقية.

بيان الممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة، بسام صباغ

[الأصل: بالعربية]

يتوجه وفد بلدي بالشكر لجمهورية الصين الشعبية الصديقة، والجمهورية التونسية الشقيقة، والنرويج على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة حول التطورات الأخيرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويستهن وفد بلدي بماطلة وفد الولايات المتحدة الأمريكية في إتاحة عقدها في مسعى مكشوف لمنح سلطات الاحتلال الإسرائيلي المزيد من الوقت لمواصلة اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني.

إن تصاعد وتيرة الممارسات الإسرائيلية الهمجية ضد الشعب الفلسطيني في القدس، تزامن مع حلول الذكرى الثالثة والسبعين لاغتصاب فلسطين، كما يأتي ضمن سلسلة متواصلة من جرائم الحرب والعدوان المستمر بحق الشعب الفلسطيني لتهجيرهم من أراضيهم، وتغيير طابعها الديمغرافي والديني. فقد قام المستوطنون الإسرائيليون بالاعتداء على المواطنين الفلسطينيين العزل في أحياء الشيخ جراح، وباب العامود، وسلوان، وانتهاك حرمة مساكنهم ومحاولة سلبهم إياها بقرارات صورية جائرة في انتهاك واضح للالتزامات السلطة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ جرى استنزاف الفلسطينيين عبر اقتحام قطعان المستوطنين وسلطات الاحتلال الإسرائيلي لباحات المسجد الأقصى في القدس المحتلة، ومنع الفلسطينيين من أداء واجبهم الديني خلال شهر رمضان الفضيل. ومن ثم شروع قوات الاحتلال في حملة استنفار داخلية بهدف تأجيج الأوضاع وخدمة سياسات حكومة نتنياهو العنصرية ضد الفلسطينيين، وتمكينها من تصدير الأزمة الحكومية نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن السبب الحقيقي لما يجري هو الممارسات العدوانية والإجراءات اللاشرعية الإسرائيلية الهادفة إلى إخلاء السكان الفلسطينيين من بيوتهم في القدس، وليس رد فعل المقاومة الفلسطينية عليها. بالتالي فإن حكومة نتنياهو تتحمل المسؤولية الكاملة عن التصعيد في الأراضي الفلسطينية.

تدين الجمهورية العربية السورية وبأشد العبارات السلوك الهجمي المتواصل لسلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في القدس، وقطاع غزة، وغيرها، كما تدين التغطية الغربية على ما ارتكبه إسرائيل من قصف عشوائي وقتل للمدنيين، جلهم من النساء والأطفال، والدمار الهائل والمتعمد الذي خلفته الضربات الجوية الإسرائيلية في الممتلكات العامة والخاصة والمرافق المدنية، والتي لم تستثي المدارس التابعة للأونروا. حيث ألحق القصف الجوي الإسرائيلي أضراراً بالغة بعدد من مدارس الأونروا في غزة، ودمر ما لا يقل عن 29 قاعة دراسية. كما أكدت اليونيسيف استشهاد ثمانية أطفال فلسطينيين في مخيم الشاطئ جراء غارة جوية إسرائيلية مما يرفع عدد الأطفال الذين فقدوا أرواحهم بسبب الضربات الجوية الإسرائيلية إلى أكثر من ٥٢ طفلاً خلال ستة أيام، و ٣١ امرأة.

إن قصف برج الجلاء يوم أمس في مدينة غزة، والذي يضم مقرات لوسائل إعلام عالمية، يعني شيئاً واحداً فقط وهو أن إسرائيل تريد منع العالم من الوصول إلى الحقيقة، وحجب الرؤية عن جرائم الحرب التي ترتكبها ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والتي ذهب ضحيتها حتى الآن أكثر من ١٨١ شهيداً و ١٢٢٥ جريحاً.

إن من المخزي توصيف الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية لما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنه "دورة عنف متبادل"، عبر تحويل المجرم إلى ضحية بذريعة حالة الدفاع عن النفس، وأن تلجأ إلى إدانة الاعتداء على إسرائيل قبل أن تدين اعتداء إسرائيل على الشعب الفلسطيني. إن هؤلاء الذين يتذرعون الآن برد المقاومة الفلسطينية للتهرب من إدانة الانتهاكات الإسرائيلية، عليهم أن يتذكروا بأنه وخلال مسيرات العودة التي انطلقت في نفس الفترة من العام 2018، رداً على إجراءات الرئيس الأمريكي السابق ترامب بنقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة، قد استشهد فيها المئات من المدنيين الفلسطينيين العزل على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبدون أن يتم إطلاق صاروخ واحد. ومع ذلك فقد تجاهلت تلك الدول في حينه إدانة إسرائيل.

إن من الواضح لأي مراقب للتطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة أنه ما كان ليتم لولا وجود ضوء أخضر أمريكي - غربي بذلك. إن صمت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا عن جرائم الحرب الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين وفي مقدمتهم النساء والأطفال، ومحاولة التغطية عليها في مجلس الأمن تحت ذرائع واهية، يكشف نفاق تلك الدول وزيف ادعاءاتها في الحرص على حماية حقوق الإنسان، كما يفضح ادعاءاتها الكاذبة وحملتها المسعورة على مدى سنوات ضد بلدي، سورية. فإلى كل أولئك الذين صدعوا رؤوسنا خلال السنوات الماضية بالحديث عن حماية المدنيين والمنشآت المدنية، وصون حقوق الإنسان، وضمان المساءلة، لماذا لا نسمع منهم اليوم كيف سيحمون الشعب الفلسطيني من آلة القتل الإسرائيلية، وكيف سيحاسبون إسرائيل على أعمالها الإجرامية ضد الفلسطينيين؟

إن من المعيب على تلك الدول التي تتشدق بشعارات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتستخدمها مطية للتدخل في شؤون الكثير من الدول الأعضاء لزعة أمنها واستقرارها، أن تلجأ إلى منع مناهضي الحرب ودعاة السلام من حقهم في التظاهر سلمياً تنديداً بالممارسات الإسرائيلية وتعبيراً عن دعمهم وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني، مما يفضح ازدواجية المعايير التي تنتهجها الدول الغربية عندما يتعلق الأمر بحماية إسرائيل وضمان إفلاتها من المساءلة على انتهاكاتهما للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

لقد عانى الشعب الفلسطيني كثيراً على مدى أكثر من سبعة عقود، ولهذا فقد أن للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات فاعلة وفورية لإنهاء معاناته، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة عليه، ودعم حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار 194 (1948) وهو الحق الذي لا يخضع للتفاوض أو التنازل ولا يسقط بالتقادم.

إن على مجلس الأمن الانتقال من حالة الخطابات والبيانات إلى حالة الفعل وتحمل مسؤولياته في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بما فيها الجولان العربي السوري، عبر تنفيذ قراراته ذات الصلة، وفي مقدمتها القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981) ووضع حدٍ لهذا الانتهاك الطويل والمستمر وغير المسبوق للقانون الدولي، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون سينيرلي أوغلو

أولاً، أود أن أتقدم بأحر التعازي إلى الشعب الفلسطيني على الخسائر المأساوية في أرواح الأبرياء بمن فيهم الأطفال حتى الرضع. وأتمنى أيضاً الشفاء العاجل لأكثر من 5 000 من الفلسطينيين المصابين.

وندين بشدة العدوان الإسرائيلي، بما في ذلك الغارات الجوية. إن التطورات الأخيرة لا يمكن تصويرها على أنها نتيجة للتصعيد المتبادل. وتقع المسؤولية عن هذه الحالة على عاتق الحكومة الإسرائيلية تحت قيادة نتنياهو. لأن إسرائيل هي التي سعت على نحو صادم إلى طرد السكان الفلسطينيين من ديارهم في القدس الشرقية والضفة الغربية خلال شهر رمضان المبارك. وإسرائيل هي التي نفذت مرة أخرى عمليات ضد الفلسطينيين المصلين في المسجد الأقصى.

كما ندين استهداف المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة، مما ألحق أضراراً جسيمة بالمباني وما لا يقل عن 29 غرفة للدراسة. وليس هذا سوى جريمة حرب.

إن من المؤسف للغاية أنه لم يتسن عقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن إلا بعد 10 أيام من بدء العدوان العسكري الإسرائيلي المميت على المدنيين الفلسطينيين. ومع مرور كل يوم التزم فيه المجلس الصمت أزهقت أرواح مزيد من الأبرياء في فلسطين. ومنذ بداية العدوان الإسرائيلي لقي أكثر من 40 طفلاً حتفهم في غزة. وإذا تم تفجير غرفة للدراسة مكتظة بالأطفال في مكان آخر، فكم يوماً كان المجلس سينتظر لعقد جلسة عامة؟ وكم ساعة كان سيقضيها المجلس لكي يتفق على بيان يدين ذلك الهجوم؟ ما الذي يمكن أن يبرر تقاعس المجلس الحالي في مواجهة هذه المذبحة البشرية التي تُبث على الهواء مباشرة على شاشة التلفزيون؟ وإذا لم يكن متوقعاً من مجلس الأمن وقف مثل هذه الأعمال القاتلة، فمن أجل ماذا أنشئ أصلاً؟

وكان يجب أن يدين المجلس فوراً وبشكل قاطع الهجمات الإسرائيلية العشوائية التي شنتها إسرائيل على المصلين في المسجد الأقصى في شهر رمضان وعلى المحتجين الذين يدافعون عن بيوتهم في حي الشيخ جراح في مواجهة حملة التطهير العرقي المتعمدة قبل أسبوعين. ولم يؤد التزام الصمت إلا إلى تشجيع نتنياهو مما دفع المحتل إلى شن أكبر عملية عسكرية استهدفت غزة منذ عام 2014. إن من غير مقبول عدم اعتماد مجرد بيان صحفي بشأن مسألة ظلت مدرجة في جدول أعمال المجلس منذ إنشائه تقريباً.

ويجب أن يتصرف المجلس فوراً لوقف الهجمات الإسرائيلية على الفلسطينيين تماشياً مع الولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ويجب عليه أيضاً إجبار إسرائيل على السماح فوراً بإبصال المساعدات الإنسانية إلى غزة لآلاف الفلسطينيين المشردين. ولم يعد ممكناً للمجلس أن يتخلى عن مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني.

إن القيود المفروضة على حرية العبادة في الحرم الشريف وعمليات الإخلاء القسري للفلسطينيين من ديارهم خلال شهر رمضان هي التي هيأت المجال للأزمة الراهنة. بيد أن هذه أعراض ورم سرطان أكبر أصاب الأراضي الفلسطينية بأسرها. وتواصل حكومة نتنياهو استفزاز الفلسطينيين لتتوفر لها المبررات اللازمة لتنفيذ خططها لضم أراضيهم. وتحاول إسرائيل طرد الفلسطينيين من القدس بغية تغيير ديموغرافية عاصمة دولة فلسطين بالقوة.

وهذا جزء من خطة إسرائيل لجعل حل الدولتين مستحيلا بتغيير الحقائق في الميدان. ولذلك فإن التوسط لوقف إطلاق النار وحده لن يكون كافيا وسيظل تدبيرا مؤقتا ما لم يقترن باتخاذ إجراءات أكثر عزمًا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية.

وتواصل تركيا السعي إلى بذل جهود متعددة الأطراف لحفز المجتمع الدولي على وقف تدهور الحالة في الميدان. وبناء على مبادرتنا وبالتشاور مع السلطات الفلسطينية ومع رئيسة قمة منظمة التعاون الإسلامي، المملكة العربية السعودية، عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة اليوم اجتماعا على المستوى الوزاري. وتشاور وزراء خارجية المنظمة بشأن الخطوات الممكنة اتخاذها في إطار المنظمة وفي الأمم المتحدة ضد الهجمات التي تشنها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية. وناقشت مجموعة الدول الأعضاء في المنظمة أيضا ضرورة إشراك الجمعية العامة في هذه الجهود. ونحن مستعدون، كما كنا من قبل، لتقديم دعمنا الكامل للمبادرات التي ستتخذ في الجمعية العامة خلال الأيام المقبلة.

ونظرا للحالة والمخاطر التي يواجهها المدنيون الفلسطينيون يتعين علينا اتخاذ إجراءات حاسمة لردع عدوان الحكومة الإسرائيلية وضمان حماية المدنيين الفلسطينيين. ويجب علينا وضع آلية حماية دولية لردع العدوان. ويجب أن تقود الجمعية العامة الجهود الرامية إلى إنشاء آلية دولية لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة دإ-20/10. ولدينا التزام أخلاقي وقانوني بضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك توفير الحماية المادية لهم بواسطة إرسال قوة حماية دولية.

لقد بينت الأحداث الأخيرة الحاجة الملحة إلى تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط بهدف التوصل إلى حل الدولتين. ولن يتمكن الفلسطينيون أبدا من العيش في سلام وازدهار في ظل الظروف الراهنة حيث لا يزالون يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية في وطنهم. ويجب إنهاء هذا الاحتلال ونظام الفصل العنصري.

فليس ممكنا قمع التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى الحرية والكرامة. ولم يعد من الممكن تأخير التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وستواصل تركيا تقديم كل الدعم الممكن للقيادة والشعب الفلسطيني في كفاحهما من أجل إقامة دولتهم على أساس حدود ما قبل عام 1967.

بيان البعثة الدائمة لفنزويلا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تدين جمهورية فنزويلا البوليفارية بشدة الجولة الجديدة من التفجيرات التي تشنها إسرائيل على السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بوصفها تصعيدا خطيرا وحقيقيا للحالة. وتدل تلك الهجمات على سياسات منظمة من جانب السلطات الإسرائيلية تهدف إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني لأراضي الدولة الفلسطينية، مما يمهد الطريق لإنفاذ سياستها غير القانونية المتعلقة بالضم والتوسع الاستعماري.

لقد أسفرت تلك الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني البطل عن مقتل أكثر من 140 شخصا، من بينهم 39 طفلا و 22 امرأة فضلا عن إصابة أكثر من 1 000 شخص وتدمير أكثر من 500 منزل مما أدى إلى التشريد القسري للسكان الشرعيين في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية.

ويشكل ذلك انتهاكا خطيرا للحقوق الإنسانية للسكان الفلسطينيين خاصة خلال شهر رمضان المبارك. لقد صاحبت تلك الأعمال الإجرامية اعتداءات متكررة من جانب جموع الغوغاء المستوطنين الإسرائيليين الذين هاجموا السكان وأرهبهم بممارسات بغيضة وعنصرية.

إننا ندين إدانة قاطعة امتناع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن وقف انتهاكاتها للقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك القرار 2334 (2016) والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام 2004. ما تزال إسرائيل تواصل ممارساتها غير القانونية بانتهاك الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني عن طريق هدم المنازل ومصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات غير القانونية والإعدام خارج نطاق القضاء والاعتقالات الجماعية والتطهير العرقي وتدنيس الأماكن المقدسة والفصل العنصري وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية التي تسبب معاناة كبيرة. وتجب مساءلة السلطة القائمة بالاحتلال عن هذه الجرائم الخطيرة.

إنّ مما يعرّض إمكانية تحقيق السلام للخطر الحصار المفروض على غزة - أكبر سجن في العالم - الذي استمر لمدة 14 عاما وفرض حالة إنسانية مزرية وأوضاعا اجتماعية واقتصادية مروعة، من بين أمور أخرى، بقصد تمزيق الأراضي الفلسطينية وتقويض صلاحية إقامة دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967. ولا تزال البنية التحتية في غزة متأثرة، بما في ذلك المستودع المركزي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، نتيجة لتدمير المباني.

لقد انتهت الجلسة غير الرسمية لمجلس الأمن المعقودة في 10 أيار/مايو دون التوصل إلى نتيجة موضوعية، ومن المؤسف أنه لا يزال يتعين على هذا الجهاز اتخاذ قرارات ملموسة بشأن تلك الأفعال البغيضة التي أدت إلى إزهاق أرواح عدد كبير من الناس ولا تزال تهدد السلم والأمن الدوليين وتقوض الجهود الدولية الرامية إلى تيسير عملية سياسية ذات مصداقية لإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الطويل الأمد.

وفي مواجهة هذه الأحداث الخطيرة، لا يمكن أن يصاب مجلس الأمن بالشلل لمجرد التواطؤ القائم من قبل أحد أعضائه الدائمين وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الملزمة بالامتثال لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن وضع حد للاحتلال.

وتدعو فنزويلا المجتمع الدولي على وجه السرعة إلى تفعيل الآليات المتعددة الأطراف اللازمة لتجنب العواقب التي لا يمكن التنبؤ بها والمترتبة عن القصف الوحشي الذي يستهدف المدنيين عمدا في قطاع غزة المحاصر ويعوق مسر الحوار نحو حل تفاوضي وفقا للقانون الدولي ويبعد الطرفين عن تحقيق التفاهم والسلام. وربما يؤدي تصاعد النزاع في ظروف تفشي جائحة مرض فيروس كورونا إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية نظرا إلى محدودية فرص حصول الفلسطينيين في غزة على الرعاية الصحية واللقاحات.

إن التعددية والدبلوماسية توفر الأدوات اللازمة للتوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ولا يمكن أن يكون ذلك الحل انفراديا أو قسريا أو غير عادل. ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يطالبا إسرائيل باتخاذ إجراءات فورية تؤدي إلى إنهاء القصف وتوفير الحماية الدولية للسكان المدنيين الفلسطينيين وضمان المساءلة عن تلك الجرائم ووقف الهجمات وغيرها من الفظائع ضد المدنيين، فضلا عن الامتناع عن جميع الأفعال التي تنتهك كرامة الشعب الفلسطيني البطل وحقوقه الإنسانية.

وتؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد موقفها التاريخي المبدئي دافعا عن سيادة الشعب الفلسطيني واستقلاله وتقرير مصيره، وتعرب عن دعمها القوي لحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية وتضامنها الثابت مع الضحايا وأسره. وتدعو إلى تحقيق سيادة الشعب الفلسطيني واستقلاله الكاملين والاعتراف بحقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك تقرير المصير. وما زلنا ملتزمين بتحقيق حل عادل دائم وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها.